IsDB
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank Group

ICIEC
المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار و إئتمان الصادرات

مجلة

العدد 3 - يونيو 2022

عدد خاص

الـ47 بمناسبة الاجتماع العام السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

1 – 4 يونيو 2022 شرم الشيخ،

جمهورية مصر العربية

يغطي التعاون بين مصر وجميع المؤسسات الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنميّة العديد من المجالات الهامة للتنميّة، لاسيما في ضوء عالم سريع التغير مع تفاقم حالة عدم اليقين الاقتصادي.

الدكتورة هالة السعيد،

وزيرة التخطيط والتنميّة الاقتصاديّة في مصر، والرئيس الحالي لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنميّة

تمهيد من الرئيس التنفيذي

يشهد شهر ديسمبر هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لانتساب مصر لعضوية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وخلال شهر يونيو نلتقي للاجتماعات السنوية الـ47 لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في شرم الشيخ في مصر في الوقت الذي يواجه فيه الاقتصاد العالمي صدمات جديدة أدت إلى توقف مسيرة التعافي الاقتصادي.

وقد تأثر الانتعاش والنهوض من أسوء آثار جائحة فيروس كورونا المستجد عام 2021 سلباً بموجات جديدة من إصابات متحور أوميكرون التي اجتاحت العالم. كما أدت الحرب في اوكرانيا إلى زيادة حدة وضع الصورة المستقبلية للاقتصاد العالمي الكلي، كما أنها أضعفت بصورة خاصة من توقعات نمو الناتج القومي وزادت من ضغوط التضخم نتيجة الارتفاع الشديد في أسعار الطاقة والسلع ولاسيما منها المواد الغذائية الأساسية كالقمح والذرا والشعير وزيت دوار الشمس إلى جانب اضطراب التوريدات من روسيا واوكرانيا اللتان تنتجان وتصدران ربع الناتج العالمي من القمح.

وتساهم هذه الصدمات في خلق حالة شديدة من عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي العالمي يمكن أن تستمر معنا لسنوات قليلة قادمة وتتوقع مؤسسة موديز على سبيل المثال زيادة المخاطر الاجتماعية والسياسية على مدى الأشهر الثمانية عشر المقبلة سوف " تؤدي إلى زيادة التضخم وتلقي بثقلها على ميزان المدفوعات والتمويل الحكومي لمستوردي الغذاء والنفط النهائيين" وسوف يكون الشرق الأوسط وأفريقيا من بين أكثر المناطق تأثراً بهذه المخاطر.

هناك أيضاً القضايا الملحة المتعلقة بالعمل المناخي وتباطؤ الانتعاش في تدفقات الاستثمار الخارجي المباشر إلى جانب ما يطلق عليه صندوق النقد الدولي " العبء الخطير للدّين السيادي العالمي والذي وصلت نسبته إلى 256% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية عام 2020 والذي كان أصلاً مرتفعاً حتى قبل تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد. لقد أطلقت الجائحة

> **إن اجتماع شرم الشيخ هو عامل تغيير للعبة بالنسبة لعلاقة المؤسسة مع مصر وحضور ما يزيد عن 2500 من الموفدين المتوقع مشاركتهم من ما يقرب من مئة دولة يمثلون مجموعة واسعة من الحكومات والوكالات والشركات والمنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني يؤمن منصة وفرصة مثاليتين لحوار جاد وتبادل للأفكار**

العنان لمستويات غير مسبوقة من الاقتراض العام زادت من حدتها أحداث أوكرانيا والضغوط التضخمية في الاقتصادات كافة.

مصر هي أكبر اقتصاد في أفريقيا. وهي عضو مؤسس في كل من البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. ويمتد تأثيرها إلى منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا حيث تتواجد معظم الدول الأعضاء في المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وهي تحتل موقعاً فريداً يؤهلها لأن تكون البوابة إلى أسواق دول جنوب الصحراء الأفريقية. ولا يمكن المبالغة في أهمية مصر بالنسبة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. فهي ثالث أكبر شريك في أسهم المؤسسة بعد البنك الاسلامي للتنمية والمملكة العربية السعودية وهي ضمن الدول العشر الأولى التي استفادت من خدمات المؤسسة على مدى السنوات الأخيرة.

ومنذ تأسيسها حتى الآن قامت المؤسسة بتأمين عمليات وصلت قيمتها الإجمالية إلى 7.6 مليار دولار أمريكي في مصر. وتشمل هذه العمليات 3.1مليار دولار أمريكي لتغطية مستوردات السلع الاستراتيجية و2.4 مليار دولار أمريكي في تأمين ائتمان الصادرات و1.7 مليار دولار أمريكي لتأمين الاستثمارات في مصر و0.4 مليار دولار أمريكي لتغطية الاستثمارات المصرية في أفريقيا. وسوف تشهد مشاركتنا مع مصر زيادة كبيرة على مدى السنوات القليلة القادمة بالنظر لتطورات ملزمة عديدة.

- سوف يساعد إنشاء المركز الاقليمي الرئيسي لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية في القاهرة على قيام تفاعل أكثر سلاسة وسرعة مع شركائنا ونظرائنا في مصر.
- تقوم المؤسسة حالياً بزيادة تمثيلها الدائم في مصر بهدف تقديم المزيد من الخدمات التي ترتكز على العميل ولإدارة عروضنا.
- تعمل المؤسسة حالياً بصورة وثيقة مع الوزارات المعنية في مصر بغية اطلاع مجموعة أوسع من المصدرين والمصنعين والمتعهدين المصريين على منتجات وخدمات المؤسسة وترويج أهمية تأمين الاستثمار وائتمان التجارة كأداة لتخفيف المخاطر بغية تشجيع المصدرين والمستثمرين على اختراق أسواق جديدة.
- نقوم بتوسيع مشاركاتنا مع المصارف المحلية في خطوط التمويل وحلول تخفيف المخاطر الأخرى. ولدينا علاقات طويلة مع مصارف محلية لتمويل عمليات تصنيع الكابلات، والبناء والالكترونيات والصناعات الدوائية.
- جددت المؤسسة مؤخراً اتفاقية معاهدتها مع شركة ضمان ائتمان الصادرات المصرية لتأمين أعمال الاعتمادات المستندية.
- يقوم البنك المركزي المصري بإنشاء وكالة جديدة لائتمان الصادرات بهدف دعم دخول وتوسع أعمال المصدرين والمستثمرين المصريين. والمؤسسة هي سلفاً شريك في كل من وكالة ائتمان الصادرات الجديدة والبنك المركزي المصري.

ويعتبر تعزيز التجارة والاستثمار بين الدول العربية والافريقية مهمة أساسية لمنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة البنك الاسلامي للتنمية والمؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وهناك ما يقرب من 20 دولة افريقية أعضاء في المؤسسة. كما أن مصر شديدة الاهتمام بدخول مصدريها وشركاتها إلى أسواق دول جنوب الصحراء الأفريقية.

إن برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية وصندوق الضمان العربي الأفريقي يمثلان وسيلة أساسية لتعزيز التجارة والاستثمار بين الدول العربية والأفريقية ويوفران بنى قابلة للتطوير تستهدف حشد الموارد المالية وقدرات تخفيف المخاطر بما يدعم التجارة والاستثمار في الدول العربية والأفريقية ويؤمن زيادة فاعلية عملية التسعير الشاملة بما يخدم الأطراف المستفيدة النهائية عبر بنى تمويلية مختلطة.

وسوف يروّج برنامج جسور التجارة العربية الافريقية لمشاريع سلاسل القيمة لتحسين فرص الوصول إلى الأسواق العربية والأفريقية والاستفادة من عملية الرقمنة ووضع صيغة عادلة للتحول نحو الطاقة النظيفة بما ينسجم مع أهداف التنمية. وتعيد المؤسسة التأكيد على التزامها ببرنامج جسور التجارة العربية الأفريقية ومجموعته الفريدة من حلول تخفيف المخاطر. ويبرز التزام المؤسسة هذا من خلال اتمامها لعمليات بلغت قيمتها 5.6 مليار دول أمريكي بموجب هذا البرنامج خلال السنوات العشر الأخيرة، ويمثل هذا نسبة 9%من أعمالها التي تمت تغطيتها بالتأمين خلال تلك الفترة.

وبالمثل فإن مذكرة التفاهم الموقعة في شهر مارس بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وبنك الاستيراد والتصدير الأفريقي والذي يتخذ من القاهرة مقراً له تغطي التعاون في مشاركة المخاطر وتبادل خدمات تعزيز الائتمان بهدف زيادة تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول العربية والأفريقية ورفع مستوى الدعم وتبادل المعلومات لصالح الأعمال التي تسعى وراء فرص الأسواق الاقليمية.

إن اجتماع شرم الشيخ هو عامل تغيير للعبة بالنسبة لعلاقة المؤسسة مع مصر وحضور ما يزيد عن 2500 من الموفدين المتوقع مشاركتهم من ما يقرب من مئة دولة يمثلون مجموعة واسعة من الحكومات والوكالات والشركات والمنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني يؤمن منصة وفرصة مثاليتين لحوار جاد وتبادل للأفكار. وسوف يشمل ذلك عدة مناسبات جانبية هامة حول مشاركة القطاع الخاص. وسوف تستضيف المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات جلسات مناقشة تتناول "دور تأمين الائتمان والمخاطر السياسية في تسهيل العمل المناخي" و"التحول الرقمي لدعم التمويل والاستثمار"

إننا نتطلع إلى تعزيز محفظتنا وأنشطتنا في مصر وتوسيع التعاون والاندماج الاقتصادي والتنموي والإقليمي

أسامة عبد الرحمن القيسي

الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

المحتويات

تمهيد من الرئيس التنفيذي 2

رسالة رئيس البنك الإسلامي للتنمية ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 4

موجز الأخبار 6

- مذكرة التفاهم هامة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار و ائتمان الصادرات مع البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير لتعزيز تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول العربية والأفريقية 6
- الحكومة المصرية تسعى للحصول على دعم صندوق النقد الدولي لتنفيذ البرنامج الاقتصادي الشامل. 7
- رئيس مجلس إدارة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات الدكتور محمد سليمان الجاسر يحذر من الفجوة الرقمية وحالة عدم المساواة المتزايدة في سياق خطابه الموجّه إلى اجتماع الربيع للجنة التنمية العالمية التابعة لصندوق النقد الدولي. 8
- مجلس إدارة برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية يقر مقترح المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لإنشاء صندوق ضمان عربي أفريقي لتعزيز التجارة والاستثمار بين الدول العربية وأفريقية. 10
- الحكومة المصرية والبنك الإسلامي للتنمية تتفقان على تعزيز التعاون البنّاء وتطوير الشراكة في مجالات تنموية مختلفة. 11

التوقّعات الاقتصادية لمصر 12

الصمود المصري للأداء الاقتصادي في فترة الجائحة يبشّر بتخفيف آثار اضطراب توريدات الغذاء من أوكرانيا

مقابلة 16

مقابلة مع معالي الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية

مصر الصامدة برؤية متطورة للاستدامة الاجتماعية الاقتصادية والمساواة والرفاه لكافة أصحاب المصلحة

رؤية مصر 2030 22

رؤية "حية" لأحد أطر العمل الأكثر شمولية للتنمية المستدامة

مقابلة 26

مع كريسجانيس كروستينز

أداء اقتصادي يتسم بالصمود طوال فترة الجائحة يستند إلى نمو كبير في الناتج المحلي الإجمالي لكنه يتأثر بصدمة أحداث أوكرانيا والدَين العام المرتفع

استجابة مصر الراهنة لجائحة فيروس كورونا المستجد 28

استجابة مصر الصامدة لجائحة فيروس كورونا المستجد والسياسات الاقتصادية الاستباقية خففت إلى حد كبير من آثار الجائحة

التحول المناخي 30

COP27حيث نبدأ بتحويل الكلمات إلى أفعال

العمل المناخي والطاقة المتجددة 32

تعهد مصر الخاص بالطاقة المتجددة

حشد الموارد البديلة 35

العودة إلى الوطن - رحلة مصر الرائدة مع التمويل الإسلامي

مصر ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية 39

اجتماعات شرم الشيخ تتأهب لتكون مغيرة للعبة في التعاون بين مصر والبنك الإسلامي للتنمية

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في مصر 42

ثلاثون عاماً من الشراكة النشطة وتأهب للازدهار بصفتها المنارة الرائدة لأسواق أفريقيا الحدودية الجديدة 42

عمليات المؤسسة الإسلامية لتمويل الاستثمار وائتمان الصادرات مع شركاء برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية في مصر 44

دراسة حالة

تسهيلات التمويل الأخضر المقدمة مؤخراً من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لمشاريع في مصر 45

مقابلة 46

مع البروفسور بنديكت اوراما

بناء اقتصاد قاري أفريقي يصمد أمام الصدمات العالمية

استراتيجية ترويج الصادرات والاستثمار 50

العودة إلى الأسلاف" طموح التجارة المصرية مع إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

مقابلة 53

مع السيد أحمد السويدي

شراكة نشطة تشمل انتقال الطاقة النظيفة والعادلة، (معايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات) وتخفيف المخاطر

ICIEC

رئيس التحرير
أسامة القيسي
الرئيس التنفيذي

مدير التحرير
رانيه بن حمد

مستشار التحرير
مشتاق باركر

© جميع الحقوق محفوظة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

لا يسمح بإعادة إصدار أو استخدام أي جزء من هذه المطبوعة بأي شكل من الأشكال (طباعة أو بشكل الكتروني أو ميكانيكي بما في ذلك أنظمة استعادة أو تخزين أو تسجيل أو تصوير المعلومات) دون إذن من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. كافة التعليقات والأخبار والإحصائيات الواردة هي لغايات المعلومات حصراً. وفي حين أن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تبذل غاية عنايتها للتأكد من كون معلوماتها دقيقة فإنها لا تتحمل مسؤولية أي معلومة خاطئة أو تعليق أو إحصائيات أو أخبار، ولا أية خسائر -مادية كانت أم غير ذلك- تأتي تنجم عن أية أعمال أو تجارة أو استثمار أو مضاربة يتم القيام بها بناء على هذه التعليقات أو الحقائق، أو الإحصائيات أو التواريخ أو الأخبار، والآراء التي يتم التعبير عنها من قبل المشاركين والكُتّاب الضيوف لا تخص بالضرورة رئيس التحرير والمؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

رسالة رئيس البنك الإسلامي للتنمية
ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

تأتي الاجتماعات السنوية الـ 47 لمجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مدينة شرم الشيخ في مصر من 1 إلى 4 يونيو 2022 في وقت تتفاقم فيه حالة مسار التعافي من آثار جائحة فيروس كورونا المستجد بسبب عواقب الحرب في أوكرانيا، لاسيما اضطراب توريدات الغذاء والارتفاع الحاد في أسعار الطاقة.

وحتى قبل بداية أحداث أوروبا الشرقية كان الاقتصاد العالمي قد أظهر مؤشرات على صدمات واسعة النطاق بينها ارتفاع الأسعار والتضخم، وانخفاض نمو الناتج القومي الإجمالي، وأزمة تكاليف مستوى المعيشة، وانتشار البطالة وازدياد مستويات انعدام المساواة، والفقر الطاقي والغذائي – والتي أدت جميعها إلى ازدياد عوامل الضعف الأساسية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية وهي في معظمها من الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

إن حالة الضعف هذه تزداد آثارها شدة بسبب حقيقة مفادها أن 40% من القمح والذرة الواردة من أوكرانيا تذهب إلى الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وهي الدول التي تقارع جاهدة قضايا الأمن الغذائي والتي يتعرض فيها مزيد من الملايين لخطر الفاقة والفقر بسبب خطر نقص الأغذية أو ارتفاع الأسعار. ووفقاً لما أوردته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن النسبة المئوية لوسطي ارتفاع الأسعار اعتباراً من يناير 2022 قد بلغت معدلاً مذهلاً وصل إلى 88% في أسعار القمح و79% في أسعار الأسمدة و42% في أسعار الذرة و11% في أسعار الذهب.

ويذكر صندوق النقد الدولي في توقعاته للاقتصاد العالمي والتي صدرت خلال اجتماعات الربيع في شهر أبريل، يذكر ذلك بصورة قاطعة إذ يقول: "إن الحرب تؤدي إلى انتكاس مسار التعافي العالمي". وسوف تستمر آثار ذلك لعدة سنوات لاسيما بالنسبة للدول متوسطة ومنخفضة الدخل بينما هي تشقّ طريقها عبر الدورة الاقتصادية.

وهذا كله، إلى جانب التحديات التي لا تقلّ أهمية والمتعلقة بالعمل المناخي والتنمية المستدامة لدعم أجندة أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والانتقال العادل إلى الطاقة النظيفة وفق ما ورد في هدف الصفريّ الذي حددته اتفاقية باريس للمناخ إنما يمثل تهديداً لسنوات من التقدم الذي تحقق على مستوى تحسين مستويات المعيشة لملايين الأسر في سائر أنحاء العالم. ومن الجدير بالملاحظة أن مصر هي رئيسة ومضيفة مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرين المعني بالتغير المناخي والذي من المقرر عقده في مدينة شرم الشيخ في شهر نوفمبر هذا العام.

إن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية شريك أساسي لمصر في جهودها التنموية. ويصل مجموع التمويل الذي أتاحه البنك الإسلامي للتنمية لمصر حتى تاريخه إلى مبلغ 17.8 مليار دولار أمريكي. ولقد شهدت علاقاتنا المتنامية مع مصر دفعاً جديداً قائماً على افتتاح المركز الرئيسي الإقليمي للبنك في القاهرة والذي نجمت عنه استضافة الاجتماعات السنوية الـ 47 للبنك الإسلامي للتنمية في شرم الشيخ.

وتشجعنا على ذلك موافقة الحكومة المصرية على الاكتتاب في الزيادة السادسة لرأس مال البنك. إن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية شديدة الاهتمام بتعزيز العلاقات مع مصر ويشمل ذلك تنمية القطاع الخاص وخفض معدلات الفقر ودعم دور مصر كبوابة اقتصادية إلى الدول جنوب الصحراء الأفريقية الأعضاء وتمويل مشاريع تمكين النساء وتوفير فرص العمل للشباب

بلغت صادرات مصر إلى دول منظمة التعاون الإسلامي ما قيمته 12.3 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020. بينما بلغت واردات مصر من دول منظمة التعاون الإسلامي ما قيمته 13,855.3 مليون دولار أمريكي عام 2020. وبهذا تكون قيمة تجارة مصر مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد وصلت إلى 26,185 مليون دولار أمريكي. وهذا يعدّ حافزاً لتعزيز تجارة مصر مع دول منظمة التعاون الإسلامي على أن يتم ذلك مبدئياً من خلال المركز الإقليمي الرئيسي في مصر والذي سوف يكون بمثابة بوابة إلى أسواق دول جنوب الصحراء الأفريقية.

وتشجعنا على ذلك موافقة الحكومة المصرية على الاكتتاب في الزيادة السادسة لرأس مال البنك. إن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية شديدة الاهتمام بتعزيز العلاقات مع مصر ويشمل ذلك تنمية القطاع الخاص وخفض معدلات الفقر ودعم دور مصر كبوابة اقتصادية إلى الدول جنوب الصحراء الأفريقية الأعضاء وتمويل مشاريع تمكين النساء وتوفير فرص العمل للشباب.

وتعدّ مبادرة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية وسيلة حيوية لتعزيز التجارة والاستثمار بين الدول العربية والأفريقية.

إن الأمن الغذائي وتخفيف آثار الفقر وتحقيق المعدل الصفريّ للجوع مكونات أساسية في استراتيجية التنمية المستدامة للبنك الإسلامي للتنمية لصالح الدول الأعضاء وذلك من خلال الترتيبات الثنائية والتمويل المشترك ومشاركة القطاع الخاص وتمويل التجارة وتمويل التنمية وحلول تخفيف المخاطر عبر تأمين الاستثمار والائتمان.

كما تضع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ضمن أولوياتها عملية الرقمنة. ونحن ملتزمون باستثمار المزيد في دعم جهود الدول الأعضاء لتضييق الفجوة الرقمية بين البلدان الغنية والبلدان النامية، وداخل البلدان نفسها وكذلك جَسْر عملية الانتقال نحو المزيد من الاقتصاد الرقمي.

وسوف تكون الاجتماعات السنوية الـ 47 لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في شرم الشيخ خلال شهر يونيو 2022 عامل تغيير للعبة في العلاقات القائمة بين مصر والبنك الإسلامي للتنمية. كما أنها يمكن أن تشكل دفعاً هاماً لتدفقات التجارة والاستثمار ضمن البنك الإسلامي للتنمية ولتطوير صناعة التمويل الإسلامي في مصر. إننا نتطلّع إلى شراكة تعرض مشاريع عملية للقطاع الخاص والمستثمرين بحيث يتم تنفيذها على أرض الواقع بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر. ويهتم البنك الإسلامي للتنمية بتطوير القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص العمل لكثير من مواطني البلاد.

إن الاجتماعات السنوية تؤمن منصة مثالية للدول الأعضاء الـ 57 وكذلك لمختلف الوكالات المشارِكة والكيانات الاقتصادية والاجتماعية للتداول في القضايا الملحّة في يومنا هذا وفي جهودنا المشتركة لتأمين الاستقرار والتعافي الاقتصادي والتنمية وفرص العمل والرخاء والارتقاء والرفاه لشعوبنا في روح من التعاون، والتضامن والابتكار والأمل.

د. محمد سليمان الجاسر

رسالة رئيس البنك الإسلامي للتنمية ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

مذكرة التفاهم هامة للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار و ائتمان الصادرات مع البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير لتعزيز تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول العربية والأفريقية

برزت بقوة خلال الاشهر الماضية أهمية تعزيز التجارة والاستثمار بين الدول العربية والافريقية ودور التمويل وائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار. وخلال شهر آذار 2022 وقعت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وبنك الاستيراد والتصدير الأفريقي في القاهرة مذكرة تفاهم هامة في خطوة تستهدف دفع العلاقة بين المؤسستين قدماً وبالتالي تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول العربية والأفريقية.

تتمثل مهمة المؤسسة في دعم صادرات وواردات البضائع الاستراتيجية للدول الأعضاء عبر تدفق التجارة والاستثمارات ومن خلال توفير تأمين للائتمان والمخاطر السياسية. أما مهمة وبنك الاستيراد والتصدير الأفريقي فهي تسهيل وتعزيز توسيع تجارة الدول الأفريقية فيما بينها ومع الدول الأخرى

وفقاً لما ذكره بنك وبنك الاستيراد والتصدير الأفريقي فإن مذكرة التفاهم هذه تنص على وضع برنامج مخصص يركز على مشاركة المخاطر وتعزيز الائتمان لتمويل الصادرات والواردات ودعم التحول الرقمي وبناء القدرات والتسويق لدى البنك.

وقد تم توقيع مذكرة التفاهم المشار إليها خلال الاجتماع الثالث لمجلس محافظي برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية في القاهرة خلال شهر مارس والذي استضافته الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية ورئيسة برنامج جسور التجارة العربية الافريقية، والتي أكدت على فرصة" تعزيز جهودنا لتنمية تدفقات التجارة والاستثمار بين البلدان العربية والافريقية. نحن نأمل متابعة وتكثيف هذا التعاون في المرحلة المقبلة".

كما أكدت الدكتورة هالة السعيد على أهمية تعزيز دور سلاسل القيمة الإقليمية في سائر الدول العربية والأفريقية دعماً لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية .

تتميز الاتفاقية ما بين المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وبنك الاستيراد والتصدير الأفريقي بالشمولية بحيث أنها تغطي

> **إننا نتطلّع إلى وضع مذكرة التفاهم واسعة النطاق مع البنك موضع التطبيق وهو مؤسسة تمويل التجارة الأفريقية الرائدة والذي تتمثل مهمته في تسهيل وتعزيز وتوسيع التجارة بين الدول الأفريقية ومع الدول الأخرى**
>
> **أسامة عبد الرحمن القيسي**
> الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية
> لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

التعاون في مشاركة المخاطر وتعزيز الائتمان سواء على أساس ثنائي أو عبر منصة الضمان المشتركة لأفريقيا للتجارة والاستثمار الداعم للتجارة إلى أفريقيا ومنها وفي هياكل مبتكرة مثل إصدار صكوك وتمويل الطيران والتسهيلات المرنة والتمويل المناخي وقد اقترحت المؤسسة تقديم تأمين ائتمان للبنك لتغطية عمليات تعزيز خطابات الاعتماد وذلك من خلال إصدار بوليصة تأمين للاعتمادات المستندية، وكذلك تقديم دعم ائتمان. وكذلك تقديم تعزيز للائتمان يدعم القروض المشتركة للبنك والتي تتصدرها كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومشاركة المؤسسة لشركة التأمين الافريقية في ضمان ترتيبات الواجهة وإعادة التأمين.

وسوف يسعى البنك للترويج لخدمات ضمان تأمين الاستثمار التي تقدمها المؤسسة في أوساط الشركات والمستثمرين الذين يقومون بالاستثمار بصورة مشتركة في الدول الأعضاء مع تقديم الدعم الاستشاري المباشر لأعضاء المؤسسة لصالح مشاريع توسيع ودخول الأسواق، والعروض الافتراضية للشركات الفرعية وللشركاء المحتملين في المشاريع المشتركة ضمن الدول الأفريقية العربية، وكذلك دعم المؤسسة لمنصات البنك الرقمية ومن بينها منصة إيداع العناية الواجبة في أفريقيا (MANSA)ونادي ترادار الذي يشمل إمكانية الوصول إلى معلومات نادي ترادار (TIP) ولوائح نادي ترادار (TRIP).

وقد رحّب السيد أسامة القيسي الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بتوقيع مذكرة التفاهم هذه والتي تمثل أحدث مبادرة في التعاون طويل المدى ما بين وبنك الاستيراد والتصدير الأفريقي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وأكّد: "إننا نتطلّع إلى وضع مذكرة التفاهم واسعة النطاق مع البنك موضع التطبيق وهو مؤسسة تمويل التجارة الأفريقية الرائدة والذي تتمثل مهمته في تسهيل وتعزيز وتوسيع التجارة بين الدول الأفريقية ومع الدول الأخرى. إننا على ثقة بأن مذكرة التفاهم سوف تعزز علاقاتنا الطيبة القائمة مع البنك في سبيل هدفنا المتبادل المتمثل في تعزيز التجارة العربية الأفريقية في الدول الأعضاء التي تشترك في الكيانين معاً من خلال المجموعة المختَبَرة من حلول خفض المخاطر وتعزيز الائتمان التي توفرها المؤسسة".

وبالمثل فقد أكّد البروفيسور بنديكت أوراما رئيس البنك على أن البنك "قد كانت له منذ زمن علاقة بناءة ومنتجة مع المؤسسة، وإنه ليسرّني أن تعاوننا هذا قد اكتسب الآن شكلاً رسمياً من خلال مذكرة التفاهم هذه. وبينما يستمر البنك في توسيع أنشطته بهدف تسريع مشاركة أفريقيا في سلاسل القيمة العالمية تزداد بالتأكيد أهمية تطوير روابط التجارة والاستثمار مع العالم العربي.

الحكومة المصرية تطلب دعم صندوق النقد الدوليّ لتنفيذ برنامج اقتصاديٍّ شامل

فمن شأن مجموعة من تدابير الاقتصاد الكليّ والسياسات الهيكليّة أن تخفّفَ من تأثير هذه الصدمة على الاقتصاد المصريّ، وأن تؤمنَ الحماية للفئات الضعيفة وتحافظَ على مقاومة مصر وآفاق نموّها على المدى المتوسط. وصوبَ هذه الغاية، فإنّ ما اتّخذتهُ السلطات مؤخراً من إجراءاتٍ راميةٍ لتوسيع الحماية الاجتماعية الموجَّهة وتحقيق مرونة سعر الصرف، جميعُها خطواتٌ تلقى الترحاب

السيدة سيلين ألارد
رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي في مصر أنّ

تفرض البيئة العالمية سريعة التغيُّر والتداعيات المرتبطة بالحرب الأوكرانية تحدياتٍ جسيمةً على البلدان المختلفة حول العالم، ومصر ليست استثناء. وقد أكّدت السيدة سيلين ألارد، رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي في مصر أنّ "السلطات المصرية طلبت دعم صندوق النقد الدوليّ لتنفيذ برنامجها الاقتصادي الشامل. فمن شأن مجموعة من تدابير الاقتصاد الكليّ والسياسات الهيكليّة أن تخفّفَ من تأثير هذه الصدمة على الاقتصاد المصريّ، وأن تؤمنَ الحماية للفئات الضعيفة وتحافظَ على مقاومة مصر وآفاق نموّها على المدى المتوسط. وصوبَ هذه الغاية، فإنّ ما اتّخذتهُ السلطات مؤخراً من إجراءاتٍ راميةٍ لتوسيع الحماية الاجتماعية الموجَّهة وتحقيق مرونة سعر الصرف، جميعُها خطواتٌ تلقى الترحاب".

وشدَّدت السيدة ألارد على أنّ المرونة المستمرة لسعر الصرف ستمثّل عنصراً ضرورياً لامتصاص الصدمات الخارجية وحماية الاحتياطات المالية خلال هذه الفترة الحَرِجة، كما ستكون هناك حاجةٌ إلى سياسات مالية ونقدية رشيدةٍ للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكليّ. وأوضحت: "يعمل الطاقم والسلطات جنباً إلى جنب على التحضير لجلسات نقاش البرنامج، وذلك لدعم أهدافنا المشتركة في الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام والشامل والغنيّ بفرص العمل لمصر على المدى المتوسط.

رئيس مجلس إدارة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

معالي الدكتور الجاسر يحذّر من الفجوة الرقمية وتنامي حالات انعدام المساواة في كلمته أمام صندوق النقد الدولي ضمن اجتماع الربيع الخاص بلجنة التنمية العالمية

إنّ ما يُلِمُّ بالاقتصاد العالميّ من صدماتٍ واسعة النطاق يخلق فرصاً نادرةً لإيجاد حلولٍ إنمائيّةٍ مُبتكَرة وإعادة النظر بالتعاون والشراكات القائمة بين الاقتصادات. وفي هذا الصدد، يعتلي تسخير الرقمنة في التنمية سلّم أولويات المهام.

كانت هذه واحدة من رسالتَين رئيسيتَين وجّهَهما الدكتور محمد الجاسر، رئيس البنك الإسلامي للتنمية ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وكان ذلك خلال إلقائه كلمةً أمام لجنة التنمية العالمية في اجتماع الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنعقِد في شهر نيسان/ أبريل في العاصمة الأمريكية واشنطن. أما الرسالة الأخرى، فاتّجهت إلى أهمية القدرة على سداد الديون السيادية في البلدان النامية.

بالمعنى العَمَليّ، لجنة التنمية هي اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذين يلتقون في اجتماعَي الربيع والخريف للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي من كلّ عام. وتُعنى اللجنة بـ "تحويل الموارد الحقيقية للبلدان النامية".

وكان الدكتور محمد الجاسر قد أوضح أنّ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد أعطت الأولوية لقضية الرقمنة، وأضاف: "إننا ملتزمون بزيادة استثمارنا في دعم جهود الدول الأعضاء لتقليص الفجوة الرقمية بين البلدان الغنية والنامية وضمن الدولةِ نفسِها، إلى جانب مدّ الجسور التي سنعبرُ منها إلى اقتصادٍ أكثر رقمنة. كما سيواصل البنك دعمَ التنسيق التنظيميّ العابر للحدود، ما يمثّل عنصراً حيوياً لتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة في مجالاتٍ كالتجارة الإلكترونية ومواجهة مشاكل الأمن السيبرانيّ المحتملة. بالإضافة إلى هذا، فنحن على أتمّ استعدادٍ للعمل جنباً إلى جنب مع الحكومات وبنوك التنمية متعدّدة الأطراف وغيرها من المؤسسات الدولية وشركاء التنمية، وذلك لتطوير مبادرات الاقتصاد الرقميّ وضمان تأمين خدمات إنترنت موثوقة عبر توفير البنى التحتية اللازمة للدول الأعضاء في منظّمتنا."

قبل الجائحة، كانت مسيرة التحوّل الرقميّ في تقدّم، بيدَ أنّ قيود الحركة والتنقّل أثناء الجائحة سرّعت وتيرتَه، ما يفرض مخاطرَ على مسار التنمية بعيدة المدى للاقتصادات النامية. وقد حثّ الدكتور الجاسر المؤسسات التنموية على العمل لردم الهوة الرقمية بين الاقتصادات المختلفة وضمنَ كلٍّ منها.

يمكن للبنك الإسلامي للتنمية المساهمة في هذا المسعى من خلال دعم إنشاء البنية التحتية الرقمية وتكوين رأس المال البشريّ عبر إعادة التدريب على المهارات. وقد أكّد الدكتور محمد الجاسر على وجود فجوة رقميةٍ عميقة بين مناطق متنوّعة وبين فئات اجتماعيةٍ تختلف باختلاف مستويات الدخل، فعلى سبيل المثال، ووفقاً لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، لا تتجاوز نسبة الوصول إلى الإنترنت 21% في البلدان الأقلّ نمواً مقارنةً بـ 87% في البلدان المتقدّمة. في العديد من البلدان الإفريقية والجنوب-آسيوية، يفتقر أكثر من 75% من السكان للاتصال بالإنترنت، ولا سيما في المناطق الريفية وبين الفئات الأضعف اقتصادياً. وقد حجزت قضية الإقصاء الرقميّ مكاناً لها بين أكثر التحديات التنمية إلحاحاً، اليومَ وفي المستقبل القريب.

وقد بيّن الجاسر "إنّ حكومات الدول الأعضاء في منظّمتنا تعي تماماً التحديات التكنولوجية، وقد انطلقت العديد منها في مشاريع رقمنة طموحة، إلّا أنّ ثمة قضايا حساسة ومخاطر جمة عابرة للحدود ومرتبطة بالتقنيات الرائدة، وهي بالتالي تتطلّب تعاوناً وتنسيقاً عالميَين، ولا سيما في سياق تنظيم الأمن السيبرانيّ وتحقيق التحوّل الرقمي".

ثم ذكّر بما للتقنيات الرقمية من إمكانياتٍ هائلةٍ لإطلاق العنان لمزيد من الفرص الاقتصادية في قطاعات كالزراعة والتصنيع والخدمات. ومن المتوقع أن تؤدي تقنيات الثورة الصناعية الرابعة إلى تعزيز عوامل الإنتاجية، وهو ما قد يزيد الإنتاجَ العالميّ. علاوة على ذلك، فإنّ من شأن الرقمنة تقليص الفجوة بين الأنشطة الرسمية وغير الرسمية في العديد من البلدان النامية، ما يعني توسيعَ القاعدة الضريبية للإيرادات الحكومية. على أية حال، فإنّ مثل هذه الفرص لا تخلو من مخاطر الهدم البنّاء، التي قد تقود إلى تقنياتٍ تحلُّ محلّ الوظائف ما لم يكن التحوّل الرقميّ مصحوباً بإعادة التدريب.

وقد أحدثت الجائحة تغييرات سريعة في سلوكيات المستهلِكين والشركات، وفي حين أسهمت في تسريع انتقال العالم إلى الاقتصاد الرقميّ، فإنّ الوصول غير المتكافئ إلى التقنيات الجديدة قد أدى بدوره إلى تعميق الفجوة في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية.

وقد أعرب الدكتور الجاسر عن أسفه بالقول: "لقد خلّفت أزمة جائحة كوفيد-19 المشهد التنمويّ مترنّحاً وعرّت ضعفَ الاقتصادات المعولَمة، أما آثارها العميقة وواسعة النطاق على النشاط الاقتصادي، فقد تداخلت مع مسارات التعافي المتباينة، فأدّت إلى توسيع فجوات الدخل بين الاقتصادات المتقدّمة والنامية. بالإضافة إلى ذلك، فقد قوّضت جائحة كوفيد-19 مكاسبَ كبيرةً كانت قد حُقِّقت في سبيل الحدّ من الفقر، مُلقيةً بأكثرَ من 100 مليون إنسان حول العالم في حلقة الفقر المدقع، كما تسبّبت في ارتفاع معدّلات الجوع العالمية مجدداً بعد سنواتٍ شهدَت تراجعاً مستمراً لها".

وأردف: "الارتفاع الذي شهدته أسعار الغذاء والطاقة مؤخراً، والذي غذّاه الصراع الدائر في أوروبا الشرقية، سيخلّف مزيداً من الآثار المدمِّرة على سبل عيش معظم الناس، لا سيما حيث الاقتصادات الأقل نمواً حيث ينتشر الفقر متعدِّد الأبعاد. وفي ضوء هذه الحقائق، فإنّ تعزيز قدرتنا كمؤسساتٍ تنموية على تقديم الدعم السريع في حالات الطوارئ أمر بالغ الأهمية. وفي الوقت نفسِه، ينبغي ألا نفوِّت فرص تعزيز الابتكارات الخليقة بتسريع التحوّل الهيكليّ الذي تتشارك الدول الأعضاء حاجةً ماسةً إليه".

إنّ حكومات الدول الأعضاء في منظّمتنا تعي تماماً التحديات التكنولوجية، وقد انطلقت العديد منها في مشاريع رقمنة طموحة، إلّا أنّ ثمة قضايا حساسة ومخاطر جمة عابرة للحدود ومرتبطة بالتقنيات الرائدة، وهي بالتالي تتطلّب تعاوناً وتنسيقاً عالميَين، ولا سيما في سياق تنظيم الأمن السيبرانيّ وتحقيق التحوّل الرقمي

مجلس جسور التجارة العربية الإفريقية يوافق على اقتراح المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لإنشاء صندوق ضمان عربي إفريقي بارز لتعزيز التجارة والاستثمار بين الدول العربية الإفريقية

منحَ مجلس محافظي برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية خلال اجتماعه المنعقِد في القاهرة في آذار/ مارس 2022 على مقترح المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لإنشاء كيانٍ مرجعيٍّ يحمل اسم "صندوق الضمان العربيّ الإفريقيّ".

ووفقاً للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، فإنّ إنشاء صندوق الضمان العربي الإفريقيّ سيوفّر هيكلاً قابلاً للتطوير والتوسيع يهدف إلى تعبئة الموارد المالية وقدرات احتواء المخاطر لدعم التجارة والاستثمارات في الدول العربية والإفريقية، ولضمان وضع تسعيرٍ شاملٍ للتعاملات هو الأنسب للمستفيدين النهائيين عبر الهياكل المختلطة.

وقد تم إطلاق برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية من قِبَل البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وصندوق أوبك للتنمية الدولية بنك الاستيراد والتصدير الأفريقي ، والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وحكومات كلٍّ من مصر والمغرب والسنغال وتونس. ويهدف البرنامج لتعزيز التجارة البينيّة الإفريقية وتدفّق الاستثمارات. ما يدعم إمكانيات البرنامج هو قيام المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بإغلاق ما قيمتُه 5.6 مليار دولار أمريكيّ من تعاملاتِها خلال السنوات العشر الماضية ضمن إطار البرنامج، وتمثّل هذه التعاملات قرابة 9% من الأعمال المؤمّنة التابعة للمؤسسة خلال تلك الفترة.

وقد بدأ فريق يَقني بإعداد خطة عملٍ تفصيليةٍ واستراتيجية لصندوق الضمان العربي الإفريقي، وذلك بقيادة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وبمساعدة شركاء برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية. والهدفُ هو تقديم هذه الخطة إلى مجلس المحافظين المقبل المُزمَع عقدُه في تونس في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 للحصول على الموافقة النهائية. ومن المتوقع أن تنطلق عمليات صندوق الضمان العربيّ الإفريقيّ في وقت ما من العام 2023.

ووفقاً لأسامة القيسي، الرئيس التنفيذيّ للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات: "يمكن للائتمان وحلول التأمين ضدّ المخاطر السياسية أن تعزّز حجم تمويل التجارة لتلبية أهداف كلٍّ من برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية واستثمارات البنية التحتية على حدٍّ سواء. إنّ احتياجات الدول العربية والإفريقية تفوق قدرات المؤسسات الأعضاء في برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية بأشواط، وقد بات لِزاماً على البرنامج البحث عن كياناتٍ مُبتكرة قادرة على الاستفادة من قدرات المؤسسات الأعضاء الحالية في برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية، وكذلك تقديم أدوات مناسبةٍ لاحتواء المخاطر وحشد الموارد المالية من الشركاء الخارجيين".

> **يمكن للائتمان وحلول التأمين ضدّ المخاطر السياسية أن تعزّز حجم تمويل التجارة لتلبية أهداف كلٍّ من برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية واستثمارات البنية التحتية على حدٍّ سواء. إنّ احتياجات الدول العربية والإفريقية تفوق قدرات المؤسسات الأعضاء في برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية بأشواط، وقد بات لِزاماً على البرنامج البحث عن كياناتٍ مُبتكرة قادرة على الاستفادة من قدرات المؤسسات الأعضاء الحالية في برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية، وكذلك تقديم أدوات مناسبةٍ لاحتواء المخاطر وحشد الموارد المالية من الشركاء الخارجيين**
>
> **أسامة عبد الرحمن القيسي**
> الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

بصفتها قائد ركيزة التأمين في برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية، ولردم الهوة المذكورة آنفاً، اقترحت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات إنشاء صندوق ضمان عربيّ إفريقي. وسيتألف الصندوق الشامل المقترح من ثلاثة صناديق فرعية، بما فيها المنشأة العربية الإفريقية الخضراء ومنشأة الأمن الغذائي العربي الإفريقي ومنشأة الصحة العربية الإفريقية. وقد تجذب هذه الصناديق الفرعية شركاء آخرين مهتمين بالقطاعات المذكورة. وفي هذا الصدد، تتطلّع شبكة صندوق الضمان العربي الإفريقيّ إلى جمع الشركاء المؤسّسين لبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما فيها وكالات ائتمان الصادرات المحلية ومقدّمو الاستثمارات والجهات المانحة وبنوك التنمية متعددة الأطراف وبنوك التنمية الإقليمية والأعضاء الجدد في برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية.

علاوةً على ذلك، سيكون صندوق الضمان العربيّ الإفريقي علامةً مرجعيةً لغيره من الهياكل المختلطة، مثل مبادرة الاستجابة الطارئة لجائحة كوفيد-19 التي أطلقتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بالاشتراك مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وقد جاءت المبادرة بمثابة ذراع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الرامية إلى التخفيف من حدّة الفقر ودعم الدول الأعضاء في مواجهة التأثيرات السلبية للجائحة. منشأة ضمان الطاقة الإفريقية، وصندوق الضمان الإفريقي.

ووفقاً للاقتراح، يبدو أنّ برنامج المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات هو الأكثر صلةً بالواقع، وذلك لكونه نموذجاً مُجرَّباً ومُختبراً قابلاً للتكرار والتوسيع ليشمل منطقة إفريقيا العربية بالكامل.

الحكومة المصرية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية توافقان على توطيد التعاون البنّاء والعلاقات المتطورة في مختلف ميادين التنمية

وافقت كلٌّ من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والحكومية المصرية على المضيّ قدماً في تعاونهما البنّاء وتطوير العلاقات في مختلف ميادين التنمية، بما فيها إشراك القطاع الخاص ودعم الشركات المصرية في الوصول إلى أسواق جديدة في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء.

استضاف رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي للتنمية، الدكتور محمد الجاسر، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، الدكتورة هالة السعيد، وهي تشغل أيضاً منصب الرئيس الحاليّ لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، وكان ذلك خلال زيارتها في وقتٍ سابق من هذا العام، والتي التقت خلالها برؤساء كيانات البنك الإسلامي للتنمية، بما فيها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة.

وقد تنامى حضور مصر ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال السنوات الأخيرة، ومن المُخطط أن تتطوّر مشاركتُها أكثر بعد إنشاء المركز الإقليمي الخامس للبنك الإسلامي للتنمية في القاهرة، وبعد استضافة فعاليات الاجتماعات السنوية السابعة والأربعين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في شرم الشيخ في شهر حزيران/ يونيو من العام 2022.

وقد أشاد الدكتور الجاسر بالتعاون البنّاء بين مصر والبنك في مختلف المجالات، وقال إنّ ذلك انعكس جليّاً على حجم محفظة البنك في الدولة، والتي نمت بشكلٍ تراكميّ فبلغت حتى الآن 17.8 مليار دولار أمريكيّ، وكذلك أثنى على التزام الحكومة المصرية الذي تجلّى بالموافقة على الاكتتاب في الزيادة الخامسة في رأس مال البنك. وأضاف: "نتطلّع إلى شراكات تهدف لتقديم مشاريع عمليةٍ للقطاع الخاص والمستثمرين يمكن تنفيذُها على الأرض لتحقيق مصالح الاقتصاد والتنمية الاجتماعية في مصر. كما يولي البنك الإسلامي للتنمية أهمية خاصة لتطوير القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقدّم فرص العمل لأعداد كبيرة من المواطنين".

وبدورها، أكّدت الوزيرة الدكتورة هالة السعيد حرصَ بلادها على المضيّ قُدماً في تطوير العلاقات مع البنك لتحقيق الأهداف المشتركة للجانبين وتعزيزها. وفي هذا السياق، فقد أكّدت أنّ استضافة مصر لفعاليات الاجتماعات السنوية السابعة والأربعين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وإنشاء المركز الإقليمي الخامس للبنك في مصر كلاهما يمثّل: "مؤشّراً على قوة الشراكة بين الجانبين، وعاملاً سيدعم العلاقات المتنامية بينهما".

وقد شدّدت الدكتورة هالة السعيد على أهمية تطوير القطاع الخاص والمشاريع الهادفة إلى تمكين المرأة وتوفير فرص العمل للشباب.

المقاومة المصرية عبر أدائها الاقتصادي في فترة الجائحة عامل مبشّر في مسعى احتواء آثار اضطرابات الإمدادات الغذائية المرتبطة بحرب أوكرانيا

بينما ما زالت تبعات جائحة كوفيد19 تتفاعل، جاءت الحرب الأوكرانية لتذكيها، مسألةٌ تناولَها صندوق النقد الدوليّ في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر خلال اجتماعات الربيع المنعقدة في شهر نيسان/ أبريل، حيث أوردَ بشكلٍ لا يقبل اللبس: "الحرب تعيق الانتعاش العالمي".
فإلى أيِّ مدى سيكون نمو الناتج المحليِّ الإجمالي العالمي في العام 2022 نقطة خلاف؟
سوف تستمر الآثار لسنواتٍ عدّة بينما تشقّ طريقَها عبر الدورة الاقتصادية، وهذا ينطبق على البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض أكثرَ من غيرِها. مصر، أكبر اقتصاد في القارة الإفريقية ليست استثناءً. ولهذا، فقد عمل مشتاق باركر على استكشاف آفاق الاقتصاد المصريّ

من المتفق عليه أن الاقتصاد المصريّ قد برز خلال أزمة جائحة كوفيد-19 عبر أدائه المرن، رغم المحدودية النسبية للتحفيز الحكومي المرتبط بالجائحة. وقد كانت مصر واحدة من الدول القليلة في العالم التي سجّلت معدّل نموٍّ إيجابياً للناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقي في ذروة انتشار الجائحة.

وتظهر أحدث بيانات صندوق النقد الدولي إلى أنّ مصر قد سجّلت معدّل نموٍّ حقيقياً للناتج المحليّ الإجمالي بنسبة 3.6% خلال العام 2020، وبنسبة 3.3% في العام 2021، ومن المتوقّع أن ترتفع هذه النسبة إلى 5.9% خلال العام 2022 قبل أن يستقر عند نسبة 5.0% المتوقّعة للعام 2023، على أن يعود فيشهدَ انتعاشاً متوقّعاً بنسبة 5.9% على المدى المتوسط في العام 2027. وفي المقابل، يتوقّع صندوق النقد الدولي تباطؤ النموّ العالمي من 6.1% في العام 2021 إلى 3.6% في العامَين 2022 و2023، أما بعدَ العام 2023، فمن المتوقع أن تنخفض نسبة النمو العالمي إلى 3.3% على المدى المتوسط.

يرتكز هذا الأداء الاقتصادي القوي على نموٍّ قويٍّ للناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقي في النصف الثاني من العام 2021، بمعدّلٍ سنويٍّ بلغ 9.8% في الربع الثالث من العام 2021، مدفوعاً بالصادرات والطلب المحليّ. وبحسب تفسير كيسجانيس كروستينس، مدير وكالة فيتش للتصنيف الائتماني: "تم دعم صادرات السلع عبر الغاز الطبيعي والسلع الزراعية والمُصنّعة، ولا سيما المنسوجات، كما أدّى انتعاش السياحة والشحن عبر قناة السويس إلى دعم قطاع الخدمات. وقد كان الطلب المحليّ مدعوماً بسياسية مالية متواصلةٍ غير تقييدية، بما في ذلك استثمارات القطاع العام. ونتوقّع نمواً بنسبة 6% في السنة المالية 2022، وبنسبةِ 4.5% في السنة المالية 2023، مع تحذيراتٍ من اقتراب ظروفٍ نقديةٍ شديدةٍ قد تفرض مخاطرَ جللة".

إجمالي الناتج المحلي إيجابي، لكن تحديات فيروس كورونا ما تزال قائمة

الواقع بالنسبة للاقتصادات في جميع أنحاء العالم هو أنه على الرغم من أن العديد من البلدان تبدو وكأنها في طور تخطي المرحلة الحادة لأزمة فيروس كورونا، إلا أن الوفيات لا تزال مرتفعة، لاسيما بين غير الملقحين. علاوة على ذلك، من المرجح أن تؤدي عمليات الإغلاق الأخيرة في مراكز التصنيع والتجارة الرئيسيّة في الصين إلى مضاعفة اضطرابات الإمدادات في أماكن أخرى.

في مايو 2022، قدّرت منظمة الصحة العالميّة أن العدد الفعلي للوفيات بسبب فيروس كورونا فاق 14.9 مليون حالة وفاة أثناء الجائحة، وهو أعلى بثلاث مرات تقريباً من الرقم المعلن رسمياً البالغ 5.4 مليون حالة وفاة. وتعتقد منظمة الصحة العالمية بأن العديد من الدول أعطت أرقاماً منخفضة حول الوفيات بسبب فيروس كورونا، حيث تمثل البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والأدنى 28% و 53% من العدد المنخفض ، وبالتالي الوفيات الزائدة.

أبلغت مصر عن 513.790 حالة مؤكدة من كوفيد-19 و24.641 حالة وفاة بحلول 6 مايو 2022. اعتباراً من 30 أبريل 2022، تم إعطاء 82.017.392 جرعة لقاح.

بحسب صندوق النقد الدولي، هناك احتمال كبير بحدوث انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا وانكماش كبير في روسيا، جنباً إلى جنب مع فائض عالمي من خلال أسواق السلع الأساسيّة، والتجارة، والقنوات الماليّة. حتى مع تقليص الحرب للنمو، فإنها ستزيد من نسب التضخم. لقد ارتفعت أسعار الوقود والغذاء بشكل سريع، مع تأثر الفئات السكانيّة الضعيفة أكثر من غيرها - لاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض - ".

بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تعقيد المقايضات التي تواجهها البنوك المركزيّة الواقعة بين مطرقة احتواء ضغوط الأسعار، وسندان حمايّة النمو. كذلك من المتوقع لأسعار الفائدة أن ترتفع مع تشديد البنوك المركزيّة لسياساتها، وممارسة الضغط على الأسواق الناشئة والاقتصادات الناميّة. علاوة على ذلك، فإن العديد من البلدان لديها حيز محدود على صعيد السياسة الماليّة الهادفة إلى التخفيف من تأثير الحرب على اقتصاداتها. في هذا السياق، تُظهر بيانات صندوق النقد الدولي لمصر ارتفاع الضغوط التضخميّة من 4.5% في عام 2021، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 7.5% في 2022 و11.0% في عام 2023، قبل أن تستقر على 7.4% في عام 2027 على المدى المتوسط.

ومع ذلك، فإن التأثير الفوضوي لاضطرابات سلسلة التوريد الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، يقابله تقلبٌ في المؤشرات الماليّة الرئيسيّة. بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري CAPMAS، ارتفع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلك في مصر في 10 مايو 2022 من 10.5% في مارس، إلى 13.1% على أساس سنوي في أبريل، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة، حيث ارتفع معدل التضخم السنوي للغذاء بنسبة 26% - 7.6% على أساس شهري، مقارنة بـ 3.3% شهرياً في الفترة من يناير، إلى سبتمبر2021. وبحسب مؤشر موديز ، تبلغ نسبة الغذاء في سلة مؤشر أسعار المستهلك 32.7%، علماً بأن مصر تعتمد على استيراد الحبوب بنسبة 48.2%.

وبالمثل، يواجه الاقتصاد عجزاً متوقعاً في الحساب الجاري بنسبة 4.3% في عام 2022، سيرتفع إلى 4.6% في عام 2023، قبل أن يتراجع إلى 2.6% في عام 2027.

على كل حال، لم يتضح بعد إلى أي مدى تتعامل الحكومة مع تداعيات صدمة أوكرانيا، وأي مسار مستمر للوباء سيبقى موضع رصد وملاحظة، لكن مصر دخلت الأزمة بنمو وأداء مالي قوي، على الرغم من الضعف المضطرد لموقف البلاد الخارجي.

سيؤثر القرار الذي اتخذته الهند في مايو 2022 بحظر تصدير القمح، بسبب موجة الجفاف الشديد وظروف الطقس الحار، بشكل أكبر على واردات مصر من الحبوب، بالنظر إلى أن الهند، بعد روسيا وأوكرانيا، كانت ثالث أكبر مورد للقمح للبلد الشمال إفريقي.

المخاوف المتعلقة بالعملة:

تواجه البنوك المركزيّة مهمة صعبة في التعامل مع السياسة النقديّة لاحتواء التضخم، وارتفاع الأسعار، وتقلب العملات، لاسيما في البلدان متوسطة الدخل. في اجتماع خاص عقد في مارس، قامت لجنة السياسة النقديّة بالبنك المركزي المصري برفع معدل فائدة الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وفائدة العمليّة الرئيسيّة بمقدار 100 نقطة أساس إلى 9.25%، 10.25% و9.75% على التوالي. كما تم رفع معدل الخصم بمقدار 100 نقطة أساس إلى 9.75%. وقد بلغ هدف نسبة التضخم للبنك المركزي المصري لأفق سياسته النقديّة في الربع الرابع من عام 2022 7% (± 2 نقطة مئويّة) في المتوسط.

بحسب البنك المركزي المصري، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، والمكاسب الاقتصاديّة الإجماليّة التي تحققت بشق الأنفس، "قد زوّدت البنك المركزي بمجموعة أدوات قويّة لتنفيذ سياسته النقديّة، والحفاظ على استقرار الأسعار على المدى المتوسط، مع وجود واقيات قويّة لحمايّة الاقتصاد من التقلبات المفرطة."

مصر – المؤشرات الاقتصادية الرئيسية % التغير

	2019	2020	2021*	2022*	2023*	2027*
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	5.6	3.6	3.3	5.9	5.0	5.9
الناتج المحلي الإجمالي الأسعار الحالية- مليار دولار أمريكي	302.33	364.02	402.84	435.62	450.36	584.92
تضخم	13.9	5.7	4.5	7.5	11.0	7.4
رصيد الحساب الجاري	(3.6)	(3.1)	(4.6)	(4.3)	(4.6)	(2.6)
الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار أمريكي)	37.2	41.1	44.1	47.6	51.8	55.1**
إجمالي الدين الحكومي العام % من الناتج المحلي الإجمالي	84.2	89.6	93.5	94.0	89.6	80.7
الدين المحلي الإجمالي % من الناتج المحلي الإجمالي	71.1	72.4	71.4	69.4	67.0	64.4**
إجمالي الدين الخارجي 5 من الناتج المحلي الإجمالي	18.9	19.6	18.4	17.6	16.4	15.4
معدل البطالة %	8.6	8.3	7.3	6.9	6.9	6.8***

المصدر: صندوق النقد الدولي، مايو 2022، تأليف مشتاق باركر *التوقعات **للعام 2024 ***للعام 2025

على كل حال، لم يتضح بعد إلى أي مدى تتعامل الحكومة مع تداعيات صدمة أوكرانيا، وأي مسار مستمر للوباء سيبقى موضع رصد وملاحظة، لكن مصر دخلت الأزمة بنمو وأداء مالي قوي، على الرغم من الضعف المضطرد لموقف البلاد الخارجي

ومع ذلك، فإن جائحة كوفيد - 19 المستمرة، والصراع بين روسيا وأوكرانيا، قد ضاعف من الضغوط التضخميّة العالميّة بسبب سلسلة التوريد وغيرها من الاضطرابات. بالنسبة لمصر، فقد فاقم الارتفاع العالمي لأسعار السلع، وهواجس التجار والمستثمرين تجاه المخاطر والخسائر التي قد تلحق باستثماراتهم في بلدان معينة، من الضغوط التضخميّة المحليّة والاختلالات والاضطرابات الخارجيّة.

بالنسبة إلى لجنة السياسة النقديّة MPC، يمثل التضخم تهديدًا كبيراً، لاسيما مع تأثيره المحتمل على الاستقرار الاجتماعي والسياسي فيما يتعلق بارتفاع أسعار السلع الأساسيّة وتكلفة المعيشة بشكل عام. تؤكد لجنة السياسة النقديّة أن "الهدف من رفع أسعار الفائدة هو تثبيت توقعات التضخم واحتواء تأثيرات الجولة الثانيّة لصدمات العرض الناجمة عن عوامل خارجيّة خارج نطاق السياسة النقديّة. إن تحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر على المدى المتوسط يدعم الدخل الحقيقي، ويحافظ على مكاسب التنافسيّة المحققة للاقتصاد المصري".

وقد رحبت الأسواق بخطوة البنك المركزي. وبحسب إليسا باريزي كابوني، نائب الرئيس، وكبير المحللين في وكالة موديز، فإن "قرار البنك المركزي المصري برفع معدل السياسة بمقدار 100 نقطة أساس، والسماح بانخفاض قيمة العملة بنسبة 13.7% سيساعد في حمايّة احتياطي النقد الأجنبي الآخذ بالانكماش، وسط تدفقات رأسماليّة متجددة إلى الخارج نتيجة لتشديد شروط التمويل العالمي، وارتفاع فاتورة واردات الغذاء والطاقة الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا".

تتوقع وكالة موديز حدوث انزلاق مالي مؤقت بسبب ارتفاع فاتورة الدعم لامتصاص جزء من الزيادات الكبيرة في أسعار المستهلك للسلع الأساسيّة الحساسة اجتماعياً، مثل الخبز والطاقة، ومن المرجح أن تؤمن الحكومة برنامجاً جديداً لصندوق النقد الدولي للوصول إلى التمويل الميسر وترسيخ مصداقيّة السياسة الماليّة.

أعلن صندوق النقد الدولي في أبريل أن السلطات المصريّة طلبت دعم الصندوق لتنفيذ برنامجها الاقتصادي الشامل. وبهذا الخصوص، أوضحت سيلين ألارد، رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي في مصر، أن "مجموعة من تدابير الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكليّة من شأنها أن تخفف من تأثير صدمة أوكرانيا على الاقتصاد المصري، وتحمي الضعفاء، وتحافظ على مرونة مصر وآفاق النمو على المدى المتوسط. وتحقيقا لهذه الغايّة، فإن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها السلطات لتوسيع نطاق الحمايّة الاجتماعيّة المستهدفة، وتنفيذ مرونة سعر الصرف، هي خطوات مرحب بها. سيعتبر استمرار مرونة سعر الصرف أمراً ضرورياً لامتصاص الصدمات الخارجيّة، وحمايّة الهوامش الماليّة خلال هذه الأوقات العصيبة والمضطربة ".

ستساعد إحدى إدارات صندوق النقد الدولي في تمويل العجز الأوسع نطاقاً في الحساب الجاري. على الرغم من قروض مصر الكبيرة من صندوق النقد الدولي والمقدرة بحوالي 19 مليار دولار أمريكي، فقد تحصل الحكومة على تمويل إضافي بموجب معايير الوصول الاستثنائيّة لصندوق النقد الدولي، خاصة إذا ما استمرت الحرب في أوكرانيا وتسبب تدفقات رأس المال نحو الخارج في زيادة الضغط على احتياطيات النقد الأجنبي، ما يزيد من مخاطر الضعف والانكشاف المالي الخارجيّة.

تستقطب القاهرة في مجال التخفيف من وطأة الأعباء الماليّة دعماً هائلاً من دول مجلس التعاون الخليجي يسهم في التخفيف من المخاطر الفوريّة لميزان المدفوعات. لقد قدمت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة لمصر التزامات ماليّة بقيمة 22 مليار دولار. وقد قدمت المملكة العربيّة السعوديّة ودائعًا بالعملات الأجنبيّة بقيمة 5 مليار دولار لدعم احتياطيات مصر من النقد الأجنبي بشكل مباشر، بالإضافة إلى 10 مليار دولار أخرى مخصصة للاستثمارات.

التأثير الاقتصادي للحرب في أوكرانيا:

في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد العالمي يتلمس لنفسه موطئ قدم، كان الصراع العسكري بين روسيا وأوكرانيا قد هدد بمفاقمة الآثار السلبيّة للوباء بالنسبة للعديد من أسياد الأسواق الناشئة.

وفقًا لوكالة موديز، فإن المخاطر التي يتعرض لها أسياد السوق من غزو روسيا لأوكرانيا ليست واسعة النطاق كتلك الناجمة عن صدمة الوباء. والدول السياديّة التي تربطها أقوى الروابط الاقتصاديّة والماليّة مع روسيا وأوكرانيا هي الأكثر عرضة للخطر.

مصر، المصنفة "B2" مع نظرة مستقبليّة مستقرة من قبل وكالة موديز، لديها فاتورة استيراد أغذيّة إجماليّة متواضعة نسبياً. بالتالي، فإن التأثير المزعزع للاستقرار للحرب في أوكرانيا يأتي من حقيقة أن مصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم، حيث استوردت حوالي 23 مليون طن، بقيمة 5.6 مليار دولار أمريكي، في عام 2020. ووفقاً لبيانات مركز التجارة الدولي، فإن حوالي 86% من تلك جاءت الواردات من روسيا وأوكرانيا في عام 2020 (26% من أوكرانيا و60% من روسيا، الأمر الذي تركها معرَّضة بشكل خاص لأي اضطرابات تجاريّة وتوريديّة ناجمة عن الصراع. وبحسب COMTRDAE وMoody's، فإن مصر هي الدولة الـ13 الأكثر تعرضاً لصدمة أسعار الغذاء، حيث تبلغ نسبة وارداتها الغذائيّة من الناتج المحلي الإجمالي بحدود 4.8%.

وفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة Chatham House حول تأثير الحرب الأوكرانيّة على الأمن الغذائي، ارتفعت أسعار المستهلك في مصر بنسبة 8.8%، مدفوعة بزيادة مقدارها 17.6% في تكاليف المواد الغذائيّة والمشروبات في فبراير 2022. ومن المتوقع "لأسعار الحبوب والخبز والخضروات أن ترتفع أكثر مع استمرار الحرب في أوكرانيا. بالنسبة للحكومة المصريّة، سوف تتفاقم التكاليف المتزايدة لواردات القمح بسبب العبء المالي لدعم الخبز المتاح لأكثر من 88% من السكان، وبسبب التكلفة العاليّة لزيت عباد الشمس (حوالي 40% من واردات البلاد من زيت عباد الشمس عادة ما يتم الحصول عليها من مصادر من روسيا وأوكرانيا). كانت البلاد تواجه بالفعل مستويات عاليّة من الدين العام قبل الأزمة. وإذا ما استمرت هذه الأزمة، فإن الارتفاع الحاد في تكاليف الاقتراض من شأنه أن يضعف نسب القدرة على تحمل الديون، لأن مصر لديها بالفعل فواتير عاليّة الفائدة، أو متطلبات اقتراض كبيرة.

هناك أسباب مقنعة للحكومة لتحقيق الاستقرار، والتخفيف من تأثير الحرب الأوكرانيّة الروسيّة على واردات الغذاء، وعلى المدى المتوسط، إصلاح استراتيجيتها للأمن الغذائي. تعتمد مصر، على

غرار البلدان الأخرى، بشكل كبير على الصادرات من هذه المنطقة للحصول على السعرات الحراريّة لمواطنيها. تشير بيانات منظمة الصحة العالميّة إلى أن أكثر من 70% من السكان غير قادرين بالفعل على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي، وأي زيادة في أسعار المواد الغذائيّة كفيلة لتأجيج استياء المستهلكين.

وبحسب صندوق النقد الدولي، من المرجح أيضاً لارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي أن يؤدي إلى زيادة المخاطر الاجتماعيّة والسياسيّة وإبطاء خطط الحكومات لإصلاح الدعم. بالرغم من كل شيء، في حالة مصر، هناك شعور بالديجا فو deja vu أو الإحساس المسبق بالأشياء. لقد ساهم التضخم السريع في أسعار المواد الغذائيّة في 2011 و2019 و 2020 في انعدام الأمن الاقتصادي للأسر. في ذلك الوقت، كما الآن، كان النقص في صادرات القمح من روسيا وأوكرانيا عاملاً محورياً في رفع الأسعار.

على غرار الاقتصادات المتأثرة الأخرى، فرضت مصر حظر تصدير على المحاصيل الأساسيّة في مارس 2022. وبينما تعد هذه الواردات ضروريّة لاستهلاكها المحلي، تقوم مصر أيضاً بتصنيع بعض هذه السلع لتصديرها إلى شرق إفريقيا، الأمر الذي سيكون له تأثير تفاعلي عبر العديد من البلدان الأخرى.

مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، في نقاش مائدة مستديرة حول أوكرانيا، في اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، في واشنطن العاصمة، في أبريل، كانت في صلب الموضوع عندما قالت: "أنا قلقة على مصر. إذا ما أبقينا على ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، فكيف سيؤثر ذلك على الناس في مصر. وبهذا المعنى، نحن منخرطون بالفعل في مناقشات مع مصر حول كيفيّة استهداف الفئات السكانيّة والشركات المعرضة للخطر، وكيفيّة تخفيف تأثير ذلك.

إعادة التفكير في الأمن الغذائي:

سلطت حرب أوكرانيا الضوء مرة أخرى على قضيّة الأمن الغذائي، التي ما تزال تطفو على السطح مرة أخرى بفضل تأثيرات تغير المناخ، والكوارث الطبيعيّة، وجوائح الآفات، وإزالة الغابات، وتآكل التربة، والحملات المعارضة للبذور المعدلة وراثياً، وتربيّة الماشيّة في بيئة حاشدة وحظائر متلاصقة، وتفشي الأمراض، وتعطل سلسلة التوريد كما هو الحال في جائحة كوفيد- 19.

بقدر ما كان مشهد رفوف الطعام الفارغة في محلات السوبر ماركت، وخاصة في الغرب الثري، متواضعاً، بقدر ما كان متوقعاً. ومع ذلك، تصر البلدان على السير أثناء النوم نحو خمول الأمن الغذائي، لأن القضيّة ليست ذات أولويّة، ويساء فهمها، والتقليل من شأنها، وتصبح أسيرة حالة من العطالة السياسيّة، وقضايا المشتريات، وتفتقر معظم البلدان إلى استراتيجيّة واضحة للإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي.

سيغدو التأثير الحقيقي واضحاً في مرحلة لاحقة مع بدء تعطل الإمدادات ويصبح تأخر البيانات واضحاً. البلدان الناميّة لديها الكثير لتخسره. إن عدم المساواة في النظم الغذائيّة له نفس تأثير الاعتماد على الواردات الغذائيّة، وعدم المساواة في اللقاحات، والفقر، ومجموعة من المقاييس الأخرى التي تؤثر على حياة الملايين يومياً.

تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنميّة أن نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي سيكون أقل بنسبة 1% هذا العام بسبب الصراع الروسي الأوكراني، في حين إن التضخم، الذي كان مرتفعاً بالفعل في بدايّة عام 2022، قد يرتفع بنسبة 2.5% إضافية بشكل إجمالي في جميع أنحاء العالم.

يحذر الأمين العام لمنظمة التعاون والتنميّة في الميدان الاقتصادي، ماتياس كورمان، من أن "ضغط توريد السلع الناتج عن هذه الحرب سيؤدي إلى تفاقم اضطرابات سلسلة التوريد التي سببها الوباء، والتي من المحتمل أن تؤثر على المستهلكين والشركات لبعض الوقت في المستقبل. نحن بحاجة إلى إجراءات معقولة على المدى القريب، وعلى المدى الطويل ".

بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنميّة، في اقتصادات الأسواق الناشئة، "من المتوقع حدوث انخفاضات أكثر حدة في تلك البلدان المستوردة للسلع الأساسيّة. إذ من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة إلى ارتفاع نسب التضخم أكثر من الاقتصادات المتقدمة. ويؤكد خطر حصول حالات نقص في الحبوب، على وجه الخصوص، على الحاجة إلى ضمان استمرار تدفق التجارة".

لقد أثر نقص الطحين بالفعل على العديد من الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنميّة، بما في ذلك مصر ولبنان والصومال. على سبيل المثال، تستورد مصر 86% من قمحها من روسيا وأوكرانيا، و73% من زيت عباد الشمس من أوكرانيا. لقد تصاعدت الأسعار، ويلوح في الأفق شبح الاحتجاجات على المواد الغذائيّة إذا فشلت الحكومة في التدخل لعقلنة التوريدات والأسعار.

بدأت إحصائيات الاعتماد على الإمدادات الغذائيّة الروسيّة الأوكرانيّة تتكشف. فوفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنميّة، تمثل روسيا وأوكرانيا 30% من صادرات القمح العالميّة، و14% من صادرات الذرة العالميّة، في حين تمثل أوكرانيا 16% من صادرات الذرة العالميّة و12% من صادرات القمح. لقد نما إنتاج الذرة الأوكرانيّة بنسبة 140% في العقد الماضي ليصل إلى 42 مليون طن في عام 2021، أنتجت أوكرانيا خلالها 33 مليون طن من القمح، و10 ملايين طن من الشعير. أوكرانيا هي أيضاً أكبر مصدر لزيت عباد الشمس في عام 2021 بحجم إنتاج بلغ 23 مليون طن.

يذهب 40% من القمح والذرة من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط وإفريقيا، التي تعاني بالفعل من مشاكل تتعلق بالجوع، وحيث يؤدي المزيد من نقص الغذاء أو ارتفاع الأسعار إلى خطر الدفع بملايين آخرين من البشر إلى هاويّة الفقر والعوز. تعد روسيا أيضاً أكبر منتج للأسمدة في العالم. حتى قبل اندلاع الصراع، فقد ساهم ارتفاع أسعار الأسمدة العام الماضي في ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة بنسبة 30%.

وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنميّة، كان متوسط الارتفاع في الأسعار من يناير2022 مذهلاً - 88% للقمح، و79% للأسمدة، و 42% للذرة، و 11% للذهب. هذا بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام والغاز والفحم.

تعد مجموعة البنك الإسلامي للتنميّة ، التي تعتبر مصر عضواً مؤسساً فيها ، شريكاً مهماً لمصر في جهودها التنمويّة، لاسيما في المساعدة على تحقيق أهداف التنميّة المستدامة للأمم المتحدة والانتقال إلى طاقة نظيفة وعادلة في ظل أهداف صافي الصفر لاتفاقيّة باريس للمناخ.

بلغ إجمالي تدخلات مجموعة البنك الإسلامي للتنميّة لصالح مصر حتى الآن 17.8 مليار دولار أمريكي. يعد الأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر، والقضاء على الجوع، من المكونات الأساسيّة لاستراتيجيّة التنميّة المستدامة للبنك الإسلامي للتنميّة للدول الأعضاء، سواء من خلال الترتيبات الثنائيّة، والتمويل المشترك، وإشراك القطاع الخاص، أو من خلال تمويل التجارة، وتمويل التنميّة، وتوفير حلول إزالة المخاطر من خلال تأمين الائتمان والاستثمار.

جمهورية مصر العربية – البيانات الجيوسياسية الرئيسية 2022

العاصمة	القاهرة
المنطقة الكلية	1.001.450 كم2 منها المساحة الكاملة للياسة 995.450كم2 و 6000 كم2 مساحة المنطقة المائية . تعاني مصر من تشتت مكاني غير متوازن لأنّ أكثر من 95% من السكان يعيشون على 5% فقط من الأرض والتي يقع معظمها على ضفاف نهر النيل ومنطقة الدلتا.
العملة	الجنيه المصري
اللغة الرسمية	العربية
السكان	104.664 مليون (2022) – معظم السكان المصريون من فئة الشباب وحوالي 33% يقعون في الفئة العمرية بين 14-0 م و 62% من الفئة بين 64-15.
النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي 2022 (المتوقع)	%5.9
تغير الأسعار المستهلك (المتوقع)	%7.5
احتياطي الذهب في البنك المركزي المصري في الربع الأول 2022	124.97 طن
القيمة النقدية لاحتياطي الذهب في الربع الأول 2022	$7,803.63 مليون دولار
احتياطي العملات الأجنبية في البنك المركزي المصري في الربع الأول 2022	$32,389.1 مليون دولار
النسبة المئوية لمخزون الذهب في البنك المركزي المصري % في الربع الأول 2022	19.42
الاحتياطي الكامل في البنك المركزي المصري في الربع الأول 2022	$40,192.72 مليون دولار
مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة	0.7070000 قيمة المؤشر(2019)
تصنيف مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة	116
الترتيب العالمي لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة	82 من 165
درجة مؤشر التقدم لأهداف التنمية المستدامة	68.65 الدرجة الإقليمية 71.4
تاريخ عضوية صندوق النقد الدولي	27 كانون الثاني/ديسمبر1945
(SDR) حقوق السحب الخاصة	147.97 مليون
حصة حقوق السحب الخاصة	2037.1 مليون
مشتريات وقروض صندوق النقد الدولي المعلقة (حقوق السحب الخاصة SDR))	13,994.35 مليون (31 آذار/مارس 2022)

المصدر: إعداد مشتاق باركر من بيانات وزارة المالية المصرية، صندوق النقد الدولي، وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية، مجلس الذهب العالمي أيار/مايو 2022

مقابلة
الدكتورة هالة السعيد،
وزيرة التخطيط والتنميّة الاقتصاديّة في مصر،
والرئيس الحالي لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنميّة

مصر قادرة على التكيف والصمود برؤيّة متطورة للاستدامة، والمساواة، والرفاه الاقتصادي لكافة المساهمين وأصحاب المصلحة

تقع مصر على مفترق طرق بالمعنى الحَرفي والمجازي. تقع مصر على مقربة من منطقة الشرق الأوسط / آسيا وإفريقيا القاريّة، وتضع مصر نفسها كبوابة رئيسيّة للفرص الاقتصاديّة والتجاريّة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي داعم قوي لدفع إفريقيا نحو التكامل الإقليمي من خلال منطقة التجارة الحرة القاريّة الأفريقيّة، بما يتماشى مع أولويات جدول أعمال أفريقيا 2063. تعد مصر أيضًا واحدة من الدول القليلة التي سجلت معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي في ذروة الوباء، مدعومة بالإصلاحات الاقتصاديّة الحكوميّة. مع الصدمات العالميّة الجديدة للاضطرابات التي سببتها الحرب في أوكرانيا، لاسيما تأثيراتها على إمدادات الطاقة والحبوب وأسعارها، وجائحة كوفيد المستمرة مع ظهور متغيرات ومتحورات جديدة، وما نتج عن ذلك من ضغوط تضخميّة وديون سياديّة، تندفع مصر، على غرار الاقتصادات الأخرى، نحو دمج المرونة والاستدامة في استجابتها السياسيّة واستراتيجيتها. تناقش

الدكتورة هالة السعيد،
وزيرة التخطيط والتنميّة الاقتصاديّة في مصر، والرئيس الحالي لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنميّة،
مع المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ، حالة الاقتصاد المصري، واستجاباته المستمرة للصدمات العالميّة، وأهميّة المنطقة العربيّة الأفريقيّة. التعاون الاقتصادي والتكامل، وهو الشرط الأساسي للنمو الشامل من خلال التوازن بين الجنسين والتمكين، وآخر ما يتعلق بإصدار الصكوك السياديّة الوشيك في البلاد، والتعاون المزدهر مع مجموعة البنك الإسلامي للتنميّة.

التركيز على مصر: تستضيف مصر الاجتماع السنوي السابع والأربعين لمجموعة البنك الإسلامي للتنميّة في شرم الشيخ في يونيو. تلقت مصر حتى الآن 16 مليار دولار لتمويل المشاريع والتجارة ومنح من مجموعة البنك الإسلامي للتنميّة، بالإضافة إلى 7.3 مليار دولار لتأمين التجارة والاستثمار من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤسسة التأمين متعددة الأطراف التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنميّة. يعد افتتاح مجموعة البنك الإسلامي للتنميّة للمكتب الإقليمي في مصر، بمنزلة تعزيز إضافي لعلاقاتها مع مصر. ما هي أولويات التعاون بين مصر ومجموعة البنك الإسلامي للتنميّة؟

د. هالة السعيد: أدى التعاون البنّاء بين مصر والبنك الإسلامي للتنميّة إلى خلق علاقات دائمة التطور بين الطرفين في مختلف مجالات التنميّة، وهو ما ينعكس في حجم محفظة البنك في مصر. يغطي التعاون بين مصر وجميع المؤسسات الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنميّة العديد من المجالات الهامة للتنميّة، لاسيما في ضوء عالم سريع التغير مع تفاقم حالة عدم اليقين الاقتصادي.

وهذا يشمل نشاط التأمين، وائتمان الصادرات من خلال التعاون مع المؤسسة الإسلاميّة لتأمين الاستثمار، وائتمان الصادرات ، ونشاط التمويل التجاري من خلال التعاون مع المؤسسة الدوليّة الإسلاميّة لتمويل التجارة ، والمؤسسة الإسلاميّة لتطوير القطاع الخاص تعمل مع جميع المؤسسات والمنظمات المعنيّة في مصر للنظر في توفير التمويل اللازم لتحقيق الأمن الغذائي، وتمويل المشروعات متناهيّة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، لدعم رأس مالها العامل.

هؤلاء شركاء مهمون للغايّة للحكومة المصريّة حيث يساعدون في تحقيق التنميّة المستدامة الشاملة، من خلال التعاون الحالي مع البنك الإسلامي للتنميّة لتعزيز دور القطاع الخاص.

من خلال المضي قدماً، فإننا نجد بأن أولويات التعاون بين مصر ومجموعة البنك الإسلامي للتنميّة هي في القطاعات التاليّة: قطاعي الطاقة الخضراء والنظيفة، لاسيما الطاقة المتجددة، والرقمنة، وتمويل التجارة. علاوة على ذلك، هناك تعاون مستمر في مجال بناء القدرات والتدريب الذي تقدمه المؤسسة الدوليّة الإسلاميّة لتمويل التجارة والمؤسسات الأعضاء المختلفة في مجموعة البنك الإسلامي للتنميّة. يعتبر بناء القدرات ذا أهميّة قصوى لمصر، وهو أيضاً أحد الركائز الشاملة لمختلف مجالات خطط وبرامج التنميّة للدولة المصريّة، سواء في مجال التجارة والصناعة، أو المجالات الاقتصاديّة والتنمويّة الأخرى.

إن التعاون القائم حالياً بين مجموعة البنك الإسلامي للتنميّة ومصر، ليس فقط شهادة على العلاقات الاقتصاديّة القويّة، ولكنه يشير إلى مساعي واعدة ومثمرة للغايّة للمضي قدماً.

كانت مصر واحدة من الدول الناشئة القليلة التي شهدت معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 في ذروة الوباء. ومع ذلك، فقد تأثرت بشدة من الأساسيات الأخرى - انخفاض مفاجئ في عائدات السياحة، وتحويلات العمالة، وأرباح النقد الأجنبي، وعائدات الضرائب. وبالمثل، فقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى تعطيل واردات الحبوب المصريّة بشدة من هناك. يواجه الاقتصاد أيضاً تضخمًا مرتفعًا. في ديناميكيات النفط والغاز، لا يتأثر اكتفاء مصر الذاتي، على الرغم من استمرار الزيادات المخطط لها في أسعار الطاقة. ما هو الوضع الحالي فيما يتعلق بالعوامل المذكورة أعلاه، وما مدى فعاليّة تدابير السياسة المعتمدة؟

نشهد جميعاً التحديات التي يواجهها العالم حالياً، لاسيما في ظل تداعيات انتشار فيروس كوفيد19- وما نجم عن ذلك من خسائر على الأنشطة الاقتصاديّة، وأسواق العمل، والأسواق الماليّة، وسلاسل التوريد الدوليّة، والتي لم تتعافى بعد بالكامل نتيجة هذه الأزمة، التي ألحقت خسائر فادحة بالاقتصاد العالمي تقدر بنحو 22 تريليون دولار أمريكي (بين 2025-2020 بحسب صندوق النقد الدولي). وتفاقم هذا الوضع بسبب الأزمة الروسيّة الأوكرانيّة التي يشهدها العالم حالياً.

تختلف آثار الأزمات الأخيرة على الأسواق الناشئة حسب درجة اندماجها في الاقتصاد العالمي، وكذلك حسب درجة اعتمادها على سلاسل التوريد المرتبطة بالأزمات. نتيجة لذلك، هناك خسائر متوقعة على اقتصادات هذه الدول. على سبيل المثال، قدر بنك التنميّة الأفريقي أن الناتج المحلي الإجمالي للقارة الأفريقيّة سينكمش بنسبة 0.7% في عام 2022، وأن التضخم سيرتفع بنسبة 2.2% في عام 2022 ، لاسيما في ظل الأزمة الأخيرة بين روسيا وأوكرانيا.

عندما يتعلق الأمر بمصر، على الرغم من تأثرها بالتطورات العالميّة الأخيرة، تمكنت الدولة من تحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة 3.3% في عام 2021، و 9% في النصف الأول من السنة الماليّة 2021/22 ، وظل معدل البطالة منخفضًا عند 7.3%. وهذا يشير إلى عودة قويّة بعد الضربة الأولى للوباء. بالتالي، فقد دفعتنا التطورات العالميّة الأخيرة إلى مراجعة توقعاتنا الأوليّة للنمو للسنة الماليّة 2021/22 بنسبة 6% تقريباً (تقدير متحفظ). بهذا الخصوص، فقد رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد المصري خلال العام المالي 2021/2022 إلى 5.9%، مقابل 5.6% في توقعاته السابقة.

تماشياً مع الإصلاحات الاقتصاديّة، تمكنت مصر من اتخاذ خطوات فوريّة في مواجهة الأزمة الأخيرة، مع إعطاء الأولويّة للحمايّة الاجتماعيّة، والتنميّة البشريّة. خلال الوباء، تم تقديم حزمة تحفيز (2% من الناتج المحلي الإجمالي) للتخفيف من الأثر الاقتصادي لـ كوفيد - 19، ومؤخراً قرار البنك المركزي باتخاذ تدابير وقائيّة لتوفير السيولة واحتواء التضخم، ووافقت الحكومة على حزمة من حوالي 8 مليار دولار أمريكي من تدابير الحمايّة الماليّة والاجتماعيّة. بالإضافة إلى ذلك، حرصت الحكومة على تلقيح ما يقارب 60% من المواطنين، وتم تخصيص 2.7 مليار جنيه مصري لتشمل 450 ألف أسرة جديدة كمستفيدين من برنامج التكافل والكرامة للتحويلات النقديّة.

كما اتخذت الحكومة المصريّة عدة إجراءات استجابة للتطورات العالميّة الأخيرة. والغرض من هذه التدابير هو تخفيف الضغوط التضخميّة على القطاعات الأكثر ضعفاً وتعزيز قدرة الاقتصاد على تحمل التداعيات بعيدة المدى.

على الرغم من التحديات التي نتجت عن التطورات العالميّة الأخيرة، إلا أن الإجراءات الاقتصاديّة المختلفة التي اتخذتها الحكومة المصريّة في هذا الصدد أثبتت فعاليتها خلال الفترة الحاليّة

واستطاعت الدولة من خلالها مواجهة أزمة التضخم العالميّة المتصاعدة، وتعطيل سلاسل التوريد، من خلال زيادة مخزون جميع السلع والمواد الأساسيّة.

من الآن فصاعدًا، تتطلع مصر إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبيّة في القطاعات الأكثر جاذبيّة مثل الطاقة المتجددة، وتحليّة المياه، والخدمات الطبيّة، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والصناعات الزراعيّة. بناءً عليه، تحرص الحكومة على خلق بيئة مواتيّة للاستثمار تشجع مجتمع الأعمال على التوسع في أنشطة الاستثمار والإنتاج، وبالتالي رفع مستوى الصادرات إلى الحد الأقصى، وتعزيز القدرة التنافسيّة في الأسواق العالميّة.

في اجتماع مجلس إدارة برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية بالقاهرة في مارس، تحدثتم عن فرصة "لتعزيز جهودنا لتنميّة التدفقات التجاريّة والاستثماريّة بين الدول الأفريقيّة والعربيّة. ونأمل في مواصلة هذا التعاون وتكثيفه في المرحلة المقبلة". هل يمكنكم التوسع في بعض الأولويات والإجراءات المطلوبة للارتقاء بالتعاون العربي الإفريقي إلى المستوى التالي ودور مصر المتزايد كبوابة إلى إفريقيا جنوب الصحراء؟

بسبب الافتقار إلى البنيّة التحتيّة اللازمة في العالم، والذي يمثل أحد التحديات التي تواجه تطوير التجارة والاستثمارات المشتركة، ويقلل من فرص تعزيز سلاسل القيمة الإقليميّة، من المهم التركيز على إنشاء سلاسل القيمة الإقليميّة داخل الأسواق الناشئة بالترتيب لتعزيز فرص الاستفادة من المزايا النسبيّة التي تتمتع بها كل دولة إلى أقصى حد، بما في ذلك حجم الدولة، والموارد المتاحة، والقاعدة الصناعيّة الحاليّة، في استراتيجيات إعادة هيكلة قطاع التصنيع، ومن ثم خلق فرص عمل مناسبة لظروف كل بلد.

هناك قدر كبير من رأس المال البشري بين الدول العربيّة والأفريقيّة، وهو ما لا ينعكس في مؤشرات التجارة البينيّة الأفريقيّة. يجب تعزيز هذه الإمكانات إلى الحد الأقصى من خلال تعزيز سلاسل القيمة الإقليميّة، وتطوير اتفاقيات التجارة والاستثمار المشتركة.

كونها أكبر سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع تزايد عدد السكان من فئة الشباب، يُنظر إلى مصر على أنها بوابة رئيسيّة للسوق الأفريقي، حيث أصبحت وجهة شائعة بشكل متزايد للشركات القريبة التي تسعى للاستعانة بمصادر خارجيّة لخدمات أعمالها. من المتوقع لعمليّة دفع إفريقيا نحو التكامل الإقليمي من خلال اتفاقيّة التجارة الحرة القاريّة الأفريقيّة أن تخلق فرصاً جديدة للشركات، وتسهل السفر عبر القارة وخارجها، وتشجع التنويع، بعيداً عن صادرات السلع التقليديّة في إفريقيا، وتجنب الأسعار المتقلبة التي أثرت على اقتصادات العديد من بلداننا.

وبدعم من مصر نحو تحقيق التكامل الإقليمي، فإنها تعمل عن كثب مع الدول الأفريقيّة لدمج

أولويات أجندة أفريقيا 2063 في أنظمة التخطيط والمتابعة لبرامجها، لاسيما في قطاعي التكامل الاقتصادي والإقليمي.

تواجه القارة تحديات فاقمها الوباء. وتشمل هذه التحديات ضعف البنيّة التحتيّة، والجمود البيروقراطي، والقيود اللوجستيّة، والحواجز الجمركيّة وغير الجمركيّة، والقيود التنظيميّة، فضلاً عن القدرة المحدودة على مواكبة الرقمنة، والتجارة الإلكترونيّة، والتكنولوجيا، وبالتالي الاستثمار في البحث والتطوير، وكذلك حيث أصبح التعاون بين جميع الدول العربيّة والأفريقيّة عاملاً حاسماً بشكل متزايد للارتقاء بالتعاون العربي الأفريقي إلى المستوى التالي.

يُعتبر الاقتصاديون والباحثون المصريون رواد الصناعة المالية الإسلاميّة المعاصرة، بيد أنّ معظم إنجازاتهم كانت بصورة رئيسيّة خارج بلدهم الأم في ماليزيا ومنطقة مجلس التعاون الخليجي، ولقد حظي التمويل الإسلامي في السنوات القليلة الماضية باعترافٍ جديد في السياسات العامة في مصر. كيف يمكن للتمويل الإسلامي أن يساهم في التنمية المستدامة ونقل الطاقة النظيفة وتمكين المرأة وتكوين الثروة والتخفيف من وطأة الفقر في المجتمع المصري؟

ومن أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنه يتعين حشد ما بين 5 تريليون إلى 7 تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2030، وتواجه البلدان النامية فجوة تمويلية سنوية تعادل 2.5 تريليون دولار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وستحتاج البلدان ذات الدخل المنخفض إلى أكبر الزيادات في الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لسد هذه الفجوة، ويوفر التمويل الإسلامي خياراً جديداً لزيادة حصة الموارد المتاحة لأغراض التنمية وضمان وصول هذه الموارد إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

يتبنى التمويل الإسلامي على نحو متزايد معايير الاستدامة، لذا فهو في وضع جيد يسمح له بتحقيق الحد الأقصى من التأثير الاجتماعي وتلبية أهداف التنمية المستدامة، إذ يتيح فرصة ناشئة يمكن أن يستغلها المستثمرون والشركاء في التنمية، مثل المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف.

يتمتع التمويل الإسلامي بقدرات عالية في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتمويل أجندة أهداف التنمية المستدامة. إن أهداف التنمية المستدامة تتطلب تعبئة غير مسبوقة من الأموال لدعم تنفيذها، ويوفر التمويل الإسلامي وسيلة فعالة غير تقليدية لتمويل أنشطة ومشاريع التنمية المستدامة في البلدان النامية.

يركز التمويل الإسلامي على الاقتصاد الحقيقي الذي يتماشى إلى حد كبير مع البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي الذي أطلقته الحكومة المصرية عام 2021، والذي يركز على معالجة الأسباب الجذرية لأوجه الخلل في القطاع الحقيقي من خلال خلق فرص عمل لائقة وتنويع وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين مناخ الأعمال وتوطين الصناعة وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية، وقد بدأت بلدان عديدة في جني الفوائد التي تقدمها خيارات التمويل الإسلامية التي تخفض نسبة الدين إلى حقوق الملكية بالنسبة للمشاريع القائمة على كثافة رأس المال. وعلى مدى السنوات القليلة المقبلة، سيعتبر التمويل الإسلامي إحدى استراتيجيات التمويل الأساسية وخاصة في مصر.

اعتمد البرلمان والحكومة المصرية مؤخراً إطاراً لإصدار الصكوك. هناك تقارير تفيد بأن وزارة المالية تخطط لأول مرة لطرح صكوك سيادية. والصكوك الآن أداة سائدة لجمع الأموال تستخدمها حتى الأسواق غير التقليدية بما في ذلك المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا ولوكسمبورج وهونج كونج. وقد أشاد صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين بالصكوك باعتبارها وسيلة مثالية لتمويل

البنية التحتية. ما رأيكم في إمكانات الصكوك في الاقتصاد المصري سواء في القطاع السيادي أو الخاص؟

تسعى الحكومة إلى تنويع مصادر التمويل من خلال إدخال أدوات تمويل مبتكرة، من أجل سد الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة، مثل إصدار سندات خضراء وصكوك ومقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة والتمويل المشترك والتمويل المختلط والتمويل المستند على النتائج. ففي مصر على سبيل المثال، نعطي الأولوية أيضاً للنهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال الصندوق السيادي المصري في المقام الأول. كما كانت مصر رائدة في إطلاق أول سند أخضر سيادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقيمة 750 مليون دولار أمريكي، باستقطاب المستثمرين المهتمين بالعائدات المالية والبيئية، ويوضح أول تقرير للتأثير أنّ 46% من العائدات مخصصة للنقل النظيف (خط القاهرة الأحادي "المونوريل")، و 54% لإمدادات المياه المستدامة وإدارة مياه الصرف الصحي.

تستعد الحكومة المصرية لإصدار أول صك سيادي خلال الفترة القادمة للمساهمة في توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية المدرجة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف التنموية بما يتماشى مع جهود الدولة للنهوض بجوانب الإنفاق على تحسين مستوى معيشة المواطنين. وقد تم إعداد اللوائح التنفيذية لقانون الصكوك السيادية بالتعاون مع الأزهر والهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، بالإضافة إلى شركات محلية ودولية للمحاماة لتغطية كافة الجوانب القانونية.

تحظى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بسجل جيد في مجال تخفيف المخاطر في السوق المصري، حيث يزداد الطلب على تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار وتطرح المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خطة استراتيجية للتوسع في مصر مع التركيز على تغطية المخاطر المتعلقة بالبنية التحتية والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك التجارة المصرية والاستثمارات من وإلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ما الذي تفعله حكومتكم لتيسير ثقافة التأمين على الائتمان والاستثمار، لا سيما لتعزيز التجارة والاستثمار مع أفريقيا؟

تعتبر الشراكة الاستراتيجية بين مصر والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التي تشكل الذراع التأميني لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مهمة جداً بالنسبة لمصر. وبلغت القيمة الإجمالية لعمليات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في مصر 7.35 مليار دولار أمريكي، تشمل مجالات تتعلق بالاستيراد والتصدير وخدمات الائتمان على الصادرات وتأمين الاستثمارات الأجنبية، وتشمل الخطة التنفيذية لتعزيز الصادرات المصرية إلى أفريقيا وضع خطة عمل لاستراتيجية شاملة بحلول عام 2025؛ تهدف إلى مضاعفة صادرات مصر إلى البلدان الأفريقية بحلول عام 2025.

وتتضمن الخطة تحليلاً مفصلاً للوضع الحالي للصادرات المصرية إلى أفريقيا وطبيعة البيئة التنافسية في الأسواق الأفريقية وتعزيز التواصل من خلال توفير وسائل النقل البري والبحري والجوي والسكك الحديدية وربط الموانئ وإنشاء مكاتب تمثيل تجاري وشركات تجارة خارجية ومراكز لوجستية وخدمات مالية ومصرفية (حيث تلعب خدمات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات دوراً حاسماً، لاسيما في مجال تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) وتوفير الدعم الفني والمالي للدول المستوردة.

تعد شركة السويدي للكابلات (السويدي اليكتريك) من الأمثلة البارزة على التعاون الناجح بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ومصر والذي ساعد في فتح أسواق جديدة وخاصة لصادرات الكابلات والألياف الضوئية لأسواق في الغرب مثل ألمانيا. هل يمكنك أن تتوسع في الحديث عن قصص نجاح التعاون بين مصر ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية في السنوات الأخيرة؟

أحرزت مصر تقدماً ملحوظاً لزيادة حصتها في الطاقة المتجددة وفي مزيج الطاقة إلى 20% في 2022، لتصل إلى 42% في 2035، من خلال تنفيذ مشاريع رئيسية في محطة بنبان للطاقة الشمسية بأسوان في خليج السويس (جبل الزيت) ومشاريع النقل بالطاقة الكهربائية، مثل الخط الأحادي (المونوريل) والقطارات السريعة وتحويل المركبات التي تعمل بالبنزين إلى الغاز الطبيعي، وغير ذلك الكثير. ويشمل التعاون بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومصر بناء محطات لتوليد الطاقة بالغاز في أسيوط وميناء سعيد غرب دمياط والغردقة وشرم الشيخ، بالإضافة إلى محطة بنبان للطاقة الشمسية في أسوان.

تستضيف مصر مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي السابع والعشرين في نوفمبر من هذا العام وتعتبر مصر أيضاً أكبر مصدر لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في أفريقيا. بناءً على أبحاث التخطيط والتنمية الاقتصادية الخاصة بك، ما مدى تأصل أهمية أهداف التنمية المستدامة

> **ففي مصر على سبيل المثال، نعطي الأولوية أيضاً للنهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال الصندوق السيادي المصري في المقام الأول. كما كانت مصر رائدة في إطلاق أول سند أخضر سيادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقيمة 750 مليون دولار أمريكي، باستقطاب المستثمرين المهتمين بالعائدات المالية والبيئية، ويوضح أول تقرير للتأثير أنّ 46% من العائدات مخصصة للنقل النظيف (خط القاهرة الأحادي "المونوريل")، و 54% لإمدادات المياه المستدامة وإدارة مياه الصرف الصحي.**

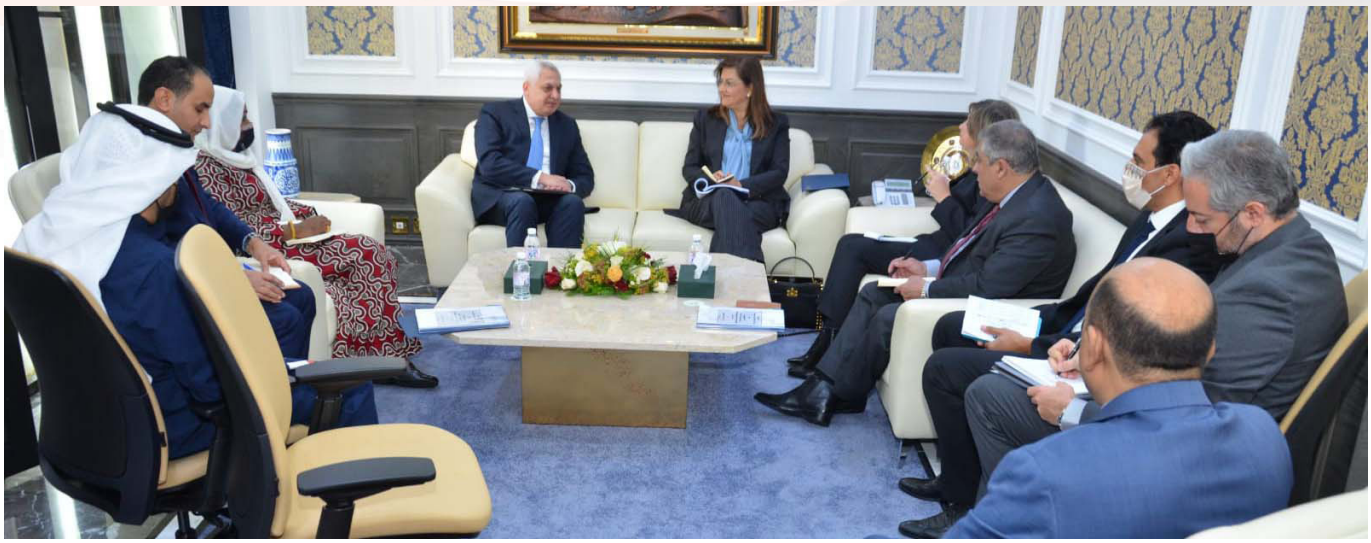

والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات؟

تخطو الحكومة المصرية خطوات كبيرة في مكافحة تغير المناخ من خلال الاتجاه نحو اقتصاد أخضر ومستدام والحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية مع ضمان وضع المبادئ الرئيسية "للنمو الشامل" و"عدم ترك أحد أو مكان خلف الركب" موضع التنفيذ. ستسعى مصر خلال رئاسة البلاد لمؤتمر (الأمم المتحدة للتغير المناخي السابع والعشرين) إلى تعزيز العمل الدولي في مجال المناخ لتحقيق أهداف إتفاق باريس، والتأكيد على أن هذا سيحقق مصالح المجتمع الدولي.

حققت مصر تقدماً كبيراً لزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في مصر إلى 20% في 2022، لتصل إلى 42% في 2035، من خلال تنفيذ مشاريع رئيسية، منها:

1. محطة بنبان للطاقة الشمسية بأسوان من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص، تضم حوالي 32 شركة وتنتج حوالي 1500 ميغاواط.
2. تعتبر منطقة خليج السويس (جبل الزيت) أكبر مزارع الرياح في العالم، حيث تحوي 300 توربين تغطي مساحة 100 كيلومتر مربع، ويبلغ مجموع سعتها 580 ميغاواط.
3. مشاريع النقل بالطاقة الكهربائية، مثل سكة الحديد الأحادية (المونوريل) والقطارات السريعة وتحويل المركبات التي تعمل بالبنزين إلى غاز طبيعي، إلخ.
4. إعداد "الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ" كإطار متماسك لمعالجة جميع جوانب تغير المناخ، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه ووسائل التنفيذ، بالإضافة إلى التدقيق والمراجعة والتحقق (MRV) وهذا الحوار الوطني حول تغير المناخ هو رسالة للعالم مفادها أن مؤتمر (الأمم المتحدة للتغير المناخي 27) هو في المقام الأول مؤتمر تنفيذي ترسل فيه مصر رسالتها المعنونة "سلام الطبيعة من أرض السلام".
5. إعداد "الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين" لتعزيز استخدام الهيدروجين الأزرق والأخضر كمصدر للطاقة باعتبار انبعاثاته ضئيلة إلى منعدمة.

وفيما يتعلق باعتبارات التنمية المستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أعلنت الحكومة مؤخراً أيضاً عن حوافز ضريبية لتعزيز الاقتصاد الأخضر وغيره من القطاعات الناشئة، ووسعت عدد الشركات المؤهلة للحصول على حوافز ضريبية بموجب قانون الاستثمار؛ لأنها تهدف إلى تحفيز الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية، بما في ذلك الطاقة المتجددة، لاسيما الهيدروجين الأخضر والأمونيا وكفاءة الطاقة ومعالجة النفايات، بما في ذلك تحويل النفايات إلى الطاقة والنقل بالطاقة الكهربائية والنظيفة والصناعات الصيدلانية، كما أنشأت المدارس وكليات التعليم التقني والجامعات في هذا الصدد.

وتتضمن الحوافز الضريبية السماح للشركات بخصم 30% إلى 50% من تكاليف استثماراتها من فواتيرها الضريبية، وتقديم رسم جمركي موحد مقداره 2% على الآلات المستوردة للمشروع، وإعفاء لمدة خمس سنوات من رسوم الدمغة ورسوم العقود على بعض النفقات، وتشمل الحوافز الأخرى ترتيبات مواتمة لحيازة الأراضي، وتشجيع المشتريات العامة الخضراء، وتقديم الدعم/الإعانات المالية للصادرات الخضراء.

لقد أضحت المساواة والتمكين بين الجنسين الآن عنصر خطاب راسخ للتنوع العالمي. بصفتك وزيرة رفيعة المستوى، هل تعتقدين أنه يتعين علينا بذل المزيد من الجهود في مصر وبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز مشاركة المرأة في مجتمعاتها على أساس الشخص البارز بين النظراء وعلى أساس الجدارة في جميع قطاعات المجتمع في التمثيل السياسي وتمثيل المجالس والاقتصاد والتمويل والحياة المؤسسية وما إلى ذلك؟

الاستثمار في التمكين الاقتصادي للمرأة شرط أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتنوع الجنس والقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. تشكّل المساواة بين الجنسين ضرورة أخلاقية واقتصادية في آن واحد. يجب أن يكون سد الفجوة بين الجنسين جزءاً محورياً من أي استراتيجية لخلق اقتصادات ومجتمعات أكثر استدامة وشمولاً ومواءمة، كما أن التمكين الاقتصادي للمرأة هو المحفز الأكثر فعالية للنمو الاقتصادي والازدهار.

وبينما لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به، لتحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي، هناك مجالات هامة لتحسين الوضع، مثل إحراز تقدم في تحديد المشكلة وتعديل القوانين ودعم إصلاح ثقافة الأعمال التجارية وخلق المزيد والمزيد من النماذج التي يحتذى بها كقدوة في مختلف أنحاء العالم.

وعلى الصعيد العالمي، في عام 2020، شكلت نسبة النساء في القوى العاملة أقل من النصف (46.9%) وهو انخفاض عن نسبة عام ١٩٩١ التي شكلت 51%. وقد شارك ما يقارب ثلاثة من كل أربعة رجال (74%) في القوى العاملة، بعد أن كانت النسبة 80.2% في عام 1990، مثلت المرأة 38.8% من جميع المشاركين في القوى العاملة.

بيد أنه تم إحراز تقدم، حيث أنّ تمثيل المرأة في الإدارة العليا يتزايد باطراد في جميع أنحاء العالم. وقد ارتفعت نسبة النساء في المناصب الإدارية العليا على نطاق العالم إلى 31% في عام 2021، وهو أعلى مستوى سجّل على الإطلاق، واعتباراً من عام 2021، كانت المرأة تشغل امرأة واحدة على الأقل مناصب إدارية عليا في 90% من الشركات في مختلف أنحاء العالم، وشكّلت النساء 26% من مجموع الرؤساء التنفيذيين والأعضاء المنتدبين في عام 2021، مقارنة بنسبة 15% فقط في عام 2019.

وفي ضوء التطورات العالمية الأخيرة، فإن التدخلات الحكومية في المساعدة على الحد من الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في القوى العاملة الرسمية وإزالتها تتسم بأهمية حاسمة ويتعين على الحكومات أن تضع الأساس لنجاح

المرأة عند انتسابها للقوى العاملة وقد اتخذت عدة مبادرات وتغييرات إيجابية بهدف تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في القوى العاملة في السنوات الأخيرة.

وقد اتخذت الحكومة المصرية خطوات غير مسبوقة لتمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً، حيث عملت على زيادة تمثيل المرأة ومسؤولياتها القيادية داخل القطاع العام وفي المجتمع ككل، بالإضافة إلى التركيز على المساواة بين الجنسين وبناء قوة عاملة متنوعة وضمان بيئة عمل شاملة.

يعتبر تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين أمراً جوهرياً في رؤية مصر 2030، وجزءاً لا يتجزأ من

الاستثمار في التمكين الاقتصادي للمرأة شرط أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتنوع الجنس والقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. تشكّل المساواة بين الجنسين ضرورة أخلاقية واقتصادية في آن واحد. يجب أن يكون سد الفجوة بين الجنسين جزءاً محورياً من أي استراتيجية لخلق اقتصادات ومجتمعات أكثر استدامة وشمولاً ومواءمة، كما أن التمكين الاقتصادي للمرأة هو المحفز الأكثر فعالية للنمو الاقتصادي والازدهار

تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة في مصر في عام 2017 وهي تتماشى بشكل وثيق مع رؤية البلاد 2030 وتؤكد على التزام مصر بدعم تمكين المرأة والنهوض بحقوقها وتسلط الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه المرأة المصرية في تنمية بلادنا.

وبطبيعة الحال، هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به، ولكن بوصفنا نساء قائدات في القطاع العام، فإن مسؤوليتنا الجماعية هي تمكين المرأة، الأمر الذي يستلزم السعي لزيادة مشاركة المرأة في القطاع العام وفي القوى العاملة بوجه عام.

إن تمكين المرأة أمر بالغ الأهمية في تنمية الاقتصادات المرنة، ويتعين علينا أن نعالج الأعراف الثقافية من جذورها. إنّ التأثير الحقيقي الذي يملكه كل فرد بين يديه ليس أمراً جليّاً فحسب، بل يظهر أيضاً لكل من حولنا لماذا تمكين المرأة مهم للغاية. ومع المشاركة الجماعية المستمرة ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والدعم الحثيث وقصص النجاح النموذجية، أصبحنا جميعاً أبطالاً في دفع هذه الأجندة إلى الأمام.

وقد تم الإجماع على أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للوباء والحرب في أوكرانيا ستلازمنا لسنوات عديدة قادمة وتحتّ الشعارات الجديدة على بناء القدرة على الصمود من خلال مبادرات التمويل الإبداعية في المستقبل، بعد أخذ الإجراءات المناخية والطاقة النظيفة والديون المستدامة وتكاليف المعيشة وأسعار السلع الأساسية وتقلبات أسعار الصرف، وما إلى ذلك بعين الاعتبار. ما هي أولويات مصر في مجال التخطيط وبناء القدرة على الصمود خلال السنوات القليلة المقبلة؟

اتخذت الحكومة المصرية عدة تدابير استجابةً للتطورات العالمية الأخيرة، وتهدف هذه التدابير إلى تخفيف الضغوط التضخمية على الفئات الأكثر ضعفاً وتعزيز قدرة الاقتصاد على تحمل التداعيات بعيدة المدى.

وتضمنت جهود مصر لمواجهة الأزمة تنفيذ حزمة من إجراءات الحماية المالية والاجتماعية؛ للتخفيف من آثار التداعيات الاقتصادية العالمية على المواطن المصري، والاستمرار في تحقيق الأمن الغذائي مع تشكيل لجنة حكومية لبحث أثر الأزمة على السلع الاستراتيجية.

وتتألف هذه الجهود من تدابير الأمن الغذائي وتدابير الحماية المالية والاجتماعية. وتشمل -على سبيل المثال لا الحصر- ما يأتي:

- منح حوافز تموينية إضافية لأسعار القمح المحلي للموسم الزراعي الحالي؛ لتشجيع المزارعين على التزود بأكبر كمية ممكنة.
- العمل علي تنويع مصادر توفير السلع الغذائية الاساسية، والعمل علي زيادة مخزونها لمدة لا تقل عن ستة اشهر في المستقبل.
- تسعير الخبز غير المدعّم؛ لخفض سعره المرتفع، وإسناد مهمة ضمان تنفيذ التسعيرة الجديدة لمباحث التموين.
- توفير مخزون آمن من القمح، يتضمن: ١) تخصيص 36 مليار جنيه مصري لشراء 6 ملايين طن من القمح المحلي، 2) تخصيص 130 مليار جنيه مصري لمواجهة تداعيات التحديات الاقتصادية العالمية وتخفيف آثارها على المواطنين، 3) تخصيص 2.7 مليار جنيه مصري لضم 450 ألف أسرة جديدة للمستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة"، 4) تخصيص 190.5 مليار جنيه مصري للهيئة الوطنية للتأمين الاجتماعي لصرف الزيادة في المعاشات التقاعدية بنسبة 13% بحد أدنى قدره 120 جنيه مصري اعتباراً من 1 أبريل 2022، ٥) زيادة حد الإعفاء الضريبي بنسبة 25% من 24 ألف جنيه إلى 30 ألف جنيه؛ للتخفيف من الضغط على المواطنين.

رغم هذه التحديات، فقد أثبتت الإجراءات الاقتصادية المختلفة التي اتخذتها الحكومة المصرية في هذا المجال فعاليتها خلال الفترة الحالية، حيث جعلت الاقتصاد أكثر مواءمة وحسّنت قدرة البلاد على مواجهة أزمة التضخم العالمي المتصاعدة، وواجهت مشكلة عرقلة سلاسل التوريد؛ من خلال زيادة المخزون من جميع السلع والمواد الأساسية، وتواصل الحكومة إيجاد توازن بين تخفيف الآثار الاقتصادية للوباء، والصراعات الجيوسياسية، مع ضمان الاستدامة في الوقت نفسه.

ورغم أن هذا يشكل تحدياً صعباً، فإنه يمكننا من التركيز بشكل متزايد على مجالات جديدة من القطاعات الموائمة، مثل التعليم والصحة والتحويل الرقمي واللوجيستيات والزراعة والتصنيع والاقتصاد الأخضر، وتتلخص رؤيتنا في التركيز بشكل خاص على القطاعات التي تحفز النمو الاقتصادي وتلك التي توفر فرص عمل لائقة ومنتجة.

حظي التوازن والتدابير المتخذة في مواجهة التطورات العالمية الأخيرة بإشادة متزايدة من جانب المؤسسات الدولية والشركاء في التنمية.

20/30
VISION OF EGYPT

رؤية "حية" لأحد أكثر أطر

التنمية المستدامة شمولاً

تتسم استراتيجية التنمية المستدامة الواردة في رؤية مصر 2030، والتي أطلقت في فبراير 2016 بالطموح بكل المقاييس، إذ يقول البعض إنها طموحة أكثر مما ينبغي من حيث مداها وأهدافها الأساسية وإطارها الزمني على حد سواء! يأخذ **مشتاك باركر** بعين الاعتبار نقاط القوة والتحديات في رؤية 2030.

والآن، ومع دخول رؤية مصر 2030 عامها السادس، فإنها "عبارة عن أجندة وطنية تعكس الخطة الاستراتيجية الطويلة الأجل التي وضعتها البلاد لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات وتعميمها على مختلف هيئات الدولة".

ويتميز هذا النهج بأنه "نهج أصحاب المصلحة المتعددين"، ويقوم على مبدأي "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة" التي تعكس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة - وهو ما يتماشى إلى حد كبير مع أجندة أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهدف الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري الذي حدده إتفاق باريس للمناخ في الانتقال العادل إلى الطاقة النظيفة.

إن الهدف الشامل هو هدف ضمني. "بحلول عام 2030، سوف تحقق مصر الجديدة اقتصاداً تنافسياً متوازناً متنوعاً قائماً على المعرفة ويتسم بالعدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة في ظل نظام إيكولوجي متوازن ومتنوع ويستفاد من موقعه الاستراتيجي ورأسماله البشري؛ لتحقيق التنمية المستدامة من أجل حياة أفضل لكل المصريين".

وفي عالم من أوجه عدم اليقين المتعددة المستمرة والناشئة دائماً، ما مدى واقعية هذا الطموح وما هي الفرص التي يمكن أن تحققها "رؤية 2030" بمؤشرات الأداء الأساسية والأهداف؟

ففي تقرير رؤية مصر الأصلي 2030 -على سبيل المثال- كان معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 4.2% في عام 2016، وكان الهدف لعام 2020 10%. بلغ المعدل الفعلي لعام 2020 نسبة 3.6%، وإن كان ذلك يعزى إلى حد كبير إلى تأثير جائحة كوفيد-19 غير المتوقعة التي اجتاحت العالم منذ مارس 2020 ولا تزال مستمرة من خلال المتحور أوميكرون ومختلف سلالاتها. أما الهدف لعام 2030 فهو 12%.

وكثير من مؤشرات الأداء الرئيسية والأهداف المتعلقة ببعد التنمية الاقتصادية غير واقعية بنفس القدر فيما يتعلق بسد العجز في الميزانية ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ثلاثة أضعاف إلى عشرة آلاف دولار بحلول عام 2030، وتقليص معدل البطالة وزيادة صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 30 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030، إلخ.

وقد توصل المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تحليله لاستراتيجية "رؤية مصر 2030" إلى النقطة الآتية: "إن السمة المميزة لإطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في مصر، هي عدم وجود خارطة طريق مفصلة لتحقيق عدة أهداف رئيسية وخاصة الحد من الفقر والبطالة ومعالجة القطاع غير الرسمي، الذي يفتقر أيضاً إلى مؤشرات، بالإضافة إلى عدم وضوح آليات التنفيذ وعدم الاتساق بين الأهداف على الرغم من الاستراتيجية الشاملة. وتعكس المؤشرات المستخدمة لقياس الأهداف استمرار الحكومة في اتباع نهج الليبرالية الجديدة الذي يتوقف على تنمية القطاع الخاص ويعتمد عليه لتمويل أهداف التنمية.

تحديثات عن التأثير

بالحديث عن الحد من الآثار، تؤكد الدكتورة رانيا المشاط بصفتها وزيرة التعاون الدولي المصرية، أن "رؤية مصر 2030" هي عملية "حية"، وبالتالي فإنها تخضع للمراجعة والتحديث المستمرين.

وُضعت الصيغة الأولى من "رؤية مصر 2030" حيز التنفيذ في عام 2015 ولمواكبة الأحداث والتطورات الناشئة في الداخل والخارج على حد سواء، تم تطبيق تحديثات تتسق مع هذه الأحداث والتطورات على رؤية عام 2030، ويعود التحديث الأولي إلى "الإصلاحات الاقتصادية الناجحة التي تم تنفيذها في الفترة من 2016 إلى 2019 والتي غيّرت الأهداف التي تطمح الدولة المصرية إلى تحقيقها".

وقد صرّحت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية الدكتورة هالة السعيد مؤخراً، بأنّه تم تحديث "رؤية 2030" في يناير 2021، بحيث تشمل بصورة محتملة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية للوباء.

قد يكون من المحتم أن نشهد ارتفاعاً في أسعار الطاقة والوقود والمواد الغذائية أو تحديثاً أو حتى مراجعة للأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية لرؤية مصر 2030، نظراً للصدمات العالمية الجديدة في أوكرانيا والركود التضخمي الذي يجتاح العديد من البلدان في مختلف أنحاء العالم وتعطل سلاسل الإمداد في إمدادات الغذاء والطاقة وأزمة تكاليف المعيشة التي تؤثر على أغلب البلدان على حد سواء.

ومع ذلك، فإنّ رؤية مصر 2030 هي إحدى أشمل أطر التنمية المستدامة بركائزها السبع عشرة التي تشمل التنمية الاقتصادية والطاقة والمعرفة والإبداع والبحث العلمي والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية والعدالة الاجتماعية والصحة والتعليم والتدريب والثقافة والبيئة والتنمية الحضرية.

> **فإنّ رؤية مصر 2030 هي إحدى أشمل أطر التنمية المستدامة بركائزها السبع عشرة التي تشمل التنمية الاقتصادية والطاقة والمعرفة والإبداع والبحث العلمي والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية والعدالة الاجتماعية والصحة والتعليم والتدريب والثقافة والبيئة والتنمية الحضرية**

أكدت الدكتورة المشاط، المستشارة السابقة لكبير الخبراء الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي في واشنطن ووكيلة محافظ البنك المركزي في مصر لمجموعة البنك الدولي، خلال لقائها مع ريتا جو لويس، رئيسة بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي، خلال مشاركتها في اجتماعات ربيع 2022 لمجموعة البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي في واشنطن في أبريل 2022، أن "محفظة تمويل التنمية المستمرة لدى وزارتها تضم 372 مشروعاً بقيمة 26.5 مليار دولار أمريكي في قطاعات متنوعة، مع إعطاء الأولوية للانتقال الشامل والمتسارع إلى الاقتصاد الأخضر والرقمي.

وفي مارس من هذا العام، أشارت الدكتورة المشاط في خطاب ألقته في البنك الأوروبي

الوطنية لمصر، تضمن أن تعمل جميع الأطراف المعنية تحت مظلة استراتيجية؛ لتحقيق اقتصاد مستدام وقطاع مصري متنوع للطاقة، والذي يمثل حوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي الحالي

لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) ، إلى أن الدروس المستفادة خلال جائحة كوفيد-19 يمكن تكرارها خلال الأزمة الحالية، بما في ذلك آثار الغزو الروسي لأوكرانيا، لاسيما في تعطّل سلسلة الإمداد بالحبوب والارتفاع الحاد في أسعار الطاقة وما يترتب عليها من ضغوط تضخمية عالمية، "حيث أن جائحة كوفيد-19 أظهرت أن الوحدة والتعاون أمران أساسيان للمجتمع الدولي لمواجهة الصدمات العالمية".

وفي إشارة إلى رؤية مصر 2030، أشارت الوزيرة إلى أن الاستراتيجيات الوطنية لمصر، تضمن أن تعمل جميع الأطراف المعنية تحت مظلة استراتيجية؛ لتحقيق اقتصاد مستدام وقطاع مصري متنوع للطاقة، والذي يمثل حوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي الحالي. وتدعو الاستراتيجية، من خلال تحديد مجموعة من المؤشرات المستهدفة التي يجب بلوغها بحلول 2020 و 2030، إلى أن يستند 20% من توليد الطاقة في مصر إلى مصادر الطاقة المتجددة بحلول 2022 و 42% بحلول 2035، وفقاً لاستراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة في البلاد.

كما أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، وفي ضوء رئاستها لمؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في نوفمبر من هذا العام (COP27)، أصبح دور الشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص حاسماً لحشد تمويل التنمية.

وأقرت بأن السياق الحالي سيكون له أثر سلبي على استثمارات القطاع الخاص، ولهذا السبب ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تزيد من تمويل التنمية وأن تضاعف التمويل المقدم إلى القطاع الخاص؛ لضمان إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح، كما يأتي ذلك في ضوء الاهتمام المتزايد بالطاقة المتجددة كبديل لارتفاع أسعار النفط، وقد لعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً في انتقال الطاقة النظيفة في مصر.

محفظة تمويل التنمية

تُمول رؤية عام 2030 أساساً من مساهمات المساعدة الإنمائية الخارجية والقروض والمنح والتسهيلات الخاصة من جهات متعددة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومختلف وكالات التنمية الوطنية والإقليمية، ولكن التمويل الأكبر لا بد أن يأتي من مشاركة القطاع الخاص.

وتسعى مصر-مع شركائها في التنمية- إلى تشجيع التمويل الابتكاري، بما في ذلك التمويل المختلط وتنشيط أدوات إدارة المخاطر وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ. ووفقاً لوزارة التعاون الدولي، تم تأمين 4.7 مليار دولار أمريكي في تمويل تنمية القطاع الخاص من شركاء التنمية متعددي وثنائيي الأطراف في العامين الماضيين. وفي هذا الصدد، تتمثل أهداف إطار إشراك أصحاب المصلحة المتعددين ضمن استراتيجية الحكومة للتنمية المستدامة، بما في ذلك رؤية 2030، في تحقيق أقصى قدر من العائدات الاجتماعية والاقتصادية من المساعدة الإنمائية الخارجية وضمان مواءمة التدخلات الإنمائية مع الأهداف الوطنية، وكذلك مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية وتعزيز إدارة التعاون الإنمائي؛ لتحسين تنفيذ مشاريع التنمية داخل مصر.

ويشكّل التقييم المستقل المستمر للمشاريع عنصراً رئيسياً من عناصر الإطار. ففي فبراير من هذا العام -على سبيل المثال- قام مكتب التقييم المستقل التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهو وكالة تابعة للأمم المتحدة -خلال زيارة لمصر- بفحص التقدم المحرز نحو تنفيذ المشاريع على أرض الواقع وإجراء مقابلات مع المستفيدين، مما يعكس فعالية مشاريع التعاون الإنمائي التي ينفذها البلد بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين والهيئات ذات الصلة.

وأشارت الوزيرة المشاط في مناقشاتها مع بعثة مكتب التقييم المستقل للصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى التعاون الاستراتيجي والشراكة القوية بين مصر والصندوق الدولي للتنمية الزراعية "التي تساهم في تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الريفية ودعم التزام البلاد بتحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤيتها لعام 2030". وأكدت الوزيرة أن الحكومة المصرية تتطلع لتوسيع نطاق التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال مشاريع تنموية جديدة، بما يتماشى مع المبادرات الرئاسية، لتحسين سبل عيش المواطنين في المناطق الريفية في مصر.

وتشمل المحفظة الحالية للتعاون الإنمائي تمويل التنمية بقيمة 2.8 مليار دولار لـ 28 مشروعاً، التي تستهدف الركيزة الثالثة عشر من ركائز أهداف التنمية المستدامة، وهي (تغير المناخ) بما في ذلك محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر، و 46 مشروعاً لتخفيف حدة تغير المناخ، بقيمة إجمالية قدرها 7.8 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك محطة بنبان للطاقة الشمسية الرائدة.

جذبت محفظة التعاون الإنمائي في مصر مليارات الدولارات من التمويل من شركاء رئيسيين على مدى العقد الماضي أو نحو ذلك، الكثير منها لدعم أهداف رؤية 2030، وتشمل:

- تبلغ قيمة محفظة البنك الدولي لمصر 5.4 مليار دولار أمريكي، تدعم تنمية العديد من القطاعات، مثل النقل والتعليم والإسكان والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي والنفط والصرف الصحي والتنمية المحلية والبيئة، ومن المشاريع الرئيسية في هذا المجال برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر الذي يموله البنك الدولي بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي، كما ساهم البنك الدولي بمبلغ 200 مليون دولار أمريكي لمشروع "إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى" الذي يهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الضارة، و 8.1 مليون دولار أمريكي لمشروع "الإدارة المستدامة للملوثات العضوية".
- وقد قدم بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي 5 مليار دولار أمريكي بين عامي 2009 و 2019 لتمويل مشاريع تنموية مختلفة في مصر تشمل القطاع الخاص.
- وتعد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية -التي تُعتبر مصر عضواً مؤسساً لها- شريكاً رئيسياً لمصر في جهودها التنموية. يبلغ إجمالي التمويل الذي حصلت عليه مصر من البنك

الإسلامي للتنمية حتى الآن 17.8 مليار دولار أمريكي.

- قدمت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، في إطار التخفيف من مخاطر عجز ميزان المدفوعات المباشرة في مصر في مارس 2022، التزامات مالية لمصر بقيمة 22 مليار دولار أمريكي. كما قامت المملكة العربية السعودية بإيداع 5 مليار دولار أمريكي من العملة الأجنبية؛ لدعم احتياطي مصر من النقد الأجنبي بشكل مباشر، بالإضافة إلى 10 مليار دولار أمريكي أخرى مخصصة للاستثمارات.

ففي فبراير من هذا العام - على سبيل المثال - قام مكتب التقييم المستقل التابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهو وكالة تابعة للأمم المتحدة -خلال زيارة لمصر- بفحص التقدم المحرز نحو تنفيذ المشاريع على أرض الواقع وإجراء مقابلات مع المستفيدين، مما يعكس فعالية مشاريع التعاون الإنمائي التي ينفذها البلد بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين والهيئات ذات الصلة

- مدد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD منذ عام 2012 حتى الآن 8.6 مليار يورو لـ 145 مشروعاً على مستوى الدولة، 76% منها لتمويل القطاع الخاص و 24% للقطاع العام.

- تبلغ محفظة التعاون الحالية للاتحاد الأوروبي في مصر حوالي 1.35 مليار يورو بشكل منح لدعم العديد من القطاعات، بما في ذلك النقل والشركات الصغيرة والمتوسطة والطاقة والبيئة والحماية الاجتماعية والحوكمة وبناء القدرات والمجتمع المدني، كما يقدم الاتحاد الأوروبي 152 مليون يورو لفائدة برامج دعم الموازنة المصرية، وتم إنفاق الشريحة الأخيرة البالغة 134 مليون يورو في مايو 2022.

- ويملك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية محفظة إجمالية للتعاون الإنمائي مع مصر، تبلغ قيمتها 1.1 مليار دولار أمريكي؛ لدعم تطوير 14 مشروعاً بمشاركة مختلف الشركاء في التنمية، موّلها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمبلغ 520 مليون دولار أمريكي. وترمي هذه المشاريع إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وزيادة دخل صغار المزارعين ومواءمتهم، إلى جانب 3 مشاريع رئيسية، وهي مشروع تعزيز القدرات التسويقية لصغار المزارعين بالريف المصري PRIME ومشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة وتحسين سبل المعيشة SAIL ومشروع تعزيز المواءمة في البيئات الصحراوية في محافظة مطروح PRIDE. ستعزز كل هذه المشاريع -كما يفيد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية- التنمية الريفية وتحقق النمو الاقتصادي المستدام من خلال التركيز على قطاع الزراعة، وهو أحد القطاعات الاقتصادية الأكثر حيوية في مصر.

وفي أكتوبر 2021، بدأت مصر أيضاً برنامجاً قطرياً مدته ثلاث سنوات، يهدف إلى دعم "أجندة الإصلاح الهيكلي من خلال توفير التحليل والمشورة والتوجيه؛ لوضع وتنفيذ السياسات اللازمة للمساعدة في مواجهة التحديات الاقتصادية الرئيسية في مصر"، كما ستكون بمنزلة توجيه لتنفيذ رؤية مصر 2030.

ويتوخى البرنامج القطري، كما تقول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، 35 مشروعاً مع وظيفة تنسيق لضمان تنفيذها ورصدها بفعالية. وسيغطي البرنامج خمس ركائز مواضيعية - النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والابتكار والتحول الرقمي والحوكمة ومكافحة الفساد والإحصاءات لتحسين البيانات والتنمية المستدامة.

سينصبّ اهتمام جميع الركائز، وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، على المساواة بين الجنسين وإشراك النساء والشباب في الاقتصاد والمجتمع، فضلاً عن دعم إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأضافت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن "القطاع غير الرسمي، يمثل حالياً ما يصل إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة بين الشباب والنساء هي من أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تبلغ 30% و 22% على التوالي".

من السذاجة أن نعتقد أن الطريق إلى رؤية مصر 2030 خالٍ من التحديات وسنشهد تحديات خطيرة في المستقبل. وقد أكدت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني في تقريرها الأخير، أن البلدان في الشرق الأوسط وأفريقيا هي الأكثر عرضة للصدمات الناجمة عن الوباء الحالي، رغم احتوائها للجائحة بصورة متزايدة واعتمادها على مستويات السكان المطعمين، والحرب في أوكرانيا والتضخم العالمي، مما قد يؤدي إلى الاضطرابات والسخط وعدم الاستقرار.

والأمر الحيوي أيضاً هو أن أهداف مصر 2030 ، تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ لأنها ستسهل عملية القياس والمقارنة الدولية مع ما تم تحقيقه في كل هدف من هذه الأهداف.

وتواجه مصر العديد من التحديات الأخرى التي لا تمنحها "رؤية 2030" أهمية متساوية ولا تمويلاً إنمائياً. ومن بين هذه التحديات السيطرة على معدلات النمو السكاني والتعامل مع قضية ندرة المياه التي تفاقمت بسبب النزاعات مع الدول المجاورة، لاسيما أثيوبيا، بشأن حقوق ضفاف مياه نهر النيل، وكل هذا يخلف عواقب اقتصادية واجتماعية خطيرة.

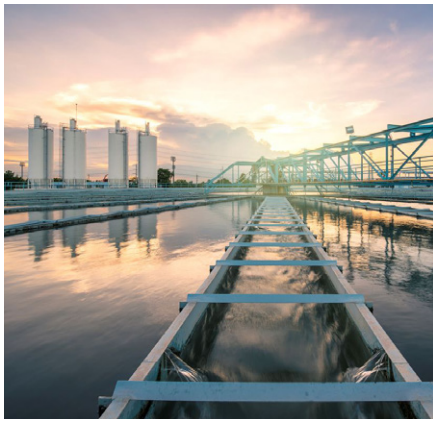

مقابلة
كرسيانس كرستنس
مدير الفريق الإداري لوكالة التصنيف الائتماني الدولية "فيتش ريتنجز"

أداء اقتصادي يتمتع بالمرونة خلال فترة جائحة كورونا مرتكزاً على نمو كبير في الناتج المحلي الإجمالي

ومتأثراً بالحرب في أوكرانيا وارتفاع الدين العام

ناقش "**كرسيانس كرستنس**" مدير الفريق الإداري لوكالة التصنيف الائتماني الدولية "فيتش ريتنجز" مع "المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" آفاق الاقتصاد المصري، وآثار جائحة كورونا المستمرة وتداعيات الحرب في أوكرانيا، لاسيما من منظور الائتمان السيادي.

التركيز على مصر: ما هي توقعاتك حول الاقتصاد المصري للعام 2022/2023؟ وكيف كان أداء الحكومة خلال استجابتها لجائحة كورونا وحالياً خلال استجابتها لتداعيات الحرب في أوكرانيا؟

"كرسيانس كرستنس" من وكالة التصنيف الائتماني الدولية "فيتش ريتنجز": تميز الاقتصاد المصري بمرونة الأداء طيلة فترة انتشار جائحة كورونا على الرغم من محدودية الدعم الذي قدمته الحكومة فيما يتعلق بالجائحة. إلا أنه لم يتبين بعد إلى أي مدى نجحت الحكومة في التعاطي مع تداعيات صدمة الحرب في أوكرانيا، ولكن من الجدير بالذكر بأن مصر قد دخلت الأزمة وهي تتمتع بنمو وآداء مالي قويين على الرغم من ضعف الموقف الخارجي للبلاد.

وأظهر أداء الاقتصاد تحسناً كبيراً في النصف الثاني من عام 2021، مع نمو فعلي بنسبة 9.8 بالمئة على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2021، وكان ذلك مدفوعاً بالصادرات والطلب المحلي. كما تم دعم صادرات السلع بالغاز الطبيعي بالإضافة إلى السلع الزراعية والمصنعة، لاسيما المنسوجات، فضلاً عن انتعاش السياحة والشحن عبر قناة السويس، الأمر الذي أدى إلى دعم قطاع الخدمات. وبالنسبة للطلب المحلي، فقد كان مدعوماً بسياسة مالية متواصلة فضفاضة، بما في ذلك استثمار القطاع العام. وعليه نتوقع حصول نمو في السنة المالية 2022 بنسبة 6% و 4.5% في السنة المالية 2023، على الرغم من أن تشديد الشروط النقدية قد يشكل مخاطر كبيرة.

يشكل ارتفاع الديون السيادية تهديداً كبيراً للاقتصاد العالمي ولكل بلد على حدة، لاسيما في الدول النامية بما في ذلك دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومؤخراً أعلن البنك المركزي المصري عن ارتفاع الدين الخارجي إلى 145.5 مليار دولار في الربع الثاني من العام المالي 2021/2022 مقابل 137.4 مليار دولار في الربع الأول. فهل من الممكن أن يصبح عبء الدين العام المتزايد في مصر مدعاة للقلق، وإلى أي مدى يمكن أن يقوض هذا الدين استراتيجية "رؤية 2030" للبلاد؟

يعد ارتفاع الدين العام السبب الرئيس لضعف التصنيف الائتماني لمصر. ونتوقع أن تنخفض نسبة الدين العام من إجمالي الناتج المحلي إلى ما يقارب 91% في السنة المالية 2022، إذ بلغت 92% في السنة المالية 2021، كما نتوقع أن يستمر هذا الانخفاض الطفيف على الرغم من تأثير انخفاض قيمة العملة، وتتميز مصر بسجل حافل من الفائض في السنوات الأخيرة، إلا أن النمو المتدني يشكل خطورة على ديناميكيات الديون، لاسيما في خضم ارتفاع أسعار الفائدة. وفي هذا الصدد، سيكون أمام الحكومة المصرية خيارات موازنة صعبة بين أولوياتها الاقتصادية، بما في ذلك "رؤية 2030" وبين إبقاء ديونها تحت السيطرة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد يكون للدين العام بعض المزايا المساعدة، فما يزيد عن نصف الدين الخارجي للحكومة مستحق لمؤسسات متعددة الأطراف تحظى مصر بعلاقات جيدة معها، فضلاً عن أن القطاع المصرفي المحلي الضخم يعد مستثمراً مقيداً في الديون بالعملة المحلية.

لقد تأثرت مصر على نحو كبير بالحرب في أوكرانيا، إذ كانت تستورد 85% من قمحها من أوكرانيا. وبالإضافة إلى التعطيل الحاصل في سلسلة التوريد ونقص السلع الأساسية وارتفاع الأسعار، ما هي الآثار الأخرى المترتبة على ذلك؟ وهنا أتوقع حصول انخفاض في صافي الأصول الأجنبية، وتدفق رؤوس أموال غير المقيمين خارج البلاد.

كان الأثر المباشر للحرب في أوكرانيا خروج الاستثمارات الأجنبية من سوق الائتمان في مصر بصورة كبيرة، إذ اندلعت الحرب في ظل تضييق الأوضاع المالية العالمية، بالإضافة إلى مخاوف المستثمرين المسبقة حول احتياجات التمويل الخارجي في مصر في ظل غياب برنامج تابع لصندوق النقد الدولي، وتأثير زيادة التضخم في أسعار الفائدة الحقيقية في مصر، واستدامة مستوى سعر الصرف في مصر، بعد حصول ارتفاع حقيقي كبير في السنوات الأخيرة.

كما انخفضت حيازات الأجانب من الديون الحكومية المقومة بالجنيه المصري إلى 17.5 مليار دولار بحلول منتصف شهر مارس، وبلغت قيمة الانخفاض 11 مليار دولار عن نهاية عام 2021 و16

> **وتتميز مصر بسجل حافل من الفائض في السنوات الأخيرة، إلا أن النمو المتدني يشكل خطورة على ديناميكيات الديون، لاسيما في خضم ارتفاع أسعار الفائدة.**

دولار عن أعلى مستوى لها على الإطلاق في شهر سبتمبر عام 2021.

وسيؤدي انخفاض أعداد السائحين من روسيا وأوكرانيا إلى الإضرار بتعافي قطاع السياحة في مصر، حيث يشكل السياح من هذين البلدين ما يقارب ثلث الوافدين وأقل من خُمس العائدات. إلا أن ازدياد هذه الظاهرة قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا يعني بالضرورة أنه لا يزال هناك ارتفاع على نحوٍ سنوي في السنة المالية 2022/2021. وقد بلغت إيرادات السفر حوالي 3 مليارات دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2021، وهو مستوى لوحظ لآخر مرة في الربع الرابع من عام 2019.

قامت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر في الأسابيع الفائتة بتقديم تعهدات مالية بلغت قيمتها 22 مليار دولار أمريكي. وفي نفس الوقت، قرر البنك المركزي المصري في شهر مارس رفع أسعار الفائدة 100 نقطة أساس والسماح لقيمة العملة بالانخفاض بنحو 15%. فإلى أي مدى يعد هذا الائتمان إيجابياً في ضوء الآثار المترتبة على احتياطيات العملات الأجنبية وتراجعها؟

شهدت حيازات المحافظ غير المقيمة استقراراً في الأسبوع الأخير من شهر مارس، إذ أسهم كل من انخفاض الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، ورفع أسعار الفائدة، بالإضافة إلى دعم دول مجلس التعاون الخليجي في استعادة ثقة

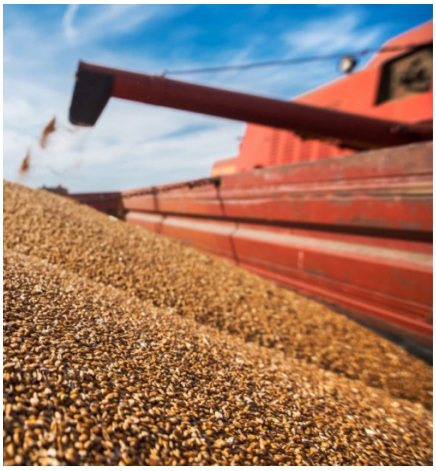

استجابة مصر
لجائحة كورونا المستمرة

أسهمت الاستجابة المرنة والفعالة لجائحة كورونا والسياسات الاقتصادية الاستباقية في مصر في التخفيف من آثار الجائحة

وبالإجماع فقد تمكنت مصر من الاستجابة لجائحة كورونا بيسر مالي ونقدي، نُفّذ بحصافة وفي التوقيت المناسب، مما أسهم في التخفيف من التداعيات الصحية والاجتماعية مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي واستدامة الديون وثقة المستثمرين.

وفي الحقيقة، كانت مصر واحدة من الدول القليلة في العالم التي حققت معدل نمو إيجابي فعلي للناتج المحلي الإجمالي في ذروة جائحة كورونا. ووفقًا لآخر بيانات أصدرها صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2022، فقد سجلت مصر معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي 3.6% في عام 2020 و3.3% في عام 2021، ومن المتوقع أن يصل إلى 5.9 في عام 2022 قبل أن يستقر إلى 5.00% في عام 2023 وارتفاع متوقع يصل إلى 5.9 بالمئة على المدى المتوسط في عام 2027.

وأشار المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، برئاسة السيدة "أنطوانيت سايح" نائب المدير الإداري في مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 مع مصر إلى أن البلاد قد "دخلت أزمة فيروس كورونا بمخففات صدمات كبيرة، بفضل الإصلاحات التي طبقت منذ عام 2016. وفي خضم حالة غير مسبوقة من عدم اليقين على الصعيد المحلي والعالمي، حققت سياسات السلطات المصرية توازناً بين ضمان الإنفاق المستهدف لحماية النفقات الصحية والاجتماعية الضرورية والحفاظ على الاستدامة المالية أثناء إعادة بناء الاحتياطيات الدولية."

هذا وأكدت السيدة صايح أنّ "السلطات المصرية قد تعاملت بشكل جيد مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19. حيث خففت

> **كانت مصر واحدة من الدول القليلة في العالم التي حققت معدل نمو إيجابي فعلي للناتج المحلي الإجمالي في ذروة جائحة كورونا.**

> **شهدت حيازات المحافظ غير المقيمة استقراراً في الأسبوع الأخير من شهر مارس، إذ أسهم كل من انخفاض الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، ورفع أسعار الفائدة، بالإضافة إلى دعم دول مجلس التعاون الخليجي في استعادة ثقة المستثمرين إلى درجة ما**

المستثمرين إلى درجة ما. ومن المرجح حسبما نعتقد أن يقوم البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة أكثر للحفاظ على معدلات الفائدة الحقيقية الإيجابية والحد من التضخم ودعم كل من سعر صرف الجنيه المصري وجاذبية أصول الجنيه المصري. ولذلك، نتوقع رفع أسعار الفائدة 300 نقطة أساس أخرى بنهاية السنة المالية 2024/2023. كما نتوقع حصول بعض الانتعاش في حيازات المحافظ غير المقيمة يصل إلى 20 مليار دولار بنهاية السنة المالية 2022/2021 و25 مليار دولار بنهاية السنة المالية 2023/2022، مما يسهم في استعادة الهوامش الوقائية الخارجية الإجمالية لمصر.

فيما يتعلق بالجانب المالي، فإن حزمة الدعم الحكومية البالغة قيمتها 7 مليار دولار أمريكي (1.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) توفر تدابير دعم الدخل المستهدفة للتخفيف من تداعيات ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة دون الحاجة إلى إعادة الدعم الحكومي للمواد. فما مدى استدامة هذا الدعم؟ إذ يجدر بالذكر بأن مصر مدينة لصندوق النقد الدولي بقيمة 19 مليار دولار أمريكي، وقد قدمت للتو طلبًا آخرًا بموجب معايير الوصول الاستثنائية الخاصة بصندوق النقد الدولي.

تتوقع الحكومة أن تكون قادرة على تغطية تكلفة معظم تدابير الدعم هذه ضمن مخصصات الإنفاق الحالية واحتياطيات الطوارئ. ونتوقع أن يكون ذلك ممكنًا في ضوء الأداء المالي القوي نسبياً المتوافق مع أهداف الموازنة وقدرة الحكومة على الوصول إلى الفائض الأولي المستهدف في السنوات الأخيرة.

ونتوقع أن يبلغ العجز المالي العام للحكومة نسبة 7.4 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2022/2021 و7.0% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2023/2022، من 7,2% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2021/2020 ؛ أي أكبر من المتوسط "ب" (فئة التصنيف). وتعد هذه التوقعات متحفظة وتتضمن المزيد من الإنفاق بغية التخفيف من آثار التضخم وتعزيز الحماية الاجتماعية بما يتجاوز المبادرات المعلن عنها. كما بلغ عجز الحكومة المركزية 7.1% من إجمالي الناتج المحلي (على أساس سنوي) من شهر يوليو عام 2021 إلى شهر مارس عام 2022.

السياسات الاقتصادية الوقائية من وطأة الأزمة على الاقتصاد بالحد من الآثار الصحية والاجتماعية الناتجة عن الصدمة مع المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي وثقة المستثمر. وفي حين أنّ التعافي الاقتصادي مستمر إلا أن الآفاق ما تزال يكتنفها الغموض المتعلق بالجائحة. فالديون العامة الضخمة وإجمالي احتياجات التمويل الكبيرة تجعل مصر عرضة للصدمات أو التغيرات التي تطرأ على ظروف سوق التمويل بالنسبة للأسواق الناشئة.

"يحقق هدف الميزانية للسنة المالية 2022/2021 توازناً جيداً بين دعم التعافي والحفاظ على المسار المرجو للديون العامة. ويجب أن يتيح التحسن المنشود في النمو العودة إلى قيمة الفائض الأولي السابقة للجائحة بدءاً من السنة المالية 2023/2022 بهدف وضع الديون العامة على مسار هابط بثبات. كما يعد التطور المستمر في إصلاحات البنى المالية أساسياً، لضمان توفير مساحة إضافية للإنفاق في المجالات ذات الأولوية القصوى كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية."

وقد منح وزير المالية المصري الدكتور محمد معيط الأولوية لمخصصات ونفقات قطاع الصحة أثناء الجائحة؛ للحد والتخفيف من الآثار الصحية للفيروس، حيث بلغ عدد الحالات المسجلة للإصابة بفيروس كوفيد-19 حول العالم (511.965.711) من ضمنها (6.240.619) حالة وفاة تم الإبلاغ عنها لدى منظمة الصحة العالمية بحلول 3 من مايو عام 2022. كما تم إعطاء (11,560,378,840) جرعة من اللقاحات. وبلغ إجمالي الحالات المسجلة للإصابة بفيروس كوفيد-19 الذي أبلغت عنه مصر بحلول 3 مايو 2022 (513,468) توفي منهم (24,606) شخص، وتلقى حوالي 59,45% من المصريين الجرعات الأولية من لقاح كوفيد، إلا أن نسبة 21,47% فقط قد تلقت اللقاح الداعم.

مخصصات قطاع الصحة

أكد الدكتور معيط في نهاية العام 2021 أن مخصصات قطاع الصحة "قد تجاوزت نسبة الاستحقاق الدستوري المقررة للسنة المالية 2022/2021، حيث بلغت 275,6 مليار جنيه مصري. مشيراً إلى "استعداد وزارة المالية لتلبية أي اعتمادات إضافية من خلال ميزانية مفتوحة للقطاع الصحي خلال التنفيذ الفعلي للموازنة، بما يسهم في تعزيز قدراته وتوفير التمويل اللازم لاستكمال شراء اللقاحات."

كما تم تأمين 3 مليارات جنيه لشراء اللقاحات بما يضمن تحصين أكبر عدد من المواطنين ضد الفيروس، لاسيما في ظل ظهور الموجة الرابعة لمتحور أوميكرون في عدد من الدول.

وأكد الدكتور معيط في تصريحه أن "الدراسات العلمية تؤكد فاعلية اللقاحات في مواجهة أي تحور للفيروس، والحد من الآثار الصحية، وتعزيز حماية المواطنين."

> **الدراسات العلمية تؤكد فاعلية اللقاحات في مواجهة أي تحور للفيروس، والحد من الآثار الصحية، وتعزيز حماية المواطنين**

إضافة لوجود ارتباط وثيق بين العودة إلى مؤشرات الأداء الاقتصادي السابقة للجائحة والتوسع في برنامج التطعيم. كما عبر عن ثقته بأن الاقتصاد المصري سيخرج من الجائحة أكثر صلابة "على ضوء ما حققه برنامج الإصلاح الاقتصادي من مكتسبات أسهمت في تمكين الحكومة من التعامل المرن مع أزمة كوفيد-19، وتخصيص حزمة استباقية تضمنت إجراءات تيسير مالي ونقدي اتسمت بالحذر وحسن التوقيت، مما ساعد في تخفيف الآثار الصحية والاجتماعية للجائحة مع الحفاظ على الاستقرار الصحي."

كما ذكر أن الاقتصاد المصري احتل المركز الثاني عالميا وفقا لمؤشر "إيكونوميست" في العودة إلى ظروف السوق السابقة للجائحة. لافتًا إلى أن مؤسسات التصنيف العالمية الكبرى، أعلنت تثبيت التصنيف الائتماني لمصر مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة، في الوقت الذي قامت فيه بخفض التصنيف الائتماني لأكثر من ٥٠% من دول أفريقيا والشرق الأوسط. وهذا "ما يعكس فاعلية وتوازن السياسات الاقتصادية والمالية المُتبعة من قبل الحكومة المصرية خلال السنوات الثلاث الماضية."

الإجراءات الأخيرة

وبالمضي قدما نرى أن سياسات الحكومة في مواجهة الجائحة ترتكز "على التوازن بين استمرار دوران عجلة الإنتاج والحفاظ على صحة المواطنين، ويتحقق هذا بالاستمرار في تحفيز النشاط الاقتصادي، وتقديم الدعم والمساندة للقطاعات الإنتاجية والاقتصادية والفئات الأكثر تضررًا وتعميق الشراكة التنموية مع القطاع الخاص، على النحو الذي يُسهم في الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين وتحسين جودة الخدمات المقدمة إليهم."

وبالنظر لعودة انتشار الجائحة أواخر العام 2021 ومطلع العام 2022، لاسيما بسبب المتحور أوميكرون وسلالاته الفرعية الجديدة، قام البنك المركزي المصري بطرح 18إجراء واسع النطاق في أبريل 2022 لمواجهة الآثار المستمرة للفيروس.

من ضمنها خفض أسعار الفائدة، ومنح استراحة مؤقتة من تسديد الديون للشركات والأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، والحد من التعاملات النقدية، وتشجيع التسديد الإلكتروني، ومطالبة المصارف بتبني حدود الائتمان اللازمة لتمويل الواردات من السلع الاستراتيجية ودعم القطاعات الأكثر تأثرا بالجائحة، وتمويل قطاع الضيافة والسياحة من أجل ترميم المنشآت وتجديدها، ومساعدة الشركات المتعثرة والأفراد المثقلين بالديون، ودعم القطاعات الرئيسية كالصناعة والزراعة والبناء والقطاع الخاص، ومنح قروض عقارية بسعر ثابت للفائدة لمتوسطي الدخل، والسماح بعقد اجتماعات المجالس الإدارية للمؤسسات المالية عبر الوسائل الإلكترونية الافتراضية، وتعديل بعض قواعد سجل الائتمان، وإعفاء المصارف من احتساب متطلبات رأس المال الإضافية لمخاطر التركيز بالنسبة للمقترضين الخمسين الأوائل حتى نهاية ديسمبر للعام 2022، وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حتى إشعار آخر، وزيادة عدد الصرافات الآلية بمقدار 6500 آلة؛ لمنح العملاء القدرة على سحب النقد أو إيداعه بسهولة دون الحاجة لزيارة فروع المصرف حفاظاً على التباعد الاجتماعي، وتعزيز دور شركة ضمان مخاطر الائتمان من خلال مبادرات تدعم قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والبناء، وتعديل أنظمة "اعرف عميلك" وتبسيطها بهدف مزيد من الاندماج المالي.

بقلم: **د. محمود محي الدين،**
رائد المناخ للقمة العالمية
لسابعة والعشرين

مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب27): المنطلق لتحويل الأقوال إلى أفعال

نواجه اليوم نقطة انعطاف مهمة في سباقنا العالمي نحو مستقبل مستدام ومراع للمناخ: ألا وهي النقطة التي تتلاقى فيها موجة الالتزامات والطموحات والمبادرات والوعود الصادرة في السنوات الماضية مع اختبار التطبيق الفعلي.

من ناحية فإن أجندة العمل المناخي قد خضعت للتغيير، منذ إبرام اتفاق باريس في العام 2015، مع ظهور تعهدات من مختلف جوانب الاقتصاد بتحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول العام 2050. ومن ناحية أخرى فإن انبعاثات غازات الدفيئة لم تنخفض بعد في حين تزداد آثار تغير المناخ سوءاً. ويرى كثيرون، لاسيما في الاقتصادات النامية والناشئة وجود حاجة ملحة للتأقلم والمرونة تجاه آثار تغير المناخ مثل الجفاف والفيضانات والحرارة الشديدة وحرائق الغابات – مع استمرار النمو المستدام.

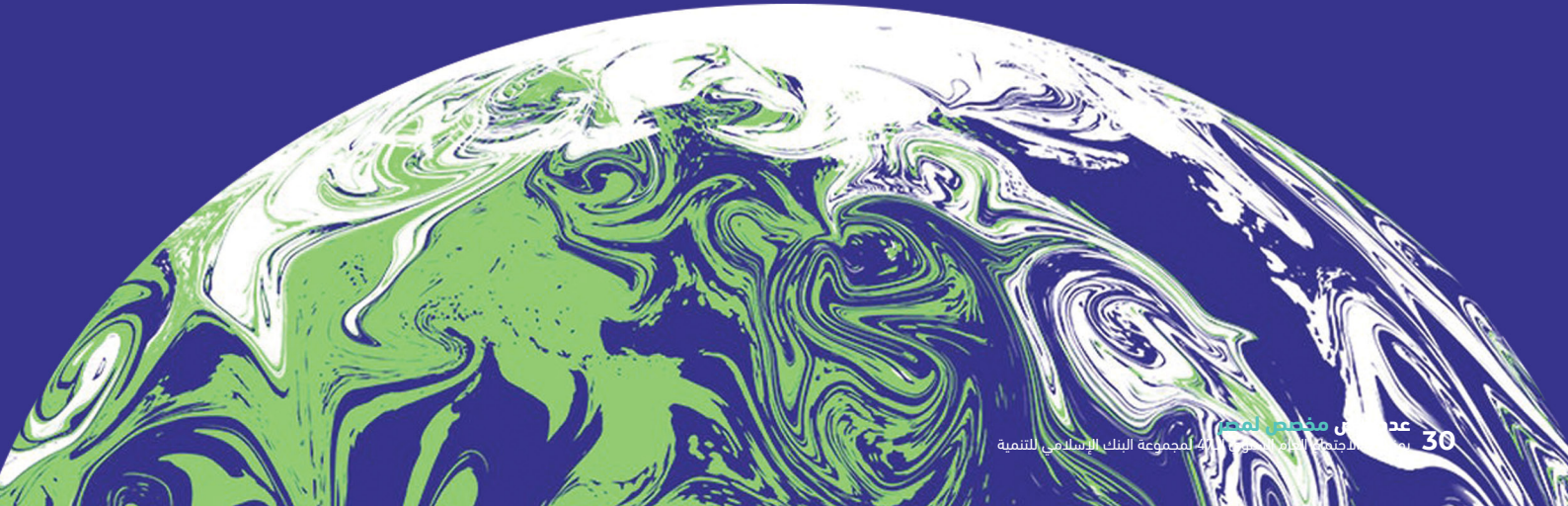

نطمح أن يشكل مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في شرم الشيخ إنجازاً مهماً في هذا العقد الحاسم بالنسبة للعمل المناخي من خلال الاضطلاع بجدول أعمال مستعجل وطموح ومؤثر وتحويلي، يقوده منهج شمولي حول التنمية المستدامة يقوم على مبدأ العدالة ويعتمد على العلم.

شهد مؤتمر الأطراف السادس والعشرين تدفقاً غير مسبوق للتعهدات من قبل الحكومات الوطنية والمدن والمناطق والأعمال والمستثمرين وأنصار العمل الإنساني وغيرهم في عدة مجالات بدءاً بوسائل النقل البري والقضاء على التصحر بحلول العام 2030 وانتهاءً بتخفيض انبعاثات غاز الميثان، وبلوغ نسبة 100% لمبيعات الآليات منعدمة الانبعاثات حول العالم بحلول العام 2040. ومع إدراكنا لتعقيدات التحديات السياسية والاقتصادية والتنموية المختلفة فقد كان لزاماً علينا أن نرفع سقف العمل المطلوب في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين.

وفي ضوء أهداف الاتفاقية واتفاق باريس وبناءً على مخرجات المؤتمرات السابقة لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإننا سندعو إلى تركيز أكبر على التطبيق وتحويل الالتزامات إلى أفعال، وترجمة التعهدات الصادرة عن القمم السابقة إلى حلول على أرض الواقع.

فعندما نقوم بتعزيز الاستجابة العالمية وتوجيهها نحو تهديدات تغير المناخ، فإننا نعمل على تحقيق أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة للعام 2030 – بحيث يدعم العمل المناخي في الوقت ذاته القضايا المهمة، مثل القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والمائي والعمل والتعليم والحصول على الطاقة. يمكن للعمل المناخي أن يشكل الخيط الناظم الذي يقود إلى التنمية المستدامة. ونهدف إلى ضمان التوازن بين إجراءات التخفيف والتكيف ووسائل التطبيق مع منح الأولوية لدعم التكيف والتخفيف والسماح بانتقال فعال وعادل.

وقد تم من خلال تحالف غلاسكو المالي من أجل صافي انبعاثات صفري تخصيص ما يتجاوز 130 ترليون دولار؛ بهدف الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري قبل حلول العام 2050. بما أن الاقتصاد اليوم يجب أن يكتسب مرونة ويخفض الانبعاثات خلال عشرينيات القرن الحادي والعشرين، إضافة إلى مبلغ 100 مليار دولار سنوياً من التمويل العام والخاص الذي تعهدت الدول النامية بحشده بحلول العام 2020 ، فإن هناك حاجة لدفع استثنائي لمستوى الاستثمار والتمويل ونوعيته وتكوينه وخاصة في الدول النامية من أجل سد الثغرة في عملية التكيف، وبناء المرونة، وحماية الضعفاء من تغير المناخ، ودفع التغير الجهازي والابتكار من أجل التحول المحايد كربونياً في سياق الانتقال العادل، وحماية رأس المال الطبيعي واستعادته.

يجب منح الأولوية للتمويل الميسر والقائم على المنح بما فيه أدوات التمويل والاستثمارات المبتكرة التي لا تؤدي إلى مفاقمة أعباء الديون، بدلاً من الأدوات التقليدية القائمة على الدين. ولذلك سنبذل مزيداً من الجهد والتركيز على تحديد مبادئ وأولويات التمويل بعد العام 2025 ، حيث يتم استكشاف الخيارات العملية للتمويل المبتكر، بما فيه آليات تقليص الديون (على سبيل المثال ديون الاستثمار البيئي والطبيعي). يجب أن يبدأ التمويل الآن بالتدفق عبر سلسلة من المشروعات التي تحقق الوعود بالفعل.

وكذلك تعتبر الهيكلة الإقليمية أساسية ونحن نعمل على إنشاء خمس منتديات إقليمية تنعقد بالتعاون مع رئاسة مؤتمر الأطراف السابع والعشرين ولجان الأمم المتحدة الاقتصادية المحلية في يونيو ويوليو 2022. سيساعد هذا في التشجيع على تبني منهج أكثر شمولاً على المستوى الإقليمي مع تسهيل التنسيق بين المشروعات المحتملة وفرص التمويل والاستثمار المتوفرة.

كما أن معالجة التحديات الانتقالية التي تواجه العاملين والمجتمعات والدول أثناء الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون ومراعٍ للمناخ لأمرٌ أساسي. فعندما يقتصر تركيزنا على تخفيض الانبعاثات فإننا نخاطر بتجاهل المجتمعات أثناء عملية الانتقال، مما يخلق مزيدا من الفقر وعدم المساواة. فاستبدال الوقود الأحفوري بالطاقة النظيفة مثلاً يمكن أن يخل بأسواق العمل وينقل فرص العمل من مجتمع إلى آخر، ويتطلب نوعاً معيناً من المهارات دون غيره. لذلك يجب أن يكون العمل المناخي جزءاً لا يتجزأ من السباق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمجمل ضمن سياق الانتقال العادل.

كما يتوجب علينا ضمان مصداقية الالتزامات، فلا يمكن توظيفها بهدف التمويه الأخضر. سيكون عمل فريق خبراء الأمم المتحدة الرفيع على التزامات صافي الانبعاثات الصفري للكيانات غير الحكومية أساسياً في وضع معايير الالتزامات الموثوقة من قبل القطاع الخاص والحكومات دون الوطنية وخلق التناغم حول ما يمكن اعتباره استثماراً ملائما ضمن المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة. وبالتوازي يعمل رواد تغير المناخ في الأمم المتحدة مع فريق من العلماء والأكاديميين والممارسين يقدم مراجعة النظراء الخبراء لمعايير حملة السباق نحو الصفر المدعوم أمميا والوصول إلى نقاط التقاء حول الممارسات الأفضل، وسيستمر في القيام بذلك عاماً تلو الآخر.

وفي هذه المناسبة المهمة لانعقاد مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في أفريقيا سيقوم المؤتمر بدعم أجندة العمل المناخي فيها، وسيعكس ويعبر عن احتياجات أفريقيا ككل، حيث ما يزال أكثر من 600 مليون شخص يفتقرون إلى مصادر الطاقة ويتعرضون لأسوأ آثار تغير المناخ، بما فيها غياب الأمن الغذائي والمائي وخسائر المحاصيل والأمراض وتقلبات الطقس القاسية.

وأخيراً فإن الدعم والمساهمة من قبل جميع الأطراف سواء الحكومية أو غير الحكومية أساسيان في تحقيق النجاح المرجو في شرم الشيخ. وعلى جميع الأطراف غير الحكومية التأقلم والتكيف مع الواقع الجديد الذي فرضه تغير المناخ وأن تكون جزءا من الحلول اللازمة لمعالجته. وباعتباري رائد تغير المناخ عن مصر سأقوم بالدفع نحو المستوى الأعلى للحوار والتفاعل العملي مع جميع الأطراف غير الحكومية حول العالم لضمان مشاركتهم مع التركيز بشكل خاص على الدول النامية. ولكي يكون مؤتمر شرم الشيخ مؤتمر الإنجاز والتطبيق نحتاج انخراط جميع الأطراف غير الحكومية بشكل أكبر في خضم الحلول المناخية الدولية.

وبالدفع للأمام في هذه المجالات المختلفة أعتقد أننا سنغادر مؤتمر الأطراف السابع والعشرين بوجود دلائل على تحقيق أثر مناخي حقيقي خلال العقد الحالي مع تحسن ملحوظ في العمل على التأقلم والمرونة المناخية، بحيث يصل إلى مستوى التخفيف.

إننا نعيش بالفعل حقبة التغير المناخي وعفا الزمن على الوعود والتعهدات، فالتحدي القائم اليوم هو أن نظهر للعالم أننا نستطيع تحويل هذه الوعود إلى أفعال حقيقية.

وعود مصر في الطاقة المتجددة

تضم مصر أكبر عدد للسكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتستضيف هذا العام مؤتمر الأطراف السابع والعشرين بشأن تغير المناخ. ونظرًا لموقعها شمال شرقي أفريقيا، حيث يحدها البحر المتوسط شمالا والبحر الأحمر شرقا، تشكل مصر مفترق طرق بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا. كما أنها تعتبر أكبر منتج لانبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكربون في القارة الأفريقية. ولكن وكما يقول

صالح سوار الذهب المستشار القانوني الأعلى وقائد فريق العمل المناخي في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، فإنها توفر إمكانيات هائلة لنمو الابتكار المالي التقني والمناخي وفرص مشاريع الطاقة النظيفة والعادلة في قطاع الطاقة المتجددة.

ونظرا للنمو المستمر في عدد السكان والاقتصاد، فإن الاحتياجات المتزايدة في الطلب على الطاقة في مصر تعتبر أساسية لتطورها. وتحظى مصر بالظروف الطبيعية المواتية لإنتاج الطاقة المتجددة بوجود مساحات واسعة من الأراضي وتوفر الإشعاع الشمسي والرياح ذات السرعة العالية.

ولا يقتصر هدف تطوير الطاقة المتجددة في مصر على ضرورة تأمين احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية من الطاقة، بل يتعداه إلى خلق فرص جديدة للعمل وتعزيز سلاسل القيمة المحلية والمساهمة في تحقيق أهداف السياسة العامة الدولية المتناغمة محليا بما فيها التنمية المستدامة وتطبيق التزامات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وقد تم من خلال الخطط الطموحة لأجندة رؤية مصر 2030 والتي تهدف إلى اقتصاد متنوع وتنافسي ومتوازن، وكذلك استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة حتى العام 2035، تحديد الأهداف الكمية لتحقيق أمن الطاقة واستقرارها واستدامتها من خلال التبني الواسع لتقنيات الطاقة المتجددة التي تصل إلى 42% من مزيج مصادر الطاقة المحلية بحلول العام 2035، حيث تساهم الرياح بنسبة 14% والطاقة المائية بنسبة 2% والطاقة الكهروضوئية بنسبة 22% والطاقة الشمسية المركزة بنسبة 3% بحلول العام 2035. ويتوقع أن يقوم القطاع الخاص بتقديم الجزء الأكبر من هذه الإمكانات.

وتتمتع الحكومة المصرية بالوعي المؤسساتي حيال جوهرية الطلب المتزايد على الطاقة بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية، لاسيما المساهمة التي يمكن أن يقدمها قطاع الطاقة المتجددة الفرعي إذا ما انضم إلى هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة في وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

تلعب هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة دورا استراتيجيا في تطبيق الخطط الحكومية المتعلقة بالطاقة المتجددة. وقد بلغ إجمالي قدرة مصادر الطاقة المتجددة القائمة حتى اليوم حوالي 3.7 جيجاوات منها 2.8 جيجاوات من الطاقة المائية وحوالي 0.9 جيجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتمتلك مصر حاليا حوالي 1.340 ميجاوات من وحدات الرياح قيد الإنشاء. وتشمل خطة الحكومة المصرية بشأن الطاقة المتجددة للأعوام 2015-2023 مشروعات حكومية تصل قدرتها إلى 3.2 جيجاوات منها 1.25 جيجاوات تعتمد على آلية البناء والتملك والتشغيل و920 ميجاوات تعتمد على منتجي الطاقة المستقلين.

وكما تقرر في الجمعية الدولية للطاقة الشمسية، فإن الحكومة المصرية حددت أهداف الطاقة المتجددة بنسبة 20% من مزيج مصادر الطاقة الكهربائية بحلول العام 2022 ونسبة 42% منها بحلول العام 2035.

وتعتبر زيادة المحتوى المحلي هدفا جوهريا بموجب رؤية مصر 2030 وتنعكس بالفعل في قطاع مصادر الطاقة المتجددة، حيث تم تحقيق 30% من المحتوى المحلي في مزارع الرياح في العام 2018. كما بلغ هدف المحتوى المحلي بالنسبة لمشاريع الطاقة الشمسية المركزة نسبة 50% بحلول نهاية العام 2020.

كما أن العديد من مشاريع الطاقة المتجددة الكبرى قيد الإنشاء حاليا بما يعكس عزم الحكومة على تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس. وقد اجتذبت العديد من المناقصات الحديثة اهتماما عالميا كبيرا وعروضا واعدة يمكنها أن تساعد في دعم إنتاج الطاقة المتجددة خلال الأعوام القادمة.

طاقة الرياح

تتمتع مصر برياح ممتازة على طول خليج السويس، إذ يبلغ متوسط سرعة الرياح فيها 10.5 ميلاً/ثانية. ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) ، تعدّ مصر واحدة من بين 38 دولة في العالم لديها أطلس وطني للرياح تم نشره. من المتوقع أن تصل قدرة الطاقة المولدة من الرياح في مصر إلى 7 جيجاوات بحلول عام 2022 ، مما يجعلها مساهماً هاماً في مزيج الطاقة المتجددة.

في الواقع، تستفيد مصر من مصدر الطاقة المتجددة هذا منذ عام 2001 من خلال إنشاء سلسلة من مزارع الرياح واسعة النطاق بسعة إجمالية قدرها 1.2 جيجاوات بالتعاون مع الوكالات والشركات الدولية، بما في ذلك بنك التنمية الألماني (KFW) والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (DANIDA) وشركة Siemens Gamesa الإسبانية (الشركة الرائدة عالميًا في صناعة الطاقة المتجددة) والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA).

في خليج السويس على سبيل المثال هناك مشروع قيد الإنشاء بقدرة 540 ميجاوات، إضافة إلى مشروع آخر قريب من الإغلاق المالي بقدرة 580 ميجاوات. علاوة على ذلك، تجري دراسة جدوى لمشروع غرب النيل بقدرة 200 ميجاوات. كما أن هناك المزيد من المشاريع قيد الإعداد بالتعاون مع (KFW) الألمانية بقدرة (200 ميجاوات)، والوكالة الفرنسية للتنمية (200) (AFD ميجاوات)، وبنك الاستثمار الأوروبي التابع للاتحاد الأوروبي (200 ميجاوات)، وشركة مصدر MASDAR التابعة لحكومة أبوظبي (200 ميجاوات) والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (200 JICA ميجاوات).

بالإضافة إلى ذلك، خصصت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة المصرية حوالي 7845 كيلومتراً مربعاً في منطقة خليج السويس وضفاف النيل لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة لتنفيذ مشروعات طاقة رياح إضافية. من أوائل المشاريع التي تم التكليف بها مشروع مزرعة رياح رأس غارب بقدرة 262.5 ميجاوات بالقرب من خليج السويس، والذي بدأ العمل به في يناير 2019. تم تنفيذه من قبل مجموعة شركات بقيادة شركة إنجي الفرنسية (إنجي 40%، تويوتا تسوشو 40%، أوراسكوم 20%). وتهدف المزرعة إلى توفير الطاقة لحوالي 500000 أسرة.

وفقًا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IREN)، فإن مزرعة رياح رأس غارب الواقعة في خليج السويس هي أول مشروع في طاقة الرياح يتبع نموذج BOO. أما المشروع الثاني الذي يتبع نموذج BOO ويعود لشركة ليكيلا فهو مزرعة رياح غرب بكر الواقعة في خليج السويس، والتي ستولد 250 ميجاوات من الطاقة النظيفة.

الطاقة الشمسية

يذكر أطلس الطاقة الشمسية في مصر أن مصر تعتبر من دول "حزام الشمس" بوجود 2000 إلى 3000 كيلو وات ساعي / م 2 / سنة من الإشعاع الشمسي المباشر. تشرق الشمس 9-11 ساعة في اليوم من الشمال إلى الجنوب، مع أيام قليلة ملبدة بالغيوم - وهي الظروف المثلى لتوليد الطاقة الشمسية.

تم بناء أول محطة للطاقة الشمسية الحرارية في مصر في عام 2011 في الكريمات، بقدرة إجمالية مركبة تبلغ 140 ميجاوات، مع حصة شمسية تبلغ 20 ميجاوات تعتمد على تقنية الحوض المكافئ المدمجة مع محطة توليد الطاقة ذات الدورة المركبة باستخدام الغاز الطبيعي. تم تمويل محطة الكريمات للطاقة الشمسية من قبل مرفق البيئة العالمية (GEF)، الذي تم إنشاؤه عشية قمة الأرض في ريو عام 1992 ؛ ليكون بمثابة حافز للعمل على البيئة ومصرف اليابان للتعاون الدولي JBIC.

يعتمد مخطط الطاقة الشمسية في البلاد على خطة الطاقة الشمسية المصرية التي تمت الموافقة عليها في عام 2012 وتشمل إضافة 3.5 جيجاوات (2.8 جيجاوات CSP (من الطاقة الشمسية المركزة) و 700 ميجاوات من الطاقة الكهروضوئية) بحلول عام 2027. وقعت وزارة

يذكر أطلس الطاقة الشمسية في مصر أن مصر تعتبر من دول "حزام الشمس" بوجود 2000 إلى 3000 كيلو وات ساعي / م 2 / سنة من الإشعاع الشمسي المباشر. تشرق الشمس 9-11 ساعة في اليوم من الشمال إلى الجنوب، مع أيام قليلة ملبدة بالغيوم - وهي الظروف المثلى لتوليد الطاقة الشمسية.

الكهرباء والطاقة المتجددة سبع مذكرات تفاهم بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لمشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في مصر.

أعلنت الحكومة عن هدف مؤقت للفترة التنظيمية الأولى (2015-2017) للتعاقد على 4300 ميجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتعريفة تغذية (FIT) والتي من شأنها أن تسمح لمصر بشراء 4.3 جيجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بحلول عام 2017. يتم توزيعها على النحو التالي: 300 ميغاوات لأنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة و 2000 ميغاوات من محطات الطاقة الشمسية المتوسطة والكبيرة الحجم و 2000 ميغاوات لمحطات الرياح المتوسطة والكبيرة الحجم.

وعلى غرار ذلك، تعمل محطة للطاقة الشمسية بقدرة 10 ميجاوات في سيوة، منذ عام 2015، ومن المتوقع أن يتم تنفيذ وتشغيل المحطات المتبقية تباعاً.

فيما يعد مجمع بنبان للطاقة الشمسية الذي تبلغ مساحته 37 كيلومتراً مربعاً بالقرب من أسوان في الصحراء الغربية بمصر المشروع الرئيسي. وقد تم الانتهاء منه في عام 2019 بتمويل من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) ومؤسسات مالية دولية أخرى.

يتألف المجمع من 32 محطة مستقلة تنتج كل منها 20-50 ميجاوات وتولد ما يقرب من 1.5 جيجاوات من الطاقة تشمل الاستفادة من عنفات وأبراج الرياح والألواح الكهروضوئية والتقنيات ذات الصلة بالإضافة إلى معدات وتقنيات الطاقة الشمسية المركزة.

وفقاً لأطلس طاقة الرياح والطاقة الشمسية التابع للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) تتمتع مناطق شرق وغرب النيل بإمكانية إنتاج حوالي 31.150 ميجاوات من طاقة الرياح و 52.300 ميجاوات من الطاقة الشمسية. تدرس مصر أيضاً خيارات التمويل لإجراء دراسات الجدوى للمشاريع الآتية:

- محطة طاقة شمسية حرارية تستخدم تقنية الطاقة الشمسية المركزة (CSP) لتوليد الكهرباء وتحلية المياه.
- محطات توليد الطاقة الشمسية الحرارية للأغراض الصناعية.
- تصميم آلية مالية فنية للترويج لاستخدام سخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية في القطاع السكني في مصر.
- التصنيع المحلي لمعدات الطاقة المتجددة.

مشاركة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

تماشياً مع سياستها الخاصة بزيادة التمويل الأخضر والتمويل المستدام في المشروعات المقامة في الدول الأعضاء، نشطت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في العديد من المشروعات في مصر.

على سبيل المثال، قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مؤخراً تغطية ضد خرق العقد والتأمين ضد المخاطر السياسية (PRI) بموجب سياسة تأمين الاستثمار الأجنبي (حقوق ملكية الأسهم) لشركة Alcazar Energy ومقرها الإمارات العربية المتحدة لاستثمارها البالغ 68 مليون دولار أمريكي في مجمع بنبان للطاقة الشمسية في أسوان. يؤمن هذا غطاء لمدة 7 سنوات. يتضمن المجمع بناء وتشغيل أربع محطات للطاقة الشمسية بقدرة 50 ميجاوات، وتوفير الكهرباء المولدة للشبكة الوطنية المصرية بموجب اتفاقية شراء الطاقة لمدة 25 عاماً.

كما قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أيضاً بوليصة عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية بمبلغ 56 مليون دولار أمريكي تغطي مشاركة شركة سوميتومو ميتسوي المصرفية اليابانية (SMBC) في القرض المشترك الأخضر بقيمة 3 مليار دولار أمريكي والذي رتبته شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال وشركة بنك أبوظبي الأول لصالح وزارة المالية المصرية لتمويل

على سبيل المثال، قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مؤخراً تغطية ضد خرق العقد والتأمين ضد المخاطر السياسية (PRI) بموجب سياسة تأمين الاستثمار الأجنبي (حقوق ملكية الأسهم) لشركة Alcazar Energy ومقرها الإمارات العربية المتحدة لاستثمارها البالغ 68 مليون دولار أمريكي في مجمع بنبان للطاقة الشمسية في أسوان.

المشاريع الخضراء، بما في ذلك الطاقة النظيفة والمياه ومشاريع معالجة النفايات.

تطلعات مستقبلية

يقول تقرير ايرينا (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة) إن نشر الطاقة المتجددة في مصر يوفر فرصاً كبيرة لتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية وخلق قيمة محلية. إضافة إلى زيادة أمن الطاقة وتعزيز الوصول إليها والتخفيف من حدة تغير المناخ، تقدم مشاريع الطاقة المتجددة فرصاً جنباً إلى جنب مع قطاعات مختلفة من سلسلة القيمة، بما في ذلك مصادر المواد الخام وتصنيع المكونات وتجميعها إضافة إلى البناء والتركيب والتشغيل والصيانة (O&M).

يمكن اعتبار استراتيجية الطاقة المتجددة في مصر نموذجاً تتبعه الدول الأخرى الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، لاسيما في تحقيق الحد الأقصى من المحتوى المحلي والعوامل المحلية، بما في ذلك مدخلات التصنيع والقدرة إضافة إلى التوظيف والدعم الحكومي الاستباقي.

بناءً على سوق طاقة الرياح الراسخ، نجح قطاع الكهرباء في مصر في توطين 30% من إجمالي متطلبات مزارع الرياح. تم تحديد هدف 70% بحلول عام 2020، إلى جانب 50% لمحطات الطاقة الشمسية المركزة. "بالنسبة إلى الطاقة الشمسية الكهروضوئية، يتم إنفاق 30% فقط من التكاليف المركبة على الوحدات (و 10% على محولات التيار) والباقي على توازن النظام. على هذا النحو يمكن توطين 60% فقط من خلال توازن النظام، والذي يشمل أعمال البناء وهياكل التركيب والكابلات. بعد تثبيت المشروع يتم إنشاء قيمة كبيرة في التشغيل والصيانة " كما تقول الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

أما بالنسبة للتصنيع، فلدى مصر القدرة على تلبية محتوى تصنيع محلي يزيد عن 80% وفقًا لبيانات بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة المتجددة. تعتبر مصر رائدة صناعياً في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا. ويمكنها الاستفادة من صناعات الصلب والزجاج والكابلات المتطورة لإنتاج مكونات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح محلياً. على سبيل المثال، فإن الشركات العالمية الثلاث للزجاج المصقول النشطة في مصر وهي سان جوبان وسفينكس وجارديان تمتلك مرافق إنتاج يمكنها إنتاج رمال السيليكا عالية النقاء المستخدمة في صناعات مختلفة، بما في ذلك إنتاج الوحدات الكهروضوئية. يمكن لشركات الصلب المصرية أيضاً توفير الهياكل الداعمة اللازمة للوحدات.

علاوة على ذلك، يمكن لمصر تطوير قدراتها الفنية والبشرية من خلال سياسات تسهل الاستثمارات المحلية الأجنبية والمشاريع المشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات. على سبيل المثال، تعمل شركة السويدي لتوليد طاقة الرياح على توفير فرص عمل محلية من خلال المشاريع المشتركة في تصنيع عنفات الرياح والأبراج وإنتاج الكابلات والمحولات. بالنسبة للرياح البرية، يتمثل أحد الحوافز للتصنيع المحلي للأجزاء الضخمة مثل الشفرات والأبراج في ارتفاع تكلفة النقل وانخفاض الحاجة إلى التقدم التكنولوجي.

منذ العصور القديمة، شكّل النيل والشمس حجر الأساس للحضارة المصرية كثنائي أساسي للري والأمن الغذائي والازدهار. في القرن الحادي والعشرين، تشكل الماء والإشعاع الشمسي اثنين من المصادر الرئيسية للطاقة المتجددة في مصر والعالم بأسره.

العودة إلى الوطن - رحلة التمويل الإسلامي الرائدة في مصر

بالنسبة لبلد ساهم اقتصاديوه وعلماؤه القانونيون كثيراً في التطور الرائد لصناعة التمويل الإسلامي المعاصر منذ الستينيات، وإن كان ذلك إلى حد كبير في اختصاصات قضائية في الخارج ، فإنّ أمام مصر الكثير من أجل اللحاق بالركب في الداخل. ولكن، هناك إشارات مشجعة على أن عرض الخدمات المصرفية الإسلامية في مصر يكتسب زخماً سريعاً، ولا يقدم فقط فرصاً مثيرة عبر القطاعات وعبر الحدود ، ولكن أيضاً وفرة من التحديات.

كمصدر بديل قيّم لتعبئة الموارد، والذي أصبح في بعض النواحي سائداً في النظام المالي الدولي بمنحه الأولوية من قبل مجموعة البنك الدولي وإمكانية الوصول إليه من قبل العديد من البلدان غير التقليدية، بما في ذلك المملكة المتحدة ولوكسمبورغ وجنوب إفريقيا وهونغ كونغ. يمكن القول إن التمويل الإسلامي قد نجا من تقلبات جائحة كوفيد 19، والحرب في أوكرانيا ، والضغوط التضخمية العالمية التي أدت إلى أزمات تكلفة المعيشة بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة ، بشكل أفضل من نظيره التقليدي.

على سبيل المثال، كان إصدار صكوك مقومة بالدولار الأمريكي في الأسواق الناشئة (EMs)، كما ذكر تقرير صادر عن تصنيفات فيتش "أقل تأثراً من السندات وسط التقلبات في الربع الأول من عام 2022. ويعزى تفوق مؤشر الصكوك الذي حللته فيتش على مؤشر سندات الأسواق الناشئة في الربع الأول إلى حد كبير إلى الوزن الأعلى لمصدري النفط في مؤشر الصكوك". شددت مجموعة العشرين مراراً وتكراراً على أن التمويل الإسلامي، بميزاته الفريدة في تقاسم المخاطر والاستدامة والتنمية القائمة على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مناسب بشكل خاص للعب دور مهم في تمويل احتياجات البنية التحتية الضخمة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

جاء تأكيد وزير المالية المصري محمد معيط في نيسان 2022 أن الدولة تخطط لإصدار صكوك سيادية لأول مرة قبل نهاية السنة المالية الحالية والتغييرات التشريعية والتنظيمية الأخيرة لتسهيل مجموعة من المنتجات المالية الإسلامية بما في ذلك الصكوك كأخبار مرحب بها من قبل الصناعة العالمية وعالم الاستثمار.

وتشير هذه الأخبار إلى أن التمويل الإسلامي قد عاد أخيراً إلى مكانه الصحيح ليلعب دوراً مهماً بنفس القدر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، وفي توسيع البنية التحتية الحيوية، وخيارات تكوين الثروة، وفي الشمول المالي.

رواد مصريون

يجدر التفكير في هؤلاء الرواد المصريين الذين ساعدوا في وضع حجر الأساس لنظام بديل للإدارة المالية والوساطة وهو نظام فتي يتسم بكونه فريداً من نوعه وقائماً على الإيمان بالرغم من وجود هذا النظام في الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين وماليزيا وتركيا، وبطريقة متواضعة في المملكة المتحدة ولوكسمبورغ والدنمارك. وفقًا لمؤسسة S&P Global نجح هذا النظام في غضون خمسة عقود فقط في السير على الطريق الصحيح لتكديس الأصول الخاضعة للإدارة والتي يُتوقع أن تبلغ 3.6 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025.

ومن بين هؤلاء الرواد شيخ الأزهر الشيخ محمود شلتوت، ورئيس الوزراء الأسبق عبد العزيز حجازي، والدكتور أحمد النجار، والبروفيسور محمد أبو سعود، والشيخ الدكتور زكي بدوي، والشيخ محمد خاطر، وأحمد فؤاد، والدكتور جمال عطية - على سبيل الذكر لا الحصر. فعلى سبيل المثال، أعطى الدكتور بدوي الفتوى الأصلية لتأسيس Lembaga Tabung Haji (صندوق إدارة الحجاج الماليزيين) في عام 1969 بعد تقرير الجدوى الإيجابي الذي قدمه البروفيسور الملكي إنغكو عزيز. وقد أيد الشيخ شلتوت الفتوى تاييداً تاماً. واليوم تعد Tabung Haji مؤسسة تبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات ويتم تنظيمها ككيان مالي اجتماعي خاص غير مصرفي من قبل بنك Negara Malaysia مع مزيد من الإشراف من قبل مكتب رئيس الوزراء.

وتتمثل مهمتها الأساسية في الإشراف على الترتيبات من الباب إلى الباب للماليزيين الذين يؤدون فريضة الحج إلى مكة المكرمة لضمان تجربة روحية سلسة وتكون في نفس الوقت بمثابة مؤسسة ادخار للماليزيين.

لا يعني ذلك أن المصريين مثل الدكتور النجار لم يحاولوا بدء التمويل الإسلامي في وطنهم. جرت أول محاولة رسمية لوضع نظرية الصيرفة الإسلامية موضع التنفيذ في مدينة ميت غمر بالدلتا المصرية في عام 1963 عندما أنشأ الدكتور النجار بنك ميت غمر للادخار، والذي كان أقرب إلى اتحاد ائتماني. وقد مهد ذلك الطريق لحوالي 11 مؤسسة مالية إسلامية صغيرة افتتحت بين عامي 1965 و1967 بقاعدة عملاء مجتمعة تبلغ مليون عميل، والتي أغلقتها الحكومة المصرية في وقت لاحق لأسباب متعددة.

في عام 1971 خصص الرئيس أنور السادات بموجب سياسة الشمول المالي 1.2 مليون جنيه مصري كرأسمال إنمائي لإنشاء بنك ناصر الاجتماعي بلقبه الجذاب "بنك جميع المصريين". وقد قوبل بالحب من قبل الناس في جميع أنحاء العالم باعتباره أول بنك إسلامي للتنمية الاجتماعية ولسنوات عديدة، البنك الاجتماعي الوحيد في مصر.

وتتمثل مهمة هذا البنك في تقديم التمويل الأصغر وتسهيلات التكافل الصغير للفقراء، وكذلك للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والمزارعين الريفيين وغير المتعاملين مع البنوك بطريقة فعالة من حيث التكلفة. ذلك من أجل محاربة الفقر وإتاحة الفرصة أمام الملايين للوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية. وقد اتسع نطاق صلاحيات البنك لتشمل التمويل الاجتماعي لتعافي مدمني المخدرات، وتمويل التعليم في دور الحضانة، وتوفير خدمات التأمين الأساسية. زاد رأس ماله وأصبح لديه اليوم أكثر من مائة فرع توفر فرص عمل لأكثر من 106 من المصريين.

لا يخضع بنك ناصر الاجتماعي NSB لرقابة البنك المركزي المصري ولكنه وكالة خاصة تخضع لسلطة وزارة التضامن الاجتماعي، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن توفير شبكات الأمان الاجتماعي للمواطنين الأكثرهشاشة في مصر. في الواقع، تشغل وزيرة التضامن الاجتماعي نيفين القباج أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعي NSB.

بعد ما يقرب من أربعة عقود من الجمود النسبي، حصل بنك ناصر الاجتماعي NSB على فرصة جديدة للحياة عندما وافق بنك التنمية الأفريقي

شددت مجموعة العشرين مراراً وتكراراً على أن التمويل الإسلامي، بميزاته الفريدة في تقاسم المخاطر والاستدامة والتنمية القائمة على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مناسب بشكل خاص للعب دور مهم في تمويل احتياجات البنية التحتية الضخمة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

(AfDB) في عام 2016 على تمويل إعادة هيكلة على مرحلتين لبنك ناصر الاجتماعي، والتي اكتملت المرحلة الأولى منها في عام 2020.

ومن المتوقع بحسب ما أكده بنك التنمية الأفريقي في تقرير مرحلي صدر في مارس 2022 أن "يساعد المشروع وزارة التضامن الاجتماعي ممثلة في بنك ناصر الاجتماعي NSB في إعادة تنظيم هيكل البنك وإصلاح آليات العمل وأنظمة الدعم لتقديم أفضل الخدمات المالية والحلول غير المالية للمواطنين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط والفقراء إضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر. كما سيمكن البنك من تحسين أدائه من خلال إدارة ائتمانية أفضل. كان لـ NSB دور اجتماعي مهم في مصر بما في ذلك تزويد الشباب بالقروض الاجتماعية ذات العائد المجاني، وتمويل مشاريع الإسكان الاجتماعي وغيرها من البرامج الاجتماعية مثل تقديم الدعم للمطلقات".

تعد الأرباح ضمنية. ففي يناير من هذا العام، وقع بنك ناصر الاجتماعي NSB بروتوكول تعاون مع مؤسسة "حياة كريمة" في إطار المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتنمية سبل العيش بالريف المصري. وفي أبريل، زود أيضاً مستشفيين بمعدات طبية متطورة، بما في ذلك جهاز التصوير بالرنين المغناطيسي للمساعدة في جهود التخفيف من جائحة كوفيد 19 الجارية.

تشمل التطورات الأخرى في السبعينيات إنشاء بنك فيصل الإسلامي المصري (FIBE) وهو أول بنك تجاري إسلامي في البلاد في عام 1979. كان المساهم الرئيسي فيه هو دار المال الإسلامي (DMI) برئاسة الأمير السعودي محمد الفيصل. يتولى الآن الأمير عمرو الفيصل رئاسة FIBE بعد وفاة والده. بلغ إجمالي أصول البنك 107.8 مليار جنيه بنهاية 2020 مع تجاوز عدد حسابات العملاء 1.7 مليون وشبكة الفروع 38 فرعاً.

كان هناك أيضًا البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية الذي أنشأه أحمد فؤاد كأول بنك إسلامي مصري خاص مملوك بالكامل.

فرص لعرض الخدمات المصرفية الإسلامية في مصر

ليس هناك شك في أن مصر، بصفتها دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي وأكبر اقتصاد في إفريقيا، تقدم آفاقاً مثيرة للتمويل الإسلامي بدءاً من الخدمات المصرفية للأفراد بسبب ازدياد الطلب من ديموغرافيا الشباب الكبيرة، تمويل التنمية لاحتياجات البنية التحتية الضخمة، تمويل التجارة، تمويل الشركات بما في ذلك أدوات تعزيز متطلبات رأس مال للبنوك بموجب اتفاقية بازل 3، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، "تسييل" التمويل الاجتماعي مثل الوقف والزكاة والصدقة لتمويل سلسلة من مشاريع شبكات الأمان الاجتماعي، وبالطبع حلول ائتمان التصدير والتأمين ضد المخاطر السياسية، خاصة في أوقات عدم اليقين التي تشهدها اليوم الجائحات والاضطرابات المرتبطة بالصراعات والآثار المتزايدة لتغير المناخ والنكبات والكوارث الطبيعية.

مصر - مؤشرات سوق التمويل الإسلامي الرئيسية 2021

	2021	%تغيير سنوي
عدد البنوك الإسلامية المرخصة	3	%0
عدد البنوك التي تعمل بنظام تشغيل الصيرفة الإسلامية	11	
إجمالي أصول المصرفية الإسلامية	429 مليار جنيه	%17.4
الحصة السوقية من إجمالي أصول القطاع المصرفي	%5.0	
القيمة الإجمالية لودائع البنوك الإسلامية	350.4 مليار جنيه	%14.1
الحصة السوقية من إجمالي ودائع القطاع المصرفي	%7	غير متوفر
القيمة الإجمالية لتمويل البنك الإسلامي	328 مليار جنيه	غير متوفر
الحصة السوقية من إجمالي تمويل القطاع المصرفي	%5.4	%12.2
عدد المنتجات المصرفية الإسلامية المتوفرة في السوق	60	غير متوفر
عدد الصكوك الصادرة في السوق المصري حتى تاريخه	4 عمليات	%0
القيمة الإجمالية للصكوك الصادرة في السوق المصري حتى تاريخه	7.6 مليار جنيه مصري	%0
إجمالي عدد فروع الصيرفة الإسلامية	248	غير متوفر
الحصة السوقية من إجمالي فروع القطاع المصرفي	%5.6	غير متوفر

المصدر: الجمعية المصرية الإسلامية للتمويل (EIFA) أيار 2022 بقلم مشتاق باركر

الحقيقة الصارخة هي أن قطاع التمويل الإسلامي في مصر من الناحية المقارنة حديث العهد للغاية مع تركيز ضئيل لكبار اللاعبين في السوق وعروض المنتجات المبتكرة. يعتبر الافتقار إلى بيانات الجودة والتمايز حول المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية عجزاً خطيراً. تدرج المؤشرات المالية الإسلامية الاحترازية والهيكلية (PSIFIs) للمصارف الإسلامية التابعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ثلاثة بنوك إسلامية في مصر، وهيFIBE ، وبنك البركة المصري، وبنك أبو ظبي الإسلامي مصر - نفس البنوك الموجودة في القائمة البنكية الرسمية للبنك المركزي المصري. تضم بيانات مجلس الخدمات المالية الإسلامية حتى عام 2019 ما مجموعه 138 فرعاً موفرة 480 جهاز صراف آلي ويعمل بها 5051 شخصاً. حتى هنا لا توجد بيانات عن الأصول واتجاه التمويل ونسب الأداء.

وفقاً لمزيد من البيانات الحديثة لعام 2021 من الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي (EIFA) هناك 11 وحدة مصرفية إسلامية (IBUs) في البنوك التقليدية تقوم بتقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى البنوك الإسلامية الثلاثة المذكورة أعلاه. يعد بنك فيصل الإسلامي مصر أكبر بنك يقدم خدمات مصرفية إسلامية بحجم أعمال يصل إلى 131 مليار جنيه مصري مما يمنحه 30.6% من حصة السوق في صناعة الصيرفة الإسلامية في السوق المصري. يليه وحدة المعاملات الدولية (IBU) لبنك مصر بحجم أعمال 95 مليار جنيه مصري وحصة سوقية تبلغ 22.2%. يأتي بعده مصرف أبو ظبي الإسلامي مصر بحجم أعمال يبلغ 89.5 مليار جنيه مصري بحصة سوقية تبلغ 20.9% وبنك البركة مصر بحجم أعمال 82.3 مليار جنيه وحصة سوقية 19.2%.

بلغ إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية 429 مليار جنيه مصري (حصة سوقية تبلغ 5% من إجمالي أصول القطاع المصرفي). فيما بلغ حجم الودائع الإسلامية 350.4 مليار جنيه مصري (7% حصة سوقية من إجمالي ودائع القطاع المصرفي). وبلغ إجمالي قيمة تمويل البنوك الإسلامية 328 مليار جنيه مصري (5.4% من حصة السوق من إجمالي تمويل القطاع المصرفي) على التوالي.

يبشر مسار النمو المكون من رقمين للأصول المصرفية الإسلامية والودائع والتمويل، جنباً إلى جنب مع النمو في فروع البنوك وعروض المنتجات، بالخير في الاتجاه المستقبلي للصناعة، وإن كان وجود عمق أكبر في السوق يتطلب التنوع والابتكار في منتجات اللاعبين الأساسيين في السوق.

لاحظت مؤسسة موديز لخدمات الاستثمار في تقرير حديث أن "الخدمات المصرفية الإسلامية لم تحرز تقدماً يذكر في إفريقيا على الرغم من تعداد السكان المسلمين الكبير في القارة. تضم إفريقيا حوالي 20% من تعداد المسلمين في العالم، لكن أصول التمويل الإسلامي بها لا تشكل سوى 1% من إجمالي الأصول العالمية. تعد القطاعات المصرفية المصرية والمغربية والنيجيرية من بين أكبر القطاعات المصرفية في قارة إفريقيا ، ولكن تغلغل الصيرفة الإسلامية منخفض. وتشمل الأسباب انخفاض مستويات الشمول المصرفي وانخفاض الوعي العام ومحدودية المدخرات المحلية إضافة إلى حتى وقت قريب شح اهتمام الحكومة."

لكن هذه أوقات متغيرة بحسب تعبيرشون ماريون المدير الإداري في مؤسسات التمويل في موديز: "نتوقع زيادة أصول البنوك الإسلامية بشكل ملحوظ في إفريقيا (بما في ذلك مصر). إذ تتمتع إفريقيا بإمكانيات هائلة للنمو في الخدمات المصرفية الإسلامية بسبب العدد الكبير من المسلمين، وقاعدة البداية المنخفضة، والاهتمام الحكومي المتزايد بهذا القطاع. أما بالنسبة للحكومات، فمن شأن توسيع القطاع أن ينوع مصادر تمويل اقتصاداتها ويحد من نقص التمويل الذي تفاقم بسبب الوباء ".

بالنسبة له، ستقود مصر والمغرب والسودان وجنوب إفريقيا ونيجيريا والسنغال مسار النمو هذا في إفريقيا. لديهم (باستثناء جنوب إفريقيا) عدد كبير من المسلمين ولديهم هياكل تنظيمية ورقابية قائمة و/أو تتطور بسرعة لتحقيق النمو السريع. لديهم (باستثناء مصر) أيضًا تاريخ في إصدار الصكوك.

لا ينبغي الاستهانة بتحدي اختراق السوق. في شمال إفريقيا والتي يبلغ عدد سكانها من المسلمين 90%، لا يوجد سوى 13 بنكاً إسلامياً من إجمالي 107 بنكاً. تمتلك الأصول الإسلامية ، وفقاً لموديز، حصة سوقية ضئيلة من إجمالي الأصول المصرفية تبلغ 0.5% فقط في المغرب و 5.5% في تونس و 2.8% في الجزائر و 5% في مصر.

تهدف الحكومة المصرية إلى تنويع مصادر التمويل في العالم وقاعدة المستثمرين، فقد تأثر الاقتصاد المصري، كما هو الحال في معظم البلدان الأخرى، بشدة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لوباء كوفيد -19 والحرب في أوكرانيا

يشعر بعض المراقبين أن التعافي بعد كوفيد مدفوع بشكل متزايد بالعلاقات التجارية والاستثمارية المتجددة، وأن التمويل الإسلامي - وخاصة تمويل التجارة والبنية التحتية يمكن أن يلعب دوراً حيوياً.

الموعد مع الصكوك

بعد موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ على قانون الصكوك السيادية الجديد في مايو 2021، تستعد مصر لإصدار صكوك سيادية للمرة الأولى. أكد وزير المالية المصري، محمد معيط، أن البلاد تستعد لإصدار أول صكوك لها مع أنّ الهيكل المؤسساتي لإدارة الدين في البلاد لا يزال يتأهّب ليوائم بين هذه الأداة الجديدة لجمع الأموال وفئات الأصول. صدر هذا القانون بعد موافقة المجلس الشرعي لجامعة الأزهر والهيئة العامة للرقابة المالية وغيرهما من الهيئات الرقابية.

بعد التشاور مع الوزارات والجهات المختصة في السوق، وافق مجلس الوزراء المصري في إبريل 2022 على اللائحة التنفيذية لقانون الصكوك السيادية رقم 138 لسنة 2021. ومن المفترض أن يسرّع ذلك من عملية إصدار الصكوك السيادية البكر، ولكن تبقى مسألة فيما إذا كانت ستلبّي الطموح المعلن عنه للإصدارات في النصف الأول من 2022 نقطة خلافية.

تهدف الحكومة المصرية إلى تنويع مصادر التمويل في العالم وقاعدة المستثمرين، فقد تأثر الاقتصاد المصري، كما هو الحال في معظم البلدان الأخرى، بشدة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لوباء كوفيد 19 والحرب في أوكرانيا. وعليه تسعى الحكومة إلى إدخال أدوات مالية جديدة لتنويع مصادرها لتمويل عجز الميزانية والمشاريع الاستثمارية والاقتصادية والتنموية.

أوضّح الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، بشار الناطور: "أنّ دخول مصر سوق الصكوك كان يلوح في الأفق لفترة من الزمن." وأضاف الناطور: "عادةً ما تصدر الدول الصكوك إما بغية تطوير سوق تمويل إسلامي أو لامتلاكها قطاعًا مصرفيًا إسلاميًا مهمًا وترغب في ضمان وصول البنوك إلى الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل أو جذب شريحة أكبر من المستثمرين الإسلاميين. ومن الواضح أن النية في مصر هي إطلاق إمكانات التمويل الإسلامي وزيادة تنويع مصادر تمويله".

وأضاف الناطور أنّ هذه خطوة أخرى نحو تنويع مصادر التمويل عقب إصدار السندات الخضراء العام المنصرم لتصبح مصر أول دولة تصدر سندات خضراء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وشدّد على أنه "بمجرد أن تصدر دولة الصكوك وتطوّر منحنى عائداً ومعياراً، فإنّ ذلك قد يفتح الباب أمام جهات أخرى غير حكومية في الدولة لتصدر الصكوك، وبذلك قد تصبح الصكوك خياراً".

لقد تخلّفت أفريقيا عن الركب في إصدار الصكوك. ووفقًا لتقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2020، بلغ إجمالي الصكوك العالمية القائمة 543.4 مليار دولار أمريكي في نهاية 2019، يعود 520 مليار دولار أمريكي منها إلى منطقة جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، فيما بلغ نصيب أفريقيا 1.8 مليار دولار أمريكي فقط.

ومع ذلك، يمكن لمصر أن تتعلم من التجربة النيجيرية في إصدار الصكوك السيادية، فقد أصدر مكتب إدارة الديون (GMO) التابع لوزارة المالية النيجيرية صكوكه للمرة الرابعة في ديسمبر2021، وبذلك يصل إجمالي إصدار نيجيريا للصكوك المقومة بالنيرة النيجيرية إلى 612.57 مليار نيرة (أي ما يعادل 1.49 مليار دولار أمريكي)، مطوّرة منحنى عائداً للأداة قيد التنفيذ.

وأوضحت المديرة العامة لمكتب إدارة الديون (DMO)، بيشنس أونيها (Patience Oniha): "إننا نعدّ الصكوك إحدى المنتجات المفيدة والمقبولة لجمع الأموال، وأضافت: "إنّ عائدات الإصدار ستُستخدم فقط لصيانة وإعادة تأهيل 44 طريقًا رئيسيًا يمتد عبر المناطق الجيوسياسية الست في البلاد. والتحسن الكبير الذي أحدثته الصكوك السيادية في البنية التحتية للطرقات الممتدة عبر المناطق الجيوسياسية الست وإقليم العاصمة الفيدرالية في نيجيريا، أدى بدوره إلى زيادة المصداقية في الناتج المالي نتيجة أثره الواضح ".

وفقًا لأونيها، تنوّع الصكوك السيادية نطاق المنتجات المتاحة للمستثمرين في السوق المالية المحلية، وتوسّع قاعدة المستثمرين، وتعزّز الشمول المالي من خلال جذب العديد ممن يستثمرون في قطاع تجارة التجزئة لأول مرة. تجسد الصكوك النيجيرية ميزتين أساسيتين للاستدامة وهما: البنية التحتية والشمول المالي، تتبناهما كلّ من وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر.

تبرز الحصة المنخفضة للغاية لإصدارات الصكوك الأفريقية في سوق الصكوك العالمية عند مقارنتها بأسواق التمويل الإسلامي المتقدمة، وتشير في الوقت ذاته إلى القاعدة المنخفضة؛ تعدّ حصة نيجيريا التي تصل إلى 0.15% في سوق الصكوك العالمية الأعلى بين الدول الأفريقية، متقدمة على مصر (0.04%) والسنغال (0.04%) والمغرب (0.02%) في نهاية عام 2020.

ومع غياب منحنى عائد للصكوك السيادية المصرية لمجرد أنه لم يتم إصدار الطرح الأول حتى الآن، استمرت إصدارات صكوك الشركات في مصر في اكتساب الزخم وتوّجت بالإغلاق الناجح لشركة كونتكت المالية القابضة (CFH's) للإصدار الثاني للصكوك في يوليو 2021.

أصدرت شركة ثروة للصكوك صكوك مضاربة بقيمة 2.5 مليار جنيه مصري (أي ما يعادل 159.22 مليون دولار أمريكي)، ومدتها 7 سنوات، وهي شركة ذات هدف خاص تتبع لمجموعة كونتكت المالية القابضة، المزود الرائد للخدمات المالية المهيكلة وخدمات المستهلكين في مصر، وتُستخدم العائدات لمزيد من التوسع في ائتمان كونتكت والشركات التابعة لها.

وهذا الإصدار هو ثاني صفقة ترفع إجمالي إصدارات صكوك كونتكت المالية القابضة إلى 5 مليار جنيه مصري. ففي نوفمبر 2020، جمعت شركة ثروة كابيتال (كونتكت المالية القابضة حالياً) كذلك 2.5 مليار جنيه مصري في إصدارها الأول. تأتي هذه الصفقة نتيجة جهود مشتركة بين مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية المرموقة والهيئة العامة للرقابة المالية، التي منحت دعمًا قويًا للعملية. كانت شركة ثروة للصكوك أول شركة تحصل على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية لإصدار الصكوك في مصر، وذلك في يوليو 2019.

أكد رئيس القطاع المالي لشركة كونتكت المالية القابضة، أيمن الصاوي، أنّ بإمكان الشركة الحصول على حصة من سوق الصكوك بصورة دورية في المستقبل كجزء من استراتيجية تنويع التمويل.

أكدت الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي (EIFA)، أثناء كتابة هذا الملف، أن العديد من إصدارات صكوك الشركات قيد الإعداد في عام 2022 بقيمة متوقعة تبلغ حوالي 10 مليار جنيه مصري. وتشمل هذه الإصدارات طرحًا بقيمة 3.251 مليار جنيه مصري من شركة بالم هيلز للتطوير العقاري، ستستخدم عائداته في تمويل مجمع بادية بالم هيلز السكني المتكامل في مدينة السادس من أكتوبر.

اجتماعات شرم الشيخ في تأهب لتغيير قواعد اللعبة في

التعاون بين البنك الإسلامي للتنمية ومصر

إنّ مصر عضو مؤسس في البنك الإسلامي للتنمية عقب انضمامها إلى عضويته في 12 أغسطس 1974. كانت العلاقة بين القاهرة وجدة على مدى العقود الأربعة الماضية فعالة، تركّز على تمويل التجارة والائتمان وتأمين الاستثمار و مشاركة القطاع الخاص.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت العلاقات المتطورة بين مصر ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية ضرورة ملحة جديدة عززها افتتاح المركز الإقليمي للبنك في القاهرة، وتتوّجها استضافة مصر للاجتماعات السنوية السابعة والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في شرم الشيخ في يونيو 2022.

أكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية ومحافظة مصر لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الدكتورة هالة السعيد، في اجتماعها مع رئيس البنك الإسلامي للتنمية، الدكتور محمد الجاسر، في مقر البنك في جدة في فبراير، حرص بلادها على توطيد العلاقات مع البنك، بما في ذلك تطوير القطاع الخاص والحد من الفقر ودعم دور مصر كبوابة اقتصادية للدول الإفريقية الأعضاء في جنوب الصحراء الكبرى (SSA)، وتمويل المشاريع التي تهدف إلى تمكين المرأة وتوفير فرص عمل للشباب.

بدوره، "أشاد" الدكتور الجاسر "بالتعاون البناء بين مصر والبنك الإسلامي للتنمية في مختلف مجالات التطوير والتنمية المستدامة في العلاقات بين الجانبين، وهو ما انعكس في حجم محفظة البنك في البلاد."

كان ذلك في سياق زيادة المطالبة بتحقيق الأهداف التي حددها جدول أعمال التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UNSDG) والتحول الفعلي إلى الطاقة النظيفة وعالم منخفض الكربون بموجب اتفاق باريس للمناخ الذي وقعت عليه مصر، التي ستترأس في الواقع وتستضيف الدورة 27 لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ ((COP27 المقرر عقده في شرم الشيخ في نوفمبر في وقت لاحق من هذا العام.

إنّ التمويل المستدام، والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ((ESG، والاستثمار المؤثر هي السمات الأساسية لعمليات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ففي أبريل ، أكدت وزيرة التعاون الدولي المصرية، رانيا المشاط، في اجتماع منصة حول تعزيز "حلول التنمية المستدامة"، أطلقت بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ((UNDP، وضمّت شركاء التنمية متعددي الأطراف، على الدور الحيوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي و فرص لشراكات دولية.

وغردت قائلة: "تعد استضافة منصات تضمّ شركاء التنمية متعددي الأطراف إحدى مبادئ إطار العمل القائم على الشراكة الذي تقوده الدولة في وزارة التعاون الدولي، حيث نعزز الحوار والشراكات من خلال المشاورات التفاعلية والتشاركية المنتظمة

مع جميع شركاء التنمية لتحقيق نتائج تركز على القيمة".

اجتذبت المنصات مشاركة مختلف وكالات الأمم المتحدة وجميع الهيئات الرئيسية العالمية والإقليمية المتعددة الأطراف بما في ذلك مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التجارة التابعة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة .

تمكين الجنس في التنمية المستدامة:

إنّ وجود عدد من الوزيرات البارزات صاحبات الأثر الحقيقيّ في الصفوف الأمامية لاستراتيجية التنمية في مصر، مثل الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والسيدة نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، والدكتورة رانيا المشّاط، وزيرة التعاون الدولي، والدكتورة ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، والسيدة نيفين القبّاج، وزيرة التضامن الاجتماعي، هو مؤشّر مهم ومُرحَّب به، لكنّه في الوقت نفسِه ردٌّ سريعٌ لمجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية وشركائها، وللعالم أجمع، ردٌّ يفيد ببطءٍ مسيرة تمكين المرأة والمساواة في أماكن العمل والتحرر ضمن المجتمعات.

في غياب تنمية شاملة للجنسين، لا يمكن للبلدان تحقيق المرونة الاقتصادية طويلة المدى. وتبيِّن أبحاث صندوق النقد الدوليّ أنّ تعميمَ منظور الجنس وردمَ الهوة بين الجنسين خليقان بتحفيز النمو وتعزيز الاقتصاد الكُليّ والاستقرار الماليّ وتخفيف ظاهرة انعدام المساواة في الدخل

في غياب تنمية شاملة للجنسين، لا يمكن للبلدان تحقيق المرونة الاقتصادية طويلة المدى. وتبيِّن أبحاث صندوق النقد الدوليّ أنّ تعميمَ منظور الجنس وردمَ الهوة بين الجنسين خليقان بتحفيز النمو وتعزيز الاقتصاد الكُليّ والاستقرار الماليّ وتخفيف ظاهرة انعدام المساواة في الدخل. ووفقاً لـ "مؤشّر المساواة بين الجنسين للعام 2022"، فإنّ ثمة تقدّماً تدريجياً – لكنه ليس جوهرياً – في التمثيل النسائيّ في المناصب العليا في مجال التمويل الدوليّ، بما في ذلك المؤسسات متعددة الأطراف. وكان المؤشر قد صدر عقب لقاء جمع بين البنك الدولي ومجموعة صندوق النقد الدولي في شهر أبريل خلال الملتقى الربيعيّ للمنتدى الرسمي للمؤسسات المالية والنقدية، وهو مؤسسة فكرية مستقلة للبنوك المركزية مقرُّها لندن.

في هذا الصدد، تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أيضاً على دعم المرأة المصرية عبرَ مشروع "المرأة في التجارة العالمية"، الذي يجري تنفيذُه منذ العام 2020 تحت إشراف المؤسسة وبتمويل مشترك مع "برنامج دعم المبادرات التجارية في الدول العربية" والبنك الإسلامي للتنمية. وقد قُدِّم اقتراح لإنشاء أكاديمية للتصدير في مصر بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، بالإضافة إلى تعزيز قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر تطوير برامج تدريبية للنساء المصريات، لاسيما صاحبات الأعمال، لتمكينّهنّ من تصدير منتجاتهن، لاسيما إلى الدول المجاورة والدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وفي خطابها ضمن فعاليات الاجتماعات السنوية الـ 46 لمجموعة البنك الدولي في طشقند بأوزباكستان في سبتمبر 2021، حثّت الدكتورة هالة السعيد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية – المعروفة بتنوُّع وتكامُل أنشطتها التنموية – على مواصلة مساعيها والمضيِّ في تطبيق مقاربتها التشاركية – التي نرى فيها النهجَ الأنسب – في التعاون مع أعضاء مجموعة التنسيق العربية من مؤسسات مالية محلية وإقليمية ودولية للمشاركة في توفير الاحتياجات التمويلية المَهولة التي تستدعي جهود جميع الدول الأعضاء لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة جائحة كوفيد19-. يتكامل هذا مع المشاريع التنموية الجارية، لاسيما تلك المرتبطة بالبنى التحتية اللازمة لتحقيق الترابط الإقليميّ، وتسهيل التجارة البينيّة، والاستثمار المشترك بين الدول الأعضاء، وتحقيق النمو المستدام.

تعزيز البينيّة في التجارة والاستثمار الإفريقيَين

وبالمثل، انطلقت قناة لتعزيز التجارة البينيّة الإفريقية وتدفّقات الاستثمار، وحملت اسم "جسور التجارة العربية الإفريقية"، وهي نتيجة جهود كلّ من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا وحكومات مصر والمغرب والسنغال وتونس.

أكدت وزيرة التجارة والصناعة المصرية، السيدة نيفين جامع، في الاجتماع الثالث لمجلس محافظي

لمحة عن بيانات مصر ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية

- **تاريخ الانضمام إلى عضوية البنك الإسلامي للتنمية: 12 أغسطس – 1974.**
- تاريخ الانضمام إلى عضوية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات: 30 ديسمبر – 1992.
- **عضويات أخرى ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة.**
- إجمالي رأس مال البنك الإسلامي للتنمية: 3,579 مليون دينار إسلامي.
- **رأس المال المطلوب دفعُه: 641.9 مليون دينار إسلامي.**
- رأس المال القابل للطلب: 2,937.7 مليون دينار إسلامي.
- **رأس المال المُسدَّد: 420.0 مليون دينار إسلامي.**
- نسبة إجمالي رأس المال المُكتَتَب في البنك الإسلامي للتنمية: 7.07%.
- **نسبة إجمالي رأس المال المُكتَتَب في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات: 4.53%.**
- محافظ مصر لدى البنك الإسلامي للتنمية: د. هالة حلمي السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- **محافظ مصر المناوب لدى البنك الإسلامي للتنمية: محمد معيط، وزير المالية.**
- عدد أسهم حقوق الملكية في البنك الإسلامي للتنمية: 357,965.
- **عدد حقوق التصويت: 336,272.**
- نسبة حقوق التصويت في البنك الإسلامي للتنمية: 7.14%.
- **إجمالي التمويل الممكن الوصول إليه حتى الآن في البنك الإسلامي للتنمية: 17.8 مليون دولار أمريكي.**
- إجمالي عدد المشاريع الممولة من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية: 367 مشروعاً، من بينها:
- **إجمالي عدد المشاريع المُنجزة بتمويل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية: 303 مشاريع.**
- إجمالي عدد المشاريع الجارية بتمويل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية: 64 مشروعاً.
- **إجمالي المساهمة التمويلية المُقدَّمة من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص إلى مصر: 217.611 مليون دولار أمريكي.**
- إجمالي عدد المشاريع التي تشارك فيها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في مصر: 27 مشروعاً.
- **الصادرات المصرية البينية: 12,329.9 مليون دولار أمريكي (في العام 2020).**
- الواردات المصرية البينية: 13,855.3 مليون دولار أمريكي (في العام 2020).

المصدر: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مايو 2022
إعداد: مشتاق باركر

وقد أكّد رئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور الجاسر في لقائه بالدكتورة هالة السعيد خلال فبراير أنّ المؤسسة: "تتطلّع إلى شراكات تهدف لتقديم مشاريع عمليةٍ للقطاع الخاص والمستثمرين يمكن تنفيذُها على الأرض لتحقيق مصالح الاقتصاد والتنمية الاجتماعية في مصر."

برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية المنعقد في القاهرة في مارس 2022 بأنّ: "الدور الحيويّ لبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية يتمثّل في تعزيز التجارة الإقليمية والقارّية والتعاون الاستثماري بين مصر والبلدان العربية إلى جانب الدول الإفريقية، إذ ينشط عمله في تنمية المجالات الحيوية مثل برامج بناء القدرات لدعم المرأة في التجارة، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمصدِّرين، بالتزامن مع معالجة تَبِعات فيروس كورونا على الاقتصادات العربية والإفريقية، وذلك من خلال التدخّل الفعّال في قطاعَي الصحة والأمن الغذائيّ.

أساس قوي للتعاون المستمر

ليس من المغالاة التأكيد على أهمية مصر كواحدة من أبرز الدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. والمسار المستقبلي للتعاون يبشّر بوجود أساس سليم قائم على الالتزامات والمشاركة وقيادة التنمية.

وتشمل هذه الالتزامات:

- رأس المال: لقد وافقت الحكومة المصرية على الاكتتاب في الزيادة السادسة لرأس مال البنك. وتبلغ حصة مصر الحالية في ملكية رأس المال: 3,578 مليون دينار إسلامي، متضمّنة 641.9 مليون دينار إسلامي كقيمة لرأس المال المطلوب دفعُه، و2,937.7 مليون دينار إسلامي كقيمة لرأس المال القابل للطلب، و420 مليون دينار إسلامي كقيمة لرأس المال المُسدّد، في حين تبلغ نسبة مصر من إجمالي رأس المال المُكتَتب في البنك الإسلامي للتنمية 7.07%.

- حقوق التصويت: تمتلك مصر حالياً 357,965 سهماً من أسهم البنك الإسلامي للتنمية، ما يجعلها سابع أكبر المساهمين بعد المملكة العربية السعودية وليبيا وإيران والإمارات ونيجيريا وقطر. وعليه، تتمتّع مصر بـ 336,272 حقاً في التصويت، ما يشكّل حوالي 7.14% من إجمالي حقوق التصويت في البنك الإسلامي للتنمية.

- تطور المكتب: من بين جميع المكاتب الإقليمية للبنك الإسلامي للتنمية، حظيَ المكتب الإقليمي في مصر على المخصصات الأكبر، والتي بلغت قيمتُها 1.13 مليار دولار أمريكي من موارد رأس المال العادية لبنك التنمية الإسلامي في العام 2020.

- تعبئة الموارد: يبلغ إجمالي ما حصلت عليه مصر حتى الآن من تمويل البنك الإسلامي للتنمية 17.8 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ إجمالي عدد المشاريع التي يموّلها البنك الإسلامي للتنمية في مصر 367 مشروعاً، منها 303 مشروعاً مُنجزاً بتمويل البنك الإسلامي للتنمية، و64 مشروعاً قيد التنفيذ بتمويل البنك الإسلامي للتنمية.

- الإمكانيات التجارية: بلغت الصادرات البينية المصرية 12,329.9 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2020، فيما بلغت وارداتُها البينية 13,855.3 مليون دولار أمريكي في العام 2020. وعليه، فقد بلغ إجمالي التبادلات التجارية المصرية مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 26,185.2 مليون دولار أمريكي، بعجز تجاريّ بلغ 1,535.4 مليون دولار أمريكي. يقدّم هذا حافزاً لتعزيز التجارة البينية المصرية، خاصة من خلال المكتب الإقليمي، والذي سيمثّل بدوره بوابة لأسواق إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- توجُّه تمويل البنك الإسلامي للتنمية: بناء على الأرقام المُسجلة بين العامين 1975 و2020 للتمويل التراكميّ لمصر، والتي بلغت 13,233.7 مليون دولار أمريكي، فقد تلقّت مصر 2,381.5 مليون دولار أمريكي لتمويل المشاريع، و10,844.1 مليون دولار أمريكي لتمويل التجارة، وهما المجالان الرئيسيان للموافقة والإنفاق. وقد ارتفع هذا الرقم إلى 17.8 مليار دولار أمريكي في العام 2021.

وفي العام 2020، ساهم البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 220 مليون دولار أمريكي في التمويل المشترك إلى جانب حكومتَي المملكة العربية السعودية ومصر، ومشروع ربط الكهرباء بين مصر والمملكة العربية السعودية الذي تبلغ قيمتُه 1.7 مليار دولار أمريكي، والذي يدعم منظومة الكهرباء الموحّدة الحالية، وهي من أكبر منظومات الطاقة في المنطقة. نظراً لتفاوت مستويات الأحمال بين البلدَين، سيسهّل المشروع تبادل الطاقة الكهربائية بين مصر والمملكة العربية السعودية بسعة قصوى تبلغ 3000 ميغاواط عبر مشاركة الأحمال.

- ابتكارات البنك الإسلامي للتنمية (منصة التمويل الجماعي): تُعَد مصر سابع أكبر المستفيدين من تمويل المانحين وموارِدهم.

يجري التحضير لعقد الاجتماعات السنوية الـ 47 لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في شرم الشيخ في شهر يونيو 2022، والتي يُراد لها أن تغيِّر قواعد اللعبة في العلاقات بين الدولة المضيفة والأطراف المتعددة المشاركة، كما أنّ من شأنها أن تشكّل دافعاً كبيراً لتدفّقات التجارة البينية والاستثمارات المشتركة بين دول مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ولتوسيع مجالات التمويل الإسلامي في مصر أيضاً.

وقد أكّد رئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور الجاسر في لقائه بالدكتورة هالة السعيد خلال فبراير أنّ المؤسسة: "تتطلّع إلى شراكات تهدف لتقديم مشاريع عمليةٍ للقطاع الخاص والمستثمرين يمكن تنفيذُها على الأرض لتحقيق مصالح الاقتصاد والتنمية الاجتماعية في مصر." ويولي البنك الإسلامي للتنمية أهمية خاصة لتطوير القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقدّم فرص العمل لأعداد كبيرة من المواطنين.

كما أثنى على دعم مصر لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية عبر مراحل تطورها كافة، بما في ذلك التزامها بالزيادة السادسة في رأس مال البنك.

30 عاماً من شراكة ذكية، وطريق ازدهارٍ جديد يرسم لها مع

ظهور أسواق إفريقيا الحدودية الجديدة

يشهد شهر ديسمبر هذا العام الذكرى الثلاثين لانضمام مصر إلى عضوية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وهي الذراع التاميني لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إذ تستكشف المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات قوة هذه العلاقة وآفاق التطوّر والفرص الجذابة التي تنتظرنا.

بعد اتفاقية الاستثمار الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي، وافق مجلس حوكمة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في اجتماعه السنوي السادس عشر المنعقِد في طرابلس بليبيا في فبراير 1992، على بنود اتفاقية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، معلنة تأسيسها. وتعود عضوية مصر في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات إلى شهر ديسمبر 1992، رغم أنّ المؤسسة بدت عملياتها في العام 1994.

مصر (بحصة 4.53%) هي ثالث أكبر مساهم في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بعد البنك الإسلامي للتنمية (بحصة 51%) والمملكة العربية السعودية (بحصة 20.29%)، ويستحوذ الثلاثة معاً على 76.4% من حقوق ملكية المؤسسة. ولعلّه ليس مُستغرباً أن تكون مصر إحدى الدول العشر الأوّل التي استفادت من خدمات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

منذ إنشائها، قامت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بتأمين عمليات بقيمة 7.6 مليار دولار أمريكي في مصر، من بينها 3.1 مليار دولار أمريكي لتغطية واردات السلع الاستراتيجية، و2.4 مليار دولار أمريكي كتأمين للصادرات، و1.7 مليار دولار أمريكي كتأمين للاستثمارات الأجنبية في مصر، و1.4 مليار دولار أمريكي لتغطية الاستثمارات الأجنبية من مصر.

أهمية مصر:

يؤكد أسامة عبد الرحمن القيسي، الرئيس التنفيذي للمؤسسة، على الأهمية التي تحملها مصر بالقول: "يدل هذا على الأهمية الكبيرة لمصر باعتبارها سوقًا لأنشطة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ونحن نعمل على زيادة تمثيلنا الدائم في مكتبنا المسؤول عن أنشطتنا هناك، وهذا يعكس التزامنا القوي تجاه شعب مصر وخطة التنمية الوطنية".

ويضيف القيسي: "نتمتع باتصالات بناءة وتعاون مثمر مع الوزارات المختصة والدكتورة هالة السعيد، مُحافظ المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في مصر - وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والتي تمد لنا يد العون دائمًا من خلال تقديمها الإرشادات والتعليقات حول كيفية تحسين عملياتنا وخدماتنا في البلاد. الإمكانات في مصر ضخمة، وعليه فإن نهجنا هو زيادة حضورنا المحلي لتقديم المزيد من الخدمات التي تركز على العملاء وإدارة محفظتنا الائتمانية في البلد. خلال فترة وباء كوفيد19-، كانت مصر من بين الدول الأعضاء القلائل التي شهد إجمالي ناتجها المحلي نموًا إيجابيًا، وهو أمر مذهل بالنسبة لبلد يزيد عدد سكانه عن 100 مليون نسمة. وتبقى مصر من أكثر البلدان التي تستهدفها عملياتنا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

رسّخت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات علاقتها بجمهورية مصر العربية عقب توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التجارة والصناعة المصرية في يناير 2016، وتبع هذه الخطوة الهامة إقامة العديد من الندوات وورش العمل بالتعاون مع الوزارة ومختلف الجهات المعنية، بما في ذلك مجلس التصدير المصري، والغرف التجارية، والمستثمرين والشركات.

تخطط المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للعمل بشكل وثيق مع وزارة التجارة والصناعة المصرية بهدف توفير الوعي اللازم حول أهمية خدمات الائتمان التجاري والتأمين على الاستثمار ودورها كأداة لتقليل المخاطر، وذلك سعيًا منها لتشجيع المصدرين والمستثمرين على دخول الأسواق غير التقليدية والجديدة، وخاصة تلك الموجودة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي هذا الإطار، شاركت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في الربع الأول من عام 2022 في فعاليات ندوة عبر الإنترنت نظمها اتحاد الصناعات المصرية لرفع الوعي بأهمية التأمين ضد المخاطر السياسية ومخاطر الائتمان بالنسبة للمصدّرين والمستثمرين المصريين الذين يتطلعون إلى زيادة أنشطتهم في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

تمثل الهدف الرئيسي في تعريف شريحة أوسع من المصدرين والمصنعين والمقاولين المصريين ذوي السمعة الطيبة بمنتجات وخدمات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بما في ذلك بوليصة تأمين الاعتماد المستندي ، وبوليصة عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية ، وبوليصة المصارف العامة، ومنتجات تأمين الاعتماد، وبوليصة تأمين الصكوك السيادية.

ويستطرد القيسي ليضيف: "نحن نستهدف قطاع الخدمات المالية، وبالفعل نحن نعمل مع العديد من البنوك من خلال التسهيلات الائتمانية التي نقدمها وغيرها من حلول تقليل المخاطر، ومن خلال التمويل نتمتع بصلات طويلة الأمد مع قطاع صناعة الكابلات، والصناعات الإلكترونيات، وقطاع الأدوية، وصناعة البناء. فها هي صناعة الكابلات التي قدمنا لها الدعم خلال العقود الماضية، ومنها شركة السويدي للكابلات، تصدّر منتجاتها الآن إلى كبرى أسواق الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك ألمانيا، كما نواظب على دعم المقاولين المصريين العاملين في أسواق دول جنوب الصحراء الكبرى".

وبالإضافة إلى سعيها لتعزيز علاقاتها مع الشركاء الحاليين، ستتعاون المؤسسة أيضًا مع البنوك المصرية لتقديم حزم تمويل وتأمين شاملة للمصدرين والمقاولين ذوي السمعة الحسنة لمساعدتهم على دخول أسواق جديدة، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وفي هذا الإطار، جددت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مؤخرًا اتفاقيتها مع الشركة المصرية لضمان الصادرات (EGE) لتغطية بوليصة تأمين الاعتماد المستندي.

كما تقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات الدعم للبنك المركزي المصري في مجالات مختلفة، بما في ذلك الدعم الفني، حيث أنشأ البنك المركزي المصري مؤخرًا شركة جديدة لائتمان الصادرات مكرّسة لدعم دخول المصدرين والمستثمرين المصريين أسواقًا جديدة وتوسعهم فيها، وبالأخص في الأسواق الأفريقية، وفي هذا الصدد، لم تتأخر المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بمد جسور التعاون مع هذه الشركة الجديدة وهي تستعد لتوقيع مذكرات تفاهم معها ومع البنك المركزي المصري الذي تتبع له.

إضافة لما سبق، ستدعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أيضًا انضمام هذه الشركة المصرية الجديدة إلى اتحاد أمان ، والذي يضم في عضويته شركات عالمية للتأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر السياسية والائتمانية.

مصر مركز استراتيجي للتجارة البينية العربية الأفريقية

من أبرز المنطلقات الرئيسية لعلاقة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مع مصر هو أهمية الأخيرة كمحور استراتيجي لتوسيع الأعمال التجارية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، إذ يُعد تعزيز التجارة والاستثمار العربي الإفريقي مهمة أساسية لكل من منظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

تضم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حوالي 27 دولة أفريقية تشمل دول شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، منها 20 دولة انضمت إلى عضوية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

وعن هذا يقول القيسي: "لدينا إيمان راسخ بأن للتجارة والاستثمار دور رئيسي يلعبانه في عملية إعادة النهوض الاقتصادي في حقبة ما بعد كوفيد19- بشكل أفضل وأكثر عدلاً. إذ ورغم حالة عدم اليقين الناجمة عن استمرار الوباء، يُظهر تقرير التجارة العالمية لعام 2021 الصادر عن منظمة التجارة العالمية أن هذه التجارة كانت أكثر مرونة مما كانت عليه خلال الأزمة المالية في 2008-

"ويستطرد القيسي ليضيف: "نحن نستهدف قطاع الخدمات المالية، وبالفعل نحن نعمل مع العديد من البنوك من خلال التسهيلات الائتمانية التي نقدمها وغيرها من حلول تقليل المخاطر، ومن خلال التمويل نتمتع بصلات طويلة الأمد مع قطاع صناعة الكابلات، والصناعات الإلكترونيات، وقطاع الأدوية، وصناعة البناء. فها هي صناعة الكابلات التي قدمنا لها الدعم خلال العقود الماضية، ومنها شركة السويدي للكابلات، تصدّر منتجاتها الآن إلى كبرى أسواق الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك ألمانيا، كما نواظب على دعم المقاولين المصريين العاملين في أسواق دول جنوب الصحراء الكبرى"

2009، إذ وصل إجمالي حجم التجارة العالمية أثناءها إلى 4.8 تريليون دولار أمريكي، في حين وصل الرقم خلال فترة الوباء إلى 6.2 تريليون دولار أمريكي رغم كل الآثار الاقتصادية والصحية والاجتماعية السلبية التي ألحقها، لاسيما فيما يتعلق باضطرابات سلاسل التوريد".

وفي هذا الصدد، يُعد برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية (AATB) الذي جرى إطلاقه في عام 2010 قناةً حيوية لتعزيز التجارة والاستثمار بين الدول العربية في أفريقيا، وقد أظهر هذا البرنامج أهميته كبوابة لتعزيز ولاية أصحاب المصلحة المشاركين، لاسيما في إنشاء المعاملات، والتمويل المشترك، والدعم الفني، وتشارك الخبرات، وحلول تخفيف المخاطر المصممة خصيصًا لزيادة المعاملات المقبولة مصرفيًا.

ويأتي تنفيذ المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في العقد الماضي لمعاملات بقيمة 5.6 مليار دولار أمريكي تحت مظلة البرنامج، وهو ما يمثل 9٪ من أعمالها المؤمنة خلال هذه الفترة، ليكون أبلغ مثال عن التزام المؤسسة بدعم برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية.

يعتمد الانتعاش الاقتصادي في إفريقيا على توفير اللقاحات وتوزيعها في الوقت المناسب، ومن المؤكد أن التجارة والاستثمار سيزدهران فيها بمجرد أن تبدأ آثار الصدمة التي خلّفها الوباء بالتلاشي، سواء فيما يتعلق بالواردات أو الصادرات.

أما فيما يخص حالة عدم اليقين والتحديات الحالية التي تفرضها أزمة تغير المناخ، فيعد برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية أيضًا قناة مهمة لرعاية مشاريع سلسلة القيمة بما يعزز الوصول إلى الأسواق العربية والأفريقية، والاستفادة من الرقمنة، وتحقيق انتقال عادل إلى الطاقة النظيفة بما يتماشى مع أهداف التنمية. وفي هذا الإطار تجدد المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التزامها بدعم برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية من خلال ما تقدمه من حلول فريدة للتقليل من المخاطر.

يأتي التعاون ما بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية ليكتسب أهمية أكبر في سياق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فاتحًا بذلك المجال أمام إطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية لأفريقيا، وتمكين تجارة بينية أكبر وأوسع عبر الحدود، وتطوير القدرة الصناعية للقارة مستفيدة مما تملكه من ثروات طبيعية.

من أبرز المنطلقات الرئيسية لعلاقة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مع مصر هو أهمية الأخيرة كمحور استراتيجي لتوسيع الأعمال التجارية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، إذ يُعد تعزيز التجارة والاستثمار العربي الإفريقي مهمة أساسية لكل من منظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وأئتمان الصادرات

يمكن لحلول التأمين ضد المخاطر السياسية والائتمانية أن تعزز حجم تمويل التجارة لتلبية أهداف كل من برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية واستثمارات البنية التحتية، إذ إن احتياجات الدول العربية والأفريقية هي أكبر بكثير من قدرات المؤسسات المنضوية في البرنامج، وبذلك يتحتم على البرنامج البحث عن بُنى مبتكرة يمكنها الاستفادة من قدرات المؤسسات المنضوية فيه وتقديم أدوات مناسبة لتخفيف المخاطر بهدف تحشيد الموارد المالية من الشركاء الخارجيين.

في اجتماعه المنعقد في القاهرة في مارس 2022، وافق مجلس إدارة برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية على اقتراح المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، بصفتها قائد ركيزة التأمين في البرنامج، لتأسيس صندوق ضمان عربي أفريقي (AAGF).

سيوفر إنشاء صندوق ضمان عربي إفريقي هيكلًا قابلًا للتطوير يهدف إلى تحشيد الموارد المالية وقدرات التقليل من المخاطر لدعم التجارة والاستثمار في البلدان العربية والأفريقية، والتأكد من أن التسعير الشامل للمعاملات هو الأمثل للمستفيدين النهائيين من خلال هياكل التمويل المختلط.

وبهدف جذب شركاء آخرين مهتمين بقطاعات معينة، سيتألف الصندوق الشامل المقترح من ثلاثة صناديق فرعية تشمل صندوقًا أخضر للتسهيلات الائتمانية، وصندوق تسهيلات ائتمانية عربي إفريقي للأمن الغذائي، وصندوق صحة عربي أفريقي .

بالتعاون مع شركائها، تُعِد المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خطة عمل واستراتيجية مفصلة لتقديمها إلى الاجتماع الرابع لمجلس المحافظين في تونس العاصمة في نوفمبر 2022 للموافقة عليها ووضع الترتيبات الضرورية لتدخل حيز التنفيذ.

هدف شبكة شركاء صندوق الضمان العربي الإفريقي يتمثل في جمع الشركاء المؤسسين لبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية مع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك وكالات ائتمان الصادرات الوطنية، ومقدمي خدمات التأمين ضد المخاطر السياسية، والجهات المانحة، ومؤسسات تمويل التنمية، وبنوك التنمية الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والأعضاء الجدد في البرنامج.

وغير بعيد عن هذا الإطار، تلقّى التعاون العربي الأفريقي دفعة كبيرة من خلال توقيع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مذكرة تفاهم شاملة مع البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير وهو مؤسسة رائدة متعددة الأطراف لتمويل التجارة الإفريقية.

وبموجب مذكرة التفاهم هذه، سيتعاون الجانبان لتعزيز تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول العربية

عمليات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات الأخيرة مع شركاء برنامج جسور التجارة العربية والأفريقية في مصر

NHSO/ SOE Project Finance

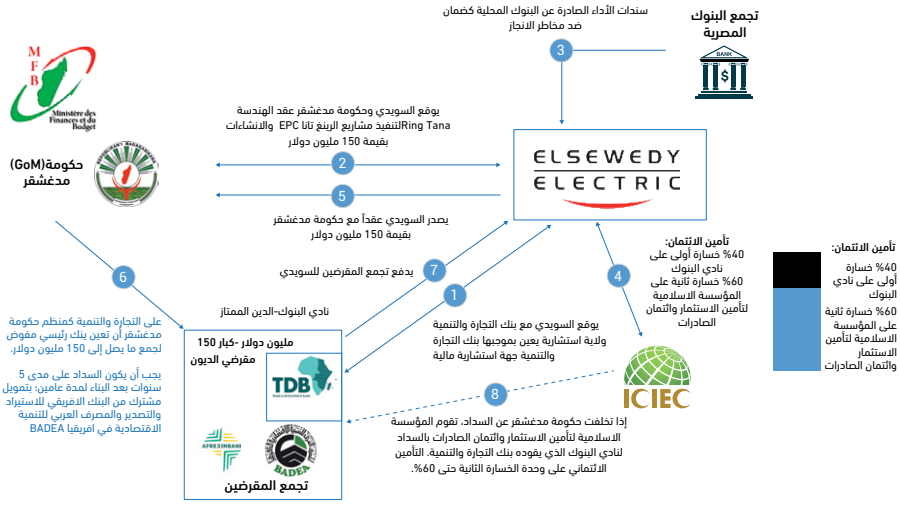

NHSO/ SOE Trade Finance

المصدر: المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات - أبريل 2022

والأفريقية، وتعزيز الدعم وتبادل المعلومات لشركاتهما الباحثة عن فرص في الأسواق الإقليمية.

وتتضمن مذكرة التفاهم أيضًا التعاون في تقاسم المخاطر وتعزيز الائتمان إما على أساس ثنائي أو من خلال منصة الضمان المشترك من أجل إفريقيا فيما يخص التجارة، وتمكين الاستثمار من وإلى أفريقيا، والتعاون في هياكل التمويل المبتكرة مثل إنشاء الصكوك، وتمويل شركات الطيران، وتسهيلات تمويل مواجهة آثار تغير المناخ. كما تشمل أيضًا عرضًا من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لتقديم التأمين الائتماني للبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير لتغطية أعمال تأمين خطاب الاعتماد من خلال إصدار بوليصة تأمين الاعتماد المستندي؛ وتوفير تعزيز الائتمان لدعم القروض المشتركة للبنك الأفريقي للاستيراد والتصدير من مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛ وتعاون المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات مع قطاع خدمات إدارة التأمين في البنك (أفريكس إنشور) في مجال ضمان الاكتتاب، وإعادة التأمين، وتمرير التأمين.

وبموجب مذكرة التفاهم هذه يقوم البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير بالترويج لخدمات تأمين الاستثمار التي تقدمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بين الشركات والمستثمرين الذين يستثمرون في الدول الأعضاء من إفريقيا؛ وتقديم الدعم الاستشاري المباشر لمشاريع دخول / توسيع السوق الخاصة بأعضاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والتعريف الافتراضي بالشركات المرتبطة بالمؤسسة أو شركاء المشاريع المشتركة المحتملين في الدول العربية الأفريقية.

تعمل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أيضًا على تعزيز التجارة والاستثمار في إفريقيا من خلال عملياتها التجارية العادية، بما في ذلك تسهيلاتها للتمويل، والتأمين، وإعادة التأمين، والضمانات.

في عام 2020 ، جرى توجيه 3,492 مليون دولار أمريكي (35.31٪ من الإجمالي) من الأعمال المؤمن عليها إلى الدول الأعضاء في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

تعتبر التطورات والمستجدات المذكورة أعلاه مكونات أساسية لاستراتيجية ترسيخ موقع مصر كبوابة للأعمال والاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وقد عبر أسامة القيسي، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، عن ثقته في أن مذكرة التفاهم مع البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير "ستعزز علاقاتنا الجيدة الحالية مع البنك للوصول إلى هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز التجارة العربية الإفريقية ما بين الدول الأعضاء المشتركة لكلا الكيانين بالاستفادة من الحلول المجربة لتقليل المخاطر وتعزيز الائتمان التي تقدمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات".

وبدوره، شارك البروفسور بينيدكت أوراما الشعور الذي عبر عنه القيسي بقوله :

"لقد جمعتنا والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات علاقات بناءة ومثمرة منذ مدة، ويسعدني أن تعاوننا هذا قد جرى إضفاء الطابع الرسمي عليه الآن من خلال مذكرة التفاهم هذه. مع استمرار البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير في توسيع أنشطته لتسريع مشاركة إفريقيا في سلاسل القيمة العالمية، ستتعمق الروابط التجارية والاستثمارية أكثر مع العالم العربي وستغدو أكثر أهمية من أي وقت مضى".

دراسات الحالة

أحدث تسهيلات التمويل الأخضر المقدمة من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات للمشاريع في مصر

التغطية التأمينية لتسهيلات القروض المشتركة لوزارة المالية المصرية والخاصة بالمشاريع الخضراء (بوليصة عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية)

البلد	مصر
حجم المشروع	56 مليون دولار أمريكي
المدّة	3 سنوات
المنتج	بوليصة تأمين مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
العميل	مؤسسة ميتسوي سوميتومو المصرفية (SMBC)
السياق	مشاركة مؤسسة ميتسوي سوميتومو المصرفية في قرض مشترك بقيمة 3 مليار دولار أمريكي لوزارة المالية المصرية لتمويل المشاريع الخضراء
دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بوليصة عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية بمبلغ 56 مليون دولار أمريكي تغطي مشاركة مؤسسة ميتسوي سوميتومو المصرفية في القرض المشترك الأخضر بقيمة 3 مليار دولار أمريكي والذي رتبته "شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال" و"بنك أبوظبي الأول" لصالح وزارة المالية المصرية.
أهداف التنمية المستدامة	الهدف 7 - طاقة نظيفة وبأسعار معقولة. الهدف 6 - المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي.
الأثر التنموي	• تعتبر مصر من الدول شديدة التأثر بتأثيرات تغير المناخ، وبذلك تُعد مشاريع التكيف مع المناخ التي تهدف إلى زيادة القدرة على الصمود والتكيف أمرًا حيويًا للغاية لهذا البلد. • من المتوقع أن يكون للمشروعات الخضراء المؤهلة تأثير إيجابي كبير على البرامج البيئية والاجتماعية في مصر. • تشمل المشاريع محطات تحلية مياه البحر ذات التقنيات الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة والتي تقلل من استهلاك المياه أو تحسن كفاءة الموارد، مثل التجميع أو المعالجة أو إعادة التدوير أو إعادة استخدام المياه أو مياه الأمطار أو مياه الصرف الصحي. • سيحصل 1.2 مليون نسمة في أربع محافظات مصرية على خدمات صرف صحي أفضل عند الانتهاء من مشروع البنية التحتية للصرف الصحي.
النتائج الرئيسية	• توفر هذه المشاريع فرص عمل للسكان المحليين على اعتبار أن تنفيذها يتطلب قوى عاملة. • التأثير المحتمل للمشاريع المقترحة هو أنها ستمكن من إدارة تغير المناخ في مصر بشكل أفضل. • من المرجح أن تساهم المشاريع في تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة؛ المياه النظيفة والصرف الصحي. • تشمل المشاريع إقامة بنية تحتية لنقل ومعالجة مياه الصرف الصحي.

التغطية التأمينية للاستثمار في الأسهم في مشروع الطاقة الشمسية في أسوان، مصر (بوليصة التأمين ضد المخاطر السياسية)

البلد	مصر
حجم المشروع	68 مليون دولار أمريكي
المدّة	7 سنوات
المُنتج	بوليصة تأمين الاستثمار الأجنبي (FIIP) للأسهم
العميل	ألكزار إنرجي
السياق	بناء وتشغيل أربع محطات للطاقة الشمسية بقدرة 50 ميجاوات لتزويد الشبكة الوطنية المصرية بالكهرباء بموجب اتفاقية شراء الطاقة لمدة 25 عامًا، ويقع المشروع في مجمع بنبان للطاقة الشمسية بأسوان.
دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات غطاء تأمينيًا ضد الإخلال بالعقد وبوليصة تأمين ضد المخاطر السياسية للأسهم للمستثمر المقيم في الإمارات العربية المتحدة عن استثماره في مجمع بنبان للطاقة الشمسية.
الأثر التنموي	عزز دعم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر وأمن الطاقة فيها مع التركيز على دعم تطوير قطاع الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة في البلاد.
النتائج الرئيسية	تنمية بلد عضو وتعزيز أمن الطاقة فيه.

المصدر: المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ابريل 2022.

مقابلة
بنديكت أوراما،
رئيس ورئيس مجلس إدارة البنك

بناء اقتصاد قاري أفريقي قادر على تحمل الصدمات العالمية

يعتبر البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير المؤسسةُ الرائدة لتمويل التجارة الإفريقية متعددة الأطراف، وتتمثل مهمته في تيسير التجارة بين البلدان الأفريقية ضمن أفريقية وخارجها وتعزيزها والتوسع بها. ولعب هذا البنك دوراً مهماً في التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 على التجارة وكذلك الاضطرابات التي سببتها الحرب في أوكرانيا. كما يعتبر هذا البنك داعماً قوياً لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية وبرنامج جسور التجارة العربية الأفريقية لدفع التجارة البينية وتدفقات الاستثمار بين الدول العربية والأفريقية. وهنا يناقش

البروفيسور بنديكت أوراما، رئيس ورئيس مجلس إدارة البنك، تأثير الجائحة وأزمة أوكرانيا على الاقتصادات الأفريقية والتجارة والاستثمار فيها وإمكانية العلاقات التجارية والأعمال التجارية الأفريقية مع دول منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك دور تجارة الدول الإسلامية وتمويل البنية التحتية بما في ذلك الصكوك الإسلامية، وأخيراً أهمية إزالة المخاطر وحلول تعزيز الائتمان لتمويل التجارة والاستثمار.

التركيز على مصر: تواجه الاقتصادات الأفريقية كغيرها من الاقتصادات في جميع أنحاء العالم عدداً لا حصر له من التحديات، من بينها صدمات أسعار السلع الأساسية في أعقاب الحرب في أوكرانيا والانخفاض الكبير في عائدات السياحة وتعطيل سلاسل التوريد وتصنيع الصادرات بسبب تأثير الجائحة. كما أن هناك انخفاضات مفاجئة في التدفقات المالية، ويشمل ذلك انخفاضاً في التجارة وتمويل المشاريع وتحويلات المهاجرين والمحافظ الاستثمارية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كيف تتعامل دولكم الأعضاء مع الجهود المستمرة لإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر إنصافاً ومرونة في تعافيها الاجتماعي والاقتصادي؟

البروفيسور بنديكت أوراما: مثّل العامان الماضيان تحدياً كبيراً للاقتصادات الأفريقية، إذ اندلعت الحرب في أوكرانيا بينما كانت القارة تخرج من جائحة كوفيد-19، مما زاد من سوء التحديات العديدة التي ذكرتها في السؤال. ويقع نهج أفريقيا في التعامل مع هذه المشكلات في شقين.

أولاً، تتعامل دولنا الأعضاء مع التداعيات قصيرة المدى لجائحة كوفيد-19، إذ قمنا بتأمين الوصول إلى الإمدادات الطبية والغذائية الأساسية من خلال إطلاق مرفق التخفيف من تأثير الجائحة على التجارة، وساعدنا القارة في التعامل مع الظروف المالية المشددة من خلال توفير 7 مليار دولار أمريكي للبنوك المركزية والبنوك التجارية التابعة للحكومات الأفريقية للوفاء بالتزامات الديون المستحقة.

وكذلك أطلق البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير برنامج "تمويل التجارة في أفريقيا للتخفيف من أثر أزمة أوكرانيا" للتعامل مع تأثير الأزمة الأوكرانية على البلدان الأفريقية. ويتيح برنامج "تمويل التجارة في أفريقيا للتخفيف من أثر أزمة أوكرانيا" للدول الأفريقية استيراد السلع الأساسية، بما في ذلك الأسمدة والوقود والمواد الغذائية مثل القمح.

كما أننا نعمل مع دولنا الأعضاء من أجل تعزيز مرونتها وتنويع مصادر نموها لمواجهة تداعيات الأزمات. وفي هذا الصدد، يدعم البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير الجهود المبذولة للتنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي مع التركيز على الأهداف الإنمائية طويلة الأجل، بما في ذلك تعزيز التجارة العابرة للحدود، لاسيما في سياق اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، وبناء البنية التحتية المحلية والإقليمية وجذب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي سيؤدي بالتالي إلى القضاء على الفقر.

ونحن نقدم أيضاً الدعم الضروري لدولنا الأعضاء من خلال مجموعة واسعة من البرامج الممولة وغير الممولة التي تستجيب لاحتياجاتها التجارية واحتياجات تمويل المشاريع. كما إن النمو المخطط له في ميزانيتنا العمومية للسنوات الخمس المقبلة يشهد على دعمنا الثابت للتطلعات الإنمائية طويلة الأجل للبلدان الأفريقية.

ظلت نسبة التجارة بين بلدان إفريقيا ثابتة عند حوالي 17% من إجمالي تجارة القارة خلال السنوات السبع الماضية. ما مدى ثقتك في أنه سيكون هناك جاذبية أكبر في هذا الصدد مع انطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع مصادقة المزيد من الدول على اتفاقية الانضمام؟

نحن في البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير نعتقد اعتقاداً راسخاً أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ليست مجرد اتفاقية تجارية ولكنها مبادرة قارية تهدف إلى إحداث تحويل في هيكلية الاقتصاد الأفريقي وبناء اقتصاد أفريقي مرن. كما أن التفاؤل بشأن آفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مدفوع بالعديد من القوى الأساسية التي ستحفز تحقيق أهداف اتفاقية التجارة الحرة، بما في ذلك الإرادة السياسية القوية بين الحكومات الأفريقية لرسم مسار جديد للاعتماد الاقتصادي على الذات. وينعكس ذلك في السرعة التي تصادق بها الدول الأعضاء على الاتفاقية. ويشكل وجود المؤسسات المالية الأفريقية متعددة الأطراف والتزامها بدعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عنصراً أساسياً آخر في ذلك. وهذا هو السبب في وجود البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد في طليعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير عضوٌ في برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية الذي أغلق حوالي 5.6 مليار دولار من المعاملات في العقد الماضي، لاسيما في إنشاء الصفقات والتمويل المشترك والدعم الفني والخبرة والحلول المخصصة لتخفيف المخاطر لزيادة المعاملات المصرفية. إن إمكانات التعاون التجاري والاقتصادي العربي الأفريقي أعلى بكثير، فما هي التدابير الإضافية التي يجب اعتمادها لتسريع هذه الإمكانية وتحقيقها؟

يجب أن نبني بقوة على نجاحات برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية من خلال تعميق التجارة وتمويل المشاريع ومبادرات المساعدة الفني، بالإضافة إلى الخروج بمنتجات مبتكرة تدعم التجارة بين البلدان الأفريقية والتجارة العربية الأفريقية بشكل مباشر. لذلك يجب علينا إنشاء برامج تمويل تجاري مخصصة من شأنها زيادة تدفق التجارة والاستثمار بين الدول العربية والأفريقية.

يعد مرفق الاستجابة التعاوني لكوفيد-19 الذي تبلغ قيمته 1.5 مليار دولار أمريكي، والذي وظفناه بشكل جماعي لدعم الاقتصادات الأفريقية في ذروة أزمة كوفيد-19 في عام 2020، مثالاً ممتازاً لما هو ممكن. نحتاج أيضاً إلى حشد الموارد من مؤسسات الدول الأعضاء والوكالات المانحة لتعزيز هدف برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية ولزيادة دعم الفرص الجديدة. كما أننا بحاجة إلى دعم وتسويق منتجات معلومات التجارة الرقمية والاستثمار لتوفير الامتثال المطلوب، ومعرفة العملاء، ومعلومات التجارة والاستثمار، من بين أمور أخرى، بالنسبة للمستثمرين العرب المحتملين لإطلاق العنان للفرص السائدة في القارة الأفريقية. ونحن بحاجة إلى إنشاء سوق (كالمنتديات والمعارض وما إلى ذلك) لتعزيز المشاركة بين مختلف أصحاب المصلحة في المنطقتين.

هل تحظى أفريقيا بما يكفي من التمويل التجاري والتأمين ودعم السياسات لمواجهة التحديات المذكورة أعلاه؟ هل يكتسب صندوق الضمان العربي الأفريقي المقترح من المؤسسة الإسلامية لتأمين

كما أننا نعمل مع دولنا الأعضاء من أجل تعزيز مرونتها وتنويع مصادر نموها لمواجهة تداعيات الأزمات

> **تتيح لنا الشراكة بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير جذب الدعم الذي تشتد الحاجة إليه لتسريع مشاركة إفريقيا في سلاسل القيمة العالمية، وتُوفر فرصة لنمو الروابط التجارية والاستثمارية بين إفريقيا والعالم العربي**

الاستثمار وائتمان الصادرات لحشد الأموال وزيادة القدرة على تخفيف المخاطر وضمان التسعير الشامل الأمثل للمعاملات مزيداً من الأهمية؟

أظهر منشور صادر عن شركة بيكر ماكنزي في أيار 2022 أن فجوة تمويل التجارة في إفريقيا ما تزال واسعة بشكل ملحوظ، حيث تجاوزت 90 مليار دولار أمريكي، وأن معدلات مشاركة البنوك الأفريقية في مجال تمويل التجارة آخذة في الانخفاض بوتيرة سريعة. كما أن أسواق الضمان والتأمين التجاري ما تزال غير متطورة لتوفير أنواع الحماية التي يحتاجها التجار والبنوك التجارية لتوفير التمويل للتجارة العابرة للحدود. ولذلك فإن أفريقيا لا تحصل على إمدادات كافية لأن المؤسسات المالية غير قادرة على تلبية الفرص المتزايدة التي تكثر بسبب عدم وجود رأس مال كافٍ. هناك أيضاً نفورٌ من المخاطرة في قطاعات معينة.

هناك حاجة إلى رسملة مناسبة للمؤسسات المالية للاستجابة لفجوة تمويل التجارة واحتياجات البنية التحتية في القارة. علاوة على ذلك يجب أن تكون المؤسسات، مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد وغيرهما من المؤسسات التي تركز على إفريقيا، قادرة على دعم المؤسسات المالية لإقراض القطاعات الحيوية التي ستقود النمو من خلال توفير الضمانات والتأمين، واللذين سيكونان بمنزلة أداة لإزالة المخاطر وإطلاق العنان للقدرات.

يعتبر صندوق الضمان الأفريقي أداةً جيدة لذلك؛ لأنه سيخدم غرض تخفيض الأقساط بالإضافة إلى السعر الإجمالي الذي تفرضه كيانات الضمان / التأمين بالإضافة إلى توفير تغطية الخسارة الأولى والثانية على المعاملات، وبالتالي دعم تدفقات الاستثمار إلى القطاعات الهامة، مما سيؤدي إلى نمو وتنمية الاقتصاديين في القارة الأفريقية.

يتمتع البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير بتعاون قوي مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وخاصة مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ووكالة ائتمان التصدير والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وذراع التمويل التجاري لديها. هل ترى أن هذا التعاون يمكن أن ينتقل إلى مستوىً أفضل؟ ما مدى أهمية مؤسسات التمويل الإسلامي، مثل قروض المرابحة والمبيعات بالتقسيط، كجزء من مزيج التمويل الخاص بكم؟

لقد أنشأنا شراكة قوية مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبلغت هذه الشراكة ذروتها في العديد من المرافق. لقد تلقينا دعماً بمبلغ 600 مليون دولار أمريكي من قبل كيانات مثل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وإن المناقشات جارية لتوسيع هذه الموارد. ولدينا إيمان بأن هذا التعاون استراتيجيٌّ لأنه يمثل مصدر تمويلٍ فريد للبنك، مما يوفر التنوع المطلوب في ميزانيتنا العمومية. ومن بين المزايا الأخرى هناك المعرفة المتزايدة بالتمويل الإسلامي وتوفير مزيد من المرونة للبنك من حيث عروض المنتجات لعملائنا. كما قمنا ببناء علاقة قوية مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، ونقوم من خلالها بتدريب موظفينا على الجوانب الأساسية للخدمات المصرفية الإسلامية، كما تدعمنا المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات كذلك في هذا المجال. وإن الخطط جارية للتعاون مع معهد البنك الإسلامي للتنمية لتوسيع بناء القدرات.

قامت العديد من المؤسسات الإفريقية، ومن بينها مؤسسة أفريقيا المالية، بإصدار الصكوك كجزء من أدواتها لجمع التمويل. فهل إصدار الصكوك موجود في خطط البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير المستقبلية لجمع التمويل من حيث زيادة رأس المال وتمويل بعض برامجكم في تيسير التجارة والرقمنة؟

نعم، إن إصدار الصكوك مُدرَجٌ في خططنا المستقبلية لجمع التمويل لأنها توفر مزيداً من التنويع في مزيج التمويل لدينا، بما في ذلك المرونة في تقديم حلول تمويل تجاري جديدة لعملائنا، لاسيما أولئك الذين يحتاجون إلى منتجات تمويل إسلامي.

يميل تأمين ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار لأن يكون غير متطور في العديد من الأسواق الناشئة، ويرجع ذلك جزئياً إلى تطور هذه الثقافة، كما أن العديد من البلدان ليس لديها وكالات ائتمان تصدير وطنية. وتم مؤخراً توقيع مذكرة تفاهم واسعة النطاق مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، فما هي أولويات هذه الاتفاقية؟

تتيح لنا الشراكة بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير جذب الدعم الذي تشتد الحاجة إليه لتسريع مشاركة إفريقيا في سلاسل القيمة العالمية، وتُوفر فرصة لنمو الروابط التجارية والاستثمارية بين إفريقيا والعالم العربي. بموجب شروط مذكرة التفاهم الموقعة بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات و البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير ، تتعاون المؤسستان في ترتيبات تحمّل المخاطر ومبادرات تطوير الأعمال المشتركة وحشد الأموال وتبادل المعلومات وبناء القدرات لتعزيز التجارة وتدفقات الاستثمار بين الدول العربية والأفريقية. ومن شأن هذا التعاون أن يعزز قدرة البنك في برنامج تيسير التجارة لدينا لتحسين رأس المال وتخفيف المخاطر الإجمالية للتعاملات. بالإضافة إلى ذلك، تُمكّن مذكرة التفاهم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من الوصول إلى المنصات الرقمية للبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير لتعزيز التجارة العربية الأفريقية.

أطلق كل من البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا مشروع COPREFA بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي لدعم الاقتصادات الأفريقية بمساعدة مالية سريعة للحد من تأثير الجائحة. وتوقّع صندوق النقد الدولي أن تكون أفريقيا جنوب الصحراء هي الأبطأ في التعافي من آثار الجائحة. هل ستقومون بزيادة تمويلكم الخاص بالاستجابة للجائحة للدول الأعضاء وتجديده؟

إن لجائحة كوفيد-19 وآثارها تبعاتٍ قصيرة وطويلة الأمد على الاقتصادات الأفريقية، ويتم توسيع الإغاثة والدعم المقدمين من COPREFA لدعم جهود التعافي في القارة بشكل أكبر بما أن هذان البلدان تركزان الآن على التعافي من الجائحة. علاوة على ذلك، ظهرت أزمة أوكرانيا وخلقت تحديات جديدة يجب علينا جميعاً التعامل معها. واستجاب البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد لها من خلال إطلاق برنامج "تمويل التجارة في أفريقيا للتخفيف من أثر أزمة أوكرانيا" بقيمة 4 مليارات دولار أمريكي.

ستستضيف مصر مؤتمر قمة المناخ السابع والعشرين في نوفمبر. سيؤثر تحقيق العمل المناخي وأهداف أهداف التنمية المستدامة على البلدان الأفريقية بشدة نظراً لأن العديد منها منتجٌ للسلع الأساسية، ويُنتظر من جميع القطاعات المساهَمة في الانتقال إلى الطاقة النظيفة. كيف ساهمت الدورة التجارية وما الذي يمكن أن تسهم به في تحسين البصمة الكربونية؟

يوفر مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرين لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ الذي ستستضيفه مصر منصة أخرى لأفريقيا لمراجعة آثار تغير المناخ على القارة. وعلى الرغم من أن أفريقيا ما تزال الأقل انبعاثاً للكربون إلا أن تأثيرات تغير المناخ أكثر انتشاراً في القارة مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. ويتضح هذا من خلال المظاهر المادية والاقتصادية لعواقب تغير المناخ في أجزاء عديدة من القارة في شكل حالات الجفاف وارتفاع مستويات سطح البحر وارتفاع درجات الحرارة وانخفاض الإنتاج الزراعي، وما إلى ذلك.

وكان الدفع من أجل الانتقال إلى مصادر طاقة أنظف مطلباً قطاعياً متعدداً. ومع ذلك هناك المزيد من التركيز على قطاعي السلع والوقود الأحفوري اللذين تعتمد عليهما اقتصادات أفريقيا في معيشتها. ويقع الوقود الأحفوري والبلدان الغنية بالسلع الأساسية والبلدان المعتمدة عليها في إفريقيا في قلب النقاش حول تحول الطاقة، وذلك نظراً لكونهم مساهمين مهمين في إجمالي انبعاثات الكربون في القارة. في الواقع هناك

> **في الواقع هناك فرص لمواجهة تحديات انبعاثات الكربون باستخدام وسائل التدخلات المصممة لدفع أفريقيا إلى التعافي الكامل ووضع القارة على طريق التنمية المستدامة.**

فرص لمواجهة تحديات انبعاثات الكربون باستخدام وسائل التدخلات المصممة لدفع أفريقيا إلى التعافي الكامل ووضع القارة على طريق التنمية المستدامة.

وهذا في المقام الأول نتيجةٌ للعلاقات المتبادلة بين الدورات التجارية والانبعاثات، إذ تميل الانبعاثات إلى الزيادة في فترات التوسع الاقتصادي أو نمو الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح أثناء الانكماشات. لذلك يجب أن تراعي استراتيجيات دعم تعافي القارة وتحسين النمو الاقتصادي وتقليل انبعاثات الكربون أولويات التنمية في القارة. ويجب أن تؤخذ الاعتبارات المناخية في الحسبان حيث تعمل القارة على إيجاد طرق لتحسين النمو وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. يمكن أن يكون هذا في شكل تمويل تطوير البنية التحتية المستدامة والاستثمارات المصممة لضمان الأمن الغذائي وكفاءة الموارد وغيرها من المشاريع التي تعزز رفاه سكان القارة.

بينما تستعد إفريقيا لمناسبة مؤتمر قمة المناخ السابع والعشرين في مصر في وقت لاحق من شهر نوفمبر، هناك حاجة إلى تضافر الجهود بين دول القارة وشركاء التنمية لتنسيق استجابة إفريقيا لأجندة تغير المناخ من خلال تقييم التكاليف والفوائد والاتفاق على مسار مناسب لتمويل برنامج التحول في مجال الطاقة، لاسيما بالنسبة للبلدان المعتمدة على إنتاج السلع الأساسية.

من الآن فصاعدا، ما هي أولويات التخفيف التي سيقوم بها البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير - على مدى السنوات القليلة المقبلة، لاسيما فيما يتعلق بالآثار المستمرة للوباء، وأزمة الديون السيادية المتزايدة التي تواجه البلدان الأعضاء، وتأثيرات الحرب في أوكرانيا على أسعار السلع الأساسية، لاسيما الطاقة والحبوب؟

اكتسب البنك منذ إنشائه خبرة في تقديم وتنفيذ برامج عاجلة ومرافق وتدخلات طارئة متعددة. كل ذلك كان استجابة للعديد من الأزمات التي تحدث على نطاق عالمي والتي بدورها تؤثر بشكل سلبي على الاقتصادات الإفريقية. هذا وقد نجح البنك في استخدام وتسهيل مرفق السيولة التجارية لمواجهة التقلبات الدورية ((COTRALF ومرفق التخفيف من أثر الجائحة على التجارة (PATIMFA) وذلك على التوالي في عامي 2015 و2020 والتي كانت في الأساس أدوات لإدارة الأزمات لدعم البلدان الأعضاء.

تم طرح مرفق السيولة التجارية لمواجهة التقلبات الدورية ((COTRALF في عام 2015 وذلك من أجل تجنب حالات التخلف عن سداد الديون التجارية الناشئة عن الانهيار في أسعار السلع الأساسية ذات الأهمية التجارية لأفريقيا. كل ذلك كان من أجل مساعدة البلدان الأعضاء والبنوك المركزية على الوفاء بطلبات الاعتماد المستحقة والتزامات سداد الديون التجارية الأخرى لكي يتسنى لهذه البلدان أن تتكيف بطريقة منظمة. كان الطلب مرتفعًا في جميع البلدان الأعضاء، حيث أنفق البنك أكثر من 10 مليار دولار أمريكي خلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى2017. وتأكيدًا على أهمية البنك للبلدان الأعضاء، تم إطلاق مرفق التخفيف من أثر الجائحة على التجارة (PATIMA) بعد تسعة أيام فقط من إعلان كوفيد-19 وباءً من قبل منظمة الصحة العالمية في مارس 2020، وذلك لتقليل الآثار الصحية والاقتصادية للوباء على البلدان الإفريقية والمساهمة في التعافي الاقتصادي السريع. كما قام البنك بصرف أكثر من 8.23 مليار دولار أمريكي بموجب مرفق التخفيف من أثر الجائحة على التجارة في نهاية ديسمبر 2021.

وفي نفس السياق، قدم البنك "برنامج تمويل التجارة لإفريقيا للتكيف مع الأزمة الأوكرانية (UKAFPA) " وذلك كمساهمة من البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير للتخفيف من الآثار السلبية المباشرة على الاقتصادات الإفريقية الناجمة عن الأزمة الأوكرانية، والتي أدت بدورها إلى ارتفاع مفاجئ في أسعار الغذاء والوقود والأسمدة والسلع الأخرى بالإضافة إلى انخفاض كبير في عائدات السياحة وزيادة الضغط على الموازين المالية العامة والحسابات الجارية للبلدان الأفريقية. لدى البنك أكثر من 15 مليار دولار أمريكي من الطلب الإجمالي، تم استلام ما يقارب من 9 مليار دولار أمريكي في طلبات محددة اعتبارًا من 31 مارس 2022، وتمت علمية الصرف بالفعل.

نظرًا لتواتر هذه الصدمات الخارجية، يقوم البنك بوضع اللمسات الأخيرة على برنامج مخصص لتخفيف آثار الأزمات في حالات الطوارئ والذي يركز على الأزمات الطارئة، بما في ذلك الأوبئة التي تؤثر سلبًا على الاقتصادات الإفريقية. عند تطبيق هذا البرنامج المعتمد مسبقًا، سيتمكن البنك من الاستجابة بشكل أسرع لأي أزمة طوارئ مهما كانت طبيعتها من أجل تجنب أو تخفيف آثار مثل هذه الأزمات الطارئة بشكل كبير بالإضافة إلى دعم الدول الأعضاء للتكيف بطريقة منظمة.

أثناء التعامل مع الصدمات الحالية، تتمثل أولوية البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير في المساعدة في بناء اقتصاد إفريقي مرن في مواجهة الصدمات العالمية. هذا هو السبب الذي يدفع البنك أن يعطي الأولوية لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية. ستساعد هذه الاتفاقية على توسيع التجارة بين البلدان الأفريقية، وتنويع الاقتصادات، وزيادة حجم ونطاق الاقتصادات، وتحقيق التصنيع بقيادة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. كل هذا سيساعد إفريقيا في الحصول على بعض الاستقلال الاقتصادي وتقليل من تأثير الصدمات العالمية على الاقتصاد الأفريقي.

تعد مجموعة عروض المنتجات التجارية بين البلدان الإفريقية التي يقدمها البنك، ومبادرات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بما في ذلك بوابة التجارة الإفريقية، وضمان العبور، ومرفق التكيف، من بين الأشياء التي تم إنشاؤها لمساعدة القارة على تحقيق رؤيتها على المدى المتوسط إلى الطويل. إن الشراكات الدولية القوية لها نفس الأهمية في تحقيق أهداف السوق الإفريقية المتكاملة. لذلك، سيكون التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أمرا بالغ الأهمية للاستفادة من الموارد القارية والعالمية لتعزيز تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

"العودة إلى الأسلاف"
طموح التجارة المصرية

مع إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

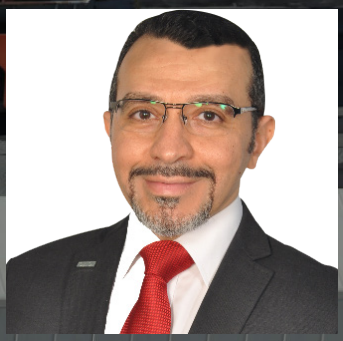

ناقش معتز زوام مكتتب تأمين رئيسي، شعبة التأمين على المخاطر السيادية في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، الإصلاحات الهيكلية اللازمة لمصر لزيادة إمكاناتها التصديرية خاصة في أسواق البوابات الجديدة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لخدمة الاقتصاد من خلال زيادة خلق فرص العمل والإنتاجية وتضييق نطاق العجز التجاري المزمن في البلاد.

في 21 مارس 2022 انخفض الجنيه المصري بنحو 17% مقابل الدولار. كان الدافع الرئيسي وراء انخفاض قيمة العملة هي الحرب الروسية الأوكرانية والضغوط التضخمية العالمية على سلسلة التوريد الغذائي وأسعار النفط والغاز. ومع ذلك، فإن السبب الجذري للمشكلة هو العجز التجاري المزمن في مصر، حيث نمت الواردات بمعدل أسرع من الصادرات، ويرجع ذلك أساسًا إلى ارتفاع السلع الاستراتيجية مثل واردات البترول والقمح.

لا تزال مصر تسجل عجزا تجاريا منذ عام 2004، حيث بلغ إجمالي الصادرات المصرية 3.9 مليار دولار في فبراير 2022 بينما سجل إجمالي الواردات 6.4 مليار دولار، مسجلا عجزا تجاريا قدره 2.5 مليار دولار. يحتاج البلد على هذا النحو إلى تأمين المزيد من العملات الأجنبية من خلال دعم الصادرات وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. إن لمصر تاريخ طويل وعميق مع إفريقيا يقوم على العلاقات الثقافية والدينية والتجارية والجغرافية على مر الزمن. تعود هذه العلاقة إلى العصر الفرعوني. وصفت الملكة المصرية حتشبسوت رحلتها إلى بونتلاند بأنها "العودة إلى الأسلاف."

مصر وإفريقيا هما شبكة بشرية واحدة مستمرة. لا يوجد تناقض عندما نقول إن المصريين عرب أو أفارقة. لقد ارتبطت مصر عبر التاريخ بإفريقيا. إنه تاريخ يمتد إلى المستقبل. خلال العصر الإسلامي، اتخذت العلاقات المصرية الإفريقية بعدًا مهمًا حيث أتى العديد من الأفارقة للدراسة في جامعة الأزهر، ومنهم ابن خلدون من تونس، والجبرتي من إثيوبيا، والزلاعي والحراري من الصومال، والتكروري من غرب إفريقيا والعديد من الأخرين.

ويبقى السؤال هو كيف يمكن لمصر سد فجوة التمويل التجاري، وكيف تنجح مصر في اختراق الأسواق الدولية، وما هي الدول التي يمكن أن تكون الخيار الأفضل للصادرات المصرية؟ ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تركز مصر على المنتجات والصناعات التي يمكن فيها إنشاء واستدامة القدرة التنافسية وحيث يمكن تحديد الأسواق ذات الإمكانات الكبيرة للنمو.

هذا ويعكس الموقف الخارجي للتقرير الاقتصادي لمصر والذي نشره البنك المركزي المصري في الفترة الممتدة ما بين يوليو 2020 إلى مارس 2021 أن إجمالي الصادرات المصرية إلى الدول الأفريقية (غير العربية) لا يمثل سوى 2.1% من إجمالي الصادرات. كما ويتركز سوق التصدير في مصر بشكل كبير، حيث تذهب 55% من الصادرات إلى عشر دول وهي (الإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وسويسرا، والمملكة العربية السعودية، والهند، وإيطاليا ، وألمانيا ، وتركيا).

الميزان التجاري المصري الشهري 2012-2022

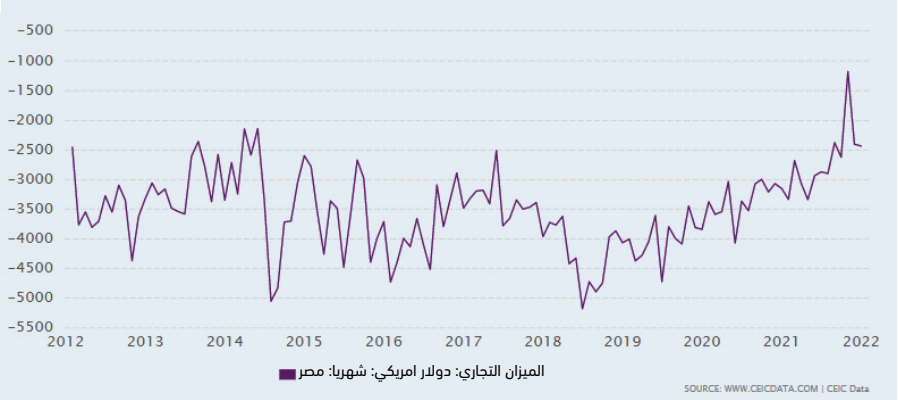

اتجاه الصادرات المصرية 2020-2021

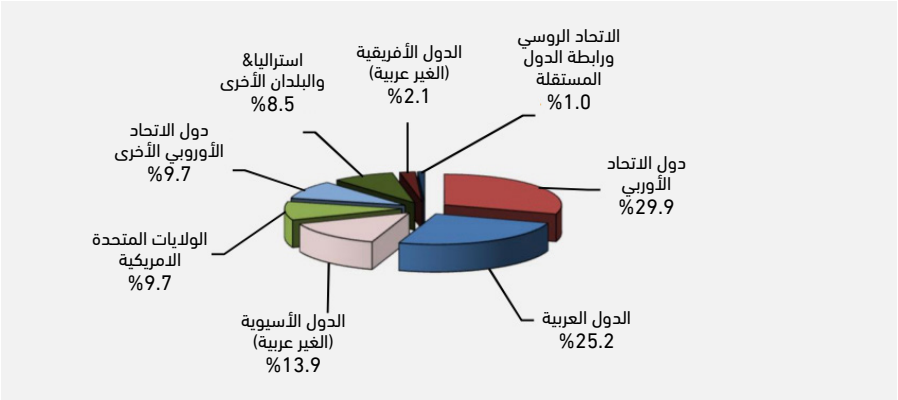

المصدر: البنك المركزي المصري، المركز الخارجي للاقتصاد المصري (يوليو / مارس 2021/2020)

إذن، هل يمكن أن تكون القارة الإفريقية بمنزلة بوابة الأسواق المحتملة لمصر؟

تعد مصر جزءًا من اتفاقيات تجارية واستثمارية مختلفة مثل اتفاقية أغادير، وجمعية تجارة الحبوب والأعلاف (GAFTA) ، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)، واتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA).

وفقًا لمؤشر الأونكتاد البحري، تعد مصر ثاني أكثر البلدان ارتباطًا في إفريقيا (بعد المغرب) وتأتي في المرتبة 22 على أنها الأكثر ارتباطًا في العالم. ومع ذلك، شكلت إفريقيا 15.4% فقط من صادرات مصر بين 18-2020.

قامت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بإجراء تحليل شامل لإمكانية التصديرمن مصر إلى إفريقيا، وقامت باقتراض سيناريوهات مختلفة. كشفت الدراسة أن الصادرات المصرية إلى إفريقيا يمكن أن تزيد بشكل كبير (21% 30-%) وذلك يعتمد على الطموح بتحقيق استراتيجية تحرير الاقتصاد والتجارة. من المحتمل أن تكون هذه الزيادة أكثر وضوحًا في قطاعي الزراعة والغذاء، يليهما القطاعات الصناعية.

يمكن أن تزيد صادرات مصر إلى بقية إفريقيا بأكثر من 25% في المنسوجات والملابس، والجلود والخشب والورق والآلات والمركبات ومعدات النقل (للقطاعات الصناعية) وبنسبة تزيد عن 25% في الحبوب والألياف النباتية والحليب ومنتجات الألبان والزيوت النباتية وكذلك منتجات اللحوم.

تدرك الحكومة المصرية الدور المحوري والعمق الاستراتيجي للأسواق القارية الإفريقية وأهمية تعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية. وبناءً عليه، اعتمدت الحكومة خارطة طريق لتطوير التجارة مع إفريقيا. لقد أدى انخفاض الجنيه المصري إلى ضغوط تضخمية كبيرة. إلى أن ذلك قد يشكل فرصة للمصدرين المصريين للاستفادة من الأسعار التنافسية لمنتجاتهم في الأسواق الدولية مع مراعاة تكاليف العمالة الرخيصة نسبيًا، والذي سيسمح لهم بتجنب المنافسة الشديدة، لاسيما من منافسيهم الصينيين.

تهدف الحكومة المصرية إلى زيادة صادراتها إلى إفريقيا من 5 مليار دولار أمريكي سنويًا لتصل إلى 10 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025. وتركز الاستراتيجية على تقديم الدعم والحوافز للمصدرين المصريين للأسواق الإفريقية. تتحمل الحكومة على

نجحت مصر في تطوير أحد الركائز الأكثر فاعلية لتعزيز التجارة والاستثمار من خلال إنشاء الأسس اللازمة وشبكات النقل (الطرق والسكك الحديدية والموانئ وغيرها) ومنشآت الطاقة. تتمتع مصر بموقع استراتيجي يربط بين إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط

سبيل المثال 80% من قيمة شحن البضائع المصرية في إفريقيا. بالإضافة إلى تمويل الصادرات الخاص والحوافز الضريبية لاستكشاف أسواق جديدة. إن تقديم المزيد من الدعم للشركات لزيادة نسبة المحتوى المحلي سيكون مفيدًا للغاية. بالإضافة إلى حوافز خاصة للقطاعات الجديدة ضمن برنامج دعم الصادرات، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية والأدوية، مع التركيز على الصناعات التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية.

علاوة على ذلك، نجحت مصر في تطوير أحد الركائز الأكثر فاعلية لتعزيز التجارة والاستثمار من خلال إنشاء الأسس اللازمة وشبكات النقل (الطرق والسكك الحديدية والموانئ وغيرها) ومنشآت الطاقة. تتمتع مصر بموقع استراتيجي يربط بين إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط. وقد منحها ذلك ميزة فيما يتعلق بالنقل البحري عبر قناة السويس، والتي تتعامل مع 7.5% من حركة النقل البحري العالمية.

ومع ذلك، يمكن لمصر اتخاذ العديد من الإجراءات الجديدة لتمكين القطاع الخاص وتعزيز قدرته على تشجيع التجارة والاستثمار. على سبيل المثال، تحتاج مصر إلى تطوير ودمج أنظمة المعلومات والخدمات اللوجستية للموانئ واعتماد التنسيق المناسب بين وسائط النقل المختلفة.

تحتاج مصر إلى المزيد من الاهتمام للتصنيع، وهو مادة وسيطة أساسية لقطاع التصدير. سيساعد هيكل التصنيع المحلي مصر على تلبية الاحتياجات المحلية للسكان، والحد من الاعتماد على الواردات وتوجيه الإنتاج الفائض للتصدير. يجب أن تركز مصر على إنتاج وتصدير المنتجات التي لها قيمة كبيرة في السوق المحلي والمرغوبة في الأسواق الإفريقية. سيحدث النمو في الصادرات ذات القيمة المضافة الأعلى مع زيادة التكامل الارتجاعي وتطوير القطاعات غير السلعية التي ستسمح لمصر بالانتقال إلى سلسلة القيمة العالمية التصنيعية.

لدى المصدرون المصريون فرصة ممتازة لاستكشاف أسواق إفريقية جديدة، مستفيدين من استراتيجية صفر كوفيد الصينية التي أعاقت الإنتاج والخدمات اللوجستية في داخل الصين وعبر موانئها. يتطلب تعزيز الصادرات المصرية بذل مزيد من الجهود في مجال بناء القدرات، وتحسين كفاءة ومهارات رأس المال البشري الذي يعمل في هذا المجال، وكذلك تحسين بيئة الأعمال، وتسهيل عملية التصدير للشركات.

يأتي نجاح مسار ترويج الصادرات المصرية في القارة الأفريقية من إتباع نهج مصمم وهادف. ويقوم هذا النهج على تقييم احتياجات كل دولة إفريقية مستهدفة والعمل على تلبية احتياجاتها. يحتاج المصدرون المصريون إلى التعاون وتبادل خبراتهم والدروس التي تعلموها لتحسين علاماتهم التجارية والوصول إلى أفضل رضا للعملاء.

التصدير هو حجر الزاوية لنمو الاقتصاد المصري واستقراره كما هو الحال بالنسبة لمعظم البلدان.

ويمكن أن تكون إفريقيا هي نقطة الانطلاق نحو زيادة كبيرة في الصادرات المصرية. في حين أن ترويج الصادرات هي عبارة عن مصفوفة معقدة تتطلب الكثير من التنسيق بين أصحاب المصلحة، إلا أن العوائد الاقتصادية والمالية من هذه العملية قد تكون مجزية. وتتمثل الفائدة الرئيسية من ذلك في تأمين العملة الصعبة اللازمة لشراء السلع الاستراتيجية للبلاد، وتغطية العجز التجاري، والسماح للمنتجات المصرية بالوصول إلى السوق الدولية والمنافسة فيها.

قطعت مصر الشوط الأول في هذه الرحلة الطويلة "العودة إلى الأسلاف!"

ديناميكيات التجارة الخارجية المصرية وسيناريوهات الطموح في سياسة التجارة

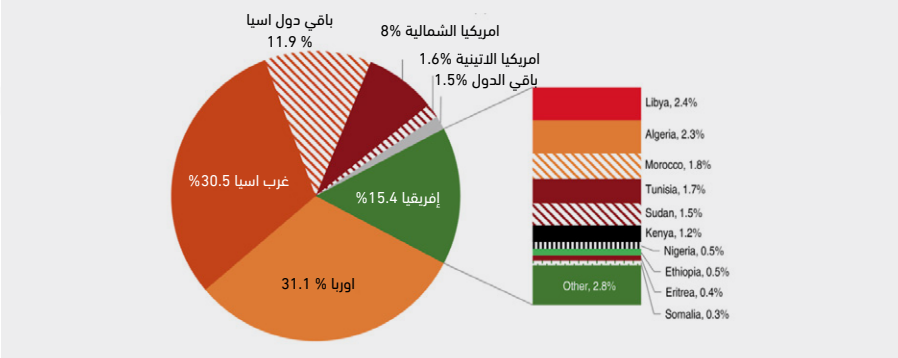

المصدر: إعداد المؤلفين بناءً على قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة (2021 [8]) , https://comtrade.un.org

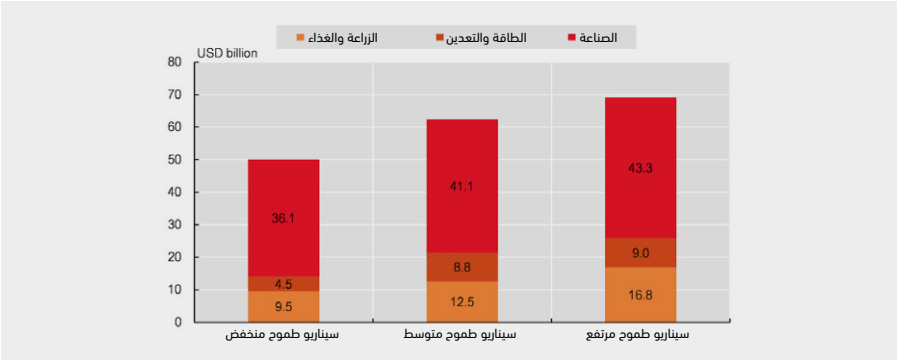

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2020 [9]) , "تقييم تجريبي لطرائق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على السلع"

مؤشرات التصدير والاستيراد الرئيسية لمصر 2020

إجمالي الصادرات السلعية للتجارة العالمية 2020	17,070 مليار دولار أمريكي
إجمالي تجارة الواردات من السلع العالمية 2020	17,376 مليار دولار أمريكي
إجمالي الصادرات المصرية من السلع التجارية 2020	26.118 مليار دولار أمريكي
% من صادرات تجارة البضائع العالمية	%0.2
إجمالي واردات مصر من تجارة السلع 2020	60.701 مليار دولار أمريكي
% من واردات تجارة البضائع العالمية	%0.4
العجز التجاري لمصر 2020	34.583 مليار دولار أمريكي
إجمالي صادرات مصر في التجارة العالمية في الخدمات التجارية (باستثناء التجارة داخل الاتحاد الأوروبي) 2020	14.376 مليار دولار أمريكي
إجمالي واردات مصر في التجارة العالمية في الخدمات التجارية (باستثناء التجارة داخل الاتحاد الأوروبي)	17.127مليار دولار أمريكي

المصدر: جمعها مشتاك باركر من بيانات التجارة لمنظمة التجارة العالمية مايو 2022

مقابلة
أحمد السويدي،
رئيس شركة السويدي اليكتريك ومديرها التنفيذي

شراكة ذكية تدمج الانتقال إلى طاقة نظيفة وعادلة، والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتخفيف من المخاطر

تعد شركة السويدي اليكتريك واحدة من أكبر الشركات الرائدة في مصر في تقديم حلول الطاقة المتكاملة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث تمتلك الشركة أكثر من 22 منشأة صناعية في 15 دولة حول العالم. تمتد علاقتها مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات إلى 17 عاماً، أثبتت من خلالها حلول كلٍ من ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار أنها أداة مهمة في إدارة المخاطر لتعزيز صادرات الشركة ومشاركتها في المشاريع الجاهزة. وهذا ما يمهد الطريق لفرص في أسواق جديدة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لاسيما في قطاع الطاقة المتجددة والنظيفة. يناقش **أحمد السويدي**، رئيس شركة السويدي اليكتريك ومديرها التنفيذي، هنا مع مشتاق باركر النطاق والإمكانيات المستقبلية للتعاون بين الشركة و المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والعلاقة المتبادلة القوية بين الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المدمجة والاستدامة، والقيمة السهمية والاجتماعية.

التركيز على مصر: تمثل السويدي اليكتريك أحد الأمثلة على التعاون الناجح بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ومصر، والذي ساهم في فتح أسواق جديدة، وخاصة لصادراتها من الكابلات والألياف الضوئية. ما هي أهمية هذا التعاون وحلول التخفيف من المخاطر التي قدمتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات لشركة السويدي خلال السنوات؟

أحمد السويدي: منذ أن بدأت علاقة شركة السويدي اليكتريك مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 2005، قمنا بدمج هذه العلاقة مع علاقة أقوى، مكرسة خصيصاً لتعزيز وازدهار كلا العملين. كانت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ولا زالت مساهماً أساسياً للنمو الدائم الذي تشهده أعمال التصدير والمشاريع الجاهزة في شركة السويدي خلال السنوات. وفي هذا الخصوص، كانت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات شريكنا في اكتشاف فرص جديدة وتزويدنا بالأدوات اللازمة لاستغلال تلك الفرص.

كانت سياسات ضمان الائتمان ولازالت مساهماً أساسياً في تطوير أعمال التصدير في شركة السويدي. في الوقت الحالي، تشكل أعمال التصدير في شركة السويدي حوالي 34% من إجمالي العائدات، وهذا ما يفسر أهمية أعمال التصدير لدينا كجزء من النمو الكلي للشركة. وتتمثل رؤيتنا بأن نصبح رواداً عالميين في تقديم الطاقة، والخدمات، والقيمة. وكي نتمكن من تحقيق هذه الرؤية وإضافة القيمة لزبائننا، فكرنا بأن الطريقة الأسهل والأسرع والأكثر كفاءة تتمثل بتأمين حسابات المقبوضات المفتوحة من خلال خدمات اعتماد التأمين، كي نقدم لعملائنا شروط دفع مرنة ونضمن دفعاتنا في نفس الوقت.

منذ أن بدأت علاقة شركة السويدي اليكتريك مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 2005، قمنا بدمج هذه العلاقة مع علاقة أقوى، مكرسة خصيصاً لتعزيز وازدهار كلا العملين. كانت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ولا زالت مساهماً أساسياً للنمو الدائم الذي تشهده أعمال التصدير والمشاريع الجاهزة في شركة السويدي خلال السنوات. وفي هذا الخصوص، كانت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات شريكنا في اكتشاف فرص جديدة وتزويدنا بالأدوات اللازمة لاستغلال تلك الفرص.

خلال السنوات، كان عملنا مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات يتطور باستمرار. بحلول 2022، لدينا ما يقارب 50 مشترٍ نشطاً مؤمناً وفق بوليصة التأمين الخاصة بالمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عدة قارات (أفريقيا، وأوروبا، وآسيا) ومخاطر تقدر بحوالي 50 مليون دولار أمريكي. نحن سعداء بشراكتنا مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ونرى تعاوناً ونجاحاً في المستقبل لسنوات عديدة.

هل يمكنك أن توجز بعض المراحل الأساسية في هذا التعاون والأسباب المتعلقة بالاقتصاد الحقيقي التي كانت وراء نمو التعاون لهذا الحد؟ ما الذي دفع شركة السويدي للحصول على حلول تخفيف المخاطر من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بدلاً من الخدمات التقليدية للائتمان وتأمين الاستثمار؟

بدأت العلاقة بين شركة السويدي والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 2005 عندما وافقت المؤسسة على دعم شركة السويدي من خلال تأمين عقد بقيمة 59.6 مليون دولار أمريكي لتوريد وتركيب كابلات كهربائية، ومحطات كهرباء فرعية، ومحولات للشركة الوطنية للكهرباء في الخرطوم في السودان. وتعتبر شركة السويدي هذا أحد أهم المراحل البارزة في علاقتنا مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحترافية والكفاءة في إبرام الموافقة على التأمين وطلب المطالبة الذي قدم في نفس المعاملة.

منذ ذلك الحين، أصبحت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تدعم شركة السويدي بالتغطية التأمينية على مستحقاتهم قصيرة الأمد من عددٍ من العملاء في قارات مختلفة، مما ساعد الشركة على الارتقاء بأعمال التصدير لديها، حيث يطلب معظم العملاء هيكلية دفع بحساب مفتوح، الأمر الذي يجعل من تأمين الائتمان شرطاً لازماً من إدارة شركة السويدي لتغطية مخاطر عدم السداد.

كما قامت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بدعم شركة السويدي عن طريق تقديم تغطية تأمينية للعقود ذات مدة السداد التي تصل فيها مدة الاعتماد إلى 7 سنوات. على سبيل المثال، قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمينية لإجمالي مستحقات يبلغ 75 مليون دولار أمريكي و115 مليون يورو من الشركة الإثيوبية للطاقة الكهربائية، بموجب عقود توريد لخطوط نقل، ومحطات كهرباء فرعية، وكابلات، ومحولات، وغيرها من المنتجات الكهربائية ذات الصلة.

السويدي اليكتريك هي شركة رائدة في تقديم حلول الطاقة المتكاملة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث تمتلك الشركة أكثر من 22 منشأة صناعية في 15 دولة حول العالم. تقول المجموعة أنها مصممة على تجاوز مختلف التحديات والتعقيدات التي يواجهها قطاع الطاقة. في عالم يزداد فيه التعريف عن طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالأمم المتحدة وأهداف صافية صفرية لاتفاقية باريس للانتقال إلى طاقة نظيفة وعادلة، إلى أي حد تلتزم عمليات ومشاريع شركة السويدي اليكتريك بهذه الطموحات؟ وأين هي فرص النمو في الطاقة المتجددة؟ وما هو أثر الكربون لديكم فيما يتعلق بالجوانب المذكورة أعلاه؟

لعدة سنوات، كانت السويدي اليكتريك شركة رائدة في إحضار حلول مبتكرة ومستدامة للأسواق المصرية والدولية. ونحن من أوائل الشركات المصرية الصناعية، منذ عام 2017، التي قامت بتحديد كمية انبعاثات الكربون لديها والإفصاح عنها وفق بروتوكول الغازات الدفيئة، ضمن النطاقات 1، و2، و3 كافة. وصلت انبعاثات الكربون لدينا في عام 2020 إلى 84,457 طن متري من ثنائي أكسيد الكربون، محققة انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 17% في انبعاثات النطاقين 1 و2 مقارنة مع نشاطاتنا في سنة الأساس 2017. بالمضي قدماً، وكجزء من خطة إزالة الكربون، تم وضع كافة أهداف خفض الغازات الدفيئة في مصانع السويدي اليكتريك بالتماشي مع مبادرة الأهداف المستندة إلى العلم (SBTi). وسنلتزم بتحقيق انخفاض بنسبة 20% من

الانبعاثات في النطاق 1 و2 بحلول عام 2025، وبتحقيق قيمة صافية صفرية للانبعاثات في كافة عملياتنا بحلول عام 2050.

تتضمن استراتيجية الاستدامة 2023-2020 التي نشرناها حديثاً أهدافاً وغايات صارمة في المجال البيئي والاجتماعي وحقوق الإنسان للعام 2030، بما في ذلك خفض استهلاكنا للطاقة بنسبة 20% واستهلاكنا للمياه بنسبة 40%، وتطوير إعلانات المنتج البيئي لكافة منتجاتنا وتحويل 50% من أسطولنا إلى الكهربائي. تتضمن الأهداف الاجتماعية والمرتبطة بحقوق الإنسان تحقيق نسبة 30% من النساء ضمن القوى العاملة لدينا وغير ذلك، وتعيين مديرتين على الأقل في مجلس الإدارة، وتعزيز التوجه نحو تنوع الجنس في شركتنا، وحصد القيمة من مساهمة النساء في شركة السويدي اليكتريك.

خلال السنوات الماضية، استثمرنا كثيراً في مشاريع للطاقة المتجددة. في عام 2021، قمنا بتسخير الموارد المتولدة من الانتعاش الاقتصادي بشكل فعال عبر سلسلة القيمة لدنيا. وقد مكنتنا الديناميكيات الناشئة حديثاً من توسيع أثرنا في المنطقة، ومد مساهمتنا للانتقال إلى الطاقة البديلة، والبنية التحتية القادرة على التكيف، والمجتمع الرقمي. ما زلنا نستخدم تقنياتنا وموهبتنا وحلولنا لتمكين مزيد من الناس في أماكن أكثر من الحصول على مزايا المجتمع المعاصر، مع ضمان أن تكون كافة منجزاتنا مستدامة قدر الإمكان. كما نخطط للاستمرار بأهدافنا بمضاعفة استثماراتنا في الطاقة البديلة ومشاريع المناخ والمياه بحلول 2025.

تعد مصر أحد أكبر مصادر انبعاث الكربون في أفريقيا. وهي تستضيف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ (COP27) في شهر نوفمبر في شرم الشيخ. كيف يمكن لبلد مثل مصر أن تسد الفجوة بين الطموحات الصعبة للسياسة العالمية في العمل المناخي مع مطالب الاقتصاد الحقيقي المتمثلة بالتنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر، وخلق الثروات، والتماسك الاجتماعي؟ من وجهة نظر الشركة، ما الذي يحظى بالأولوية، قيمة الأسهم أم العمل المناخي من خلال مطلب تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ؟

كانت مصر ثاني أكبر مصدر لانبعاث الغازات الدفيئة في أفريقيا في عام 2020 حسب ستاتيستا (Statista). ولكن من المنصف أن ننوه إلى أن الانبعاثات من مصر تشكل أقل من 0.6% من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم. وتعي الحكومة المصرية جيداً التحديات البيئية التي تواجهها مصر، وتقوم تدريجياً بسنّ قوانين جديدة وفرض عقوبات، مثل البلاستيك ذو الاستخدام مرة واحدة من جهة، وحوافز من جهة أخرى.

والأهم من ذلك، أعلنت وزارة البيئة مؤخراً عن استراتيجية مصر الوطنية لتغير المناخ 2050 خلال قمة المناخ 26، والتي تهدف مصر من خلالها إلى تحويل نصف مشاريعها الوطنية إلى مشاريع خضراء بحلول عام 2024، ضمن أهداف أخرى وعلاقات تعاون مع القطاع العام والخاص.

وبما أن الإبلاغ هو الخطوة الأولى نحو الإدارة والانتقال إلى اقتصاد ذو كربون أقل، وتحقيق تغير تحويلي ملموس، ألزمت الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر (FRA) كافة الشركات المدرجة في البورصة المصرية (EGX) والشركات العاملة في أنشطة مالية غير مصرفية بتقديم تقارير ربع سنوية عن أدائهم غير المالي (الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات) بدءاً من عام 2022.

إضافة لذلك، يطلب إلى الشركات التي تحقق عائدات سنوية تزيد على 500 مليون جنيه مصري الإفصاح عن أدائها المتعلق بالمناخ بما يتوافق مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ (TCFD). بدأت شركة السويدي اليكتريك بالإفصاح عن أداها غير المالي منذ عام 2017، متضمناً التقدم المحرز من عام لعام في مؤشرات الأداء الأساسية للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بما يتماشى مع أطر العمل والمعايير المعترف بها عالمياً للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وقد قامت شركة السويدي اليكتريك بمزيد من العمل في هذا المجال انطلاقاً من إيمانها أن التنمية المستدامة لا تتناقض مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. على العكس من ذلك، فهي تزيد من قيمة الأسهم لديها. وبالإضافة إلى المرابح التي تحققها، أثبت اعتماد الكفاءة في استخدام الموارد والاقتصاد الدائري وتدابير البناء الأخضر والطاقة البديلة أنها أيضاً استثمارات مستدامة تؤدي إلى خفض كل من التكاليف التشغيلية وانبعاثات الكربون.

في الواقع، لدى شركة السويدي اليكتريك إيمان قوي بأن اتباع نهج الاستدامة من البداية سيعزز بشكل كبير سمعة علامتها التجارية ويتجاوب مع الجهود العالمية في سبيل التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري، والتي باتت أمراً أساسياً ومطلوباً لأغراض التصدير على سبيل المثال، وفتح أسواق جديدة وتقليل المخاطر. في الواقع، أثبتت السنوات الماضية أن الشركات التي أدرجت اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في استراتيجيتها قد أحرزت زيادة في ثقة السوق وقيمة الأسهم.

هل يمكن أن تتوسع في الحديث عن استراتيجية الاستدامة والرؤية في شركة السويدي اليكتريك؟

خلال القرن الماضي، كانت الطاقة أمراً أساسياً لتحسين جودة الحياة وتقديم الخدمات الأساسية لسكان العالم. وتأتي هذه الإنجازات بالتوازي مع ضغط كبير على الكوكب. فنحن الآن نقف وجهاً إلى وجه أمام ضرورة مصالحة هذا التناقض. بناء على هذه المعرفة، نؤمن أن المستقبل المستدام هو المستقبل الوحيد الذي يمكننا تحمله.

باعتبارنا شركة تضم أكثر من 22,000 موظفاً، و950 مورداً، ونعمل في 110 دول، لدينا حصة نشارك بها. حتى نستمر بتزويد زبائننا بمنتجات طاقة ذات جودة عالية وموثوقة وبأسعار معقولة، يجب على المجموعة أيضاً أن تكون مستدامة وقادرة على التكيف على المدى الطويل. ولا يمكننا تحقيق هذا إلا إذا تماشت استراتيجية عملنا وتطويره مع الطبيعة، وكانت تحقق لنا الاستدامة وتزودنا بموارد وفيرة.

ومع استراتيجية الاستدامة هذه، نهدف إلى توسيع أثرنا الإيجابي وتعزيزه، مع تقديم خدمات الطاقة إلى قاعدة عملاء متزايدة، وقيادة إزالة الكربون والرقمنة والانتقال المستدام في مصر وما وراء ذلك. وتقع في صميم رؤيتنا كل من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واتفاقية باريس للمناخ، ورؤية مصر 2030، والاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة 2035.

نحن نتطلع أن يحظى الجميع بمستقبل مستدامٍ وشاملٍ وقادرٍ على التكيف. وسنحقق ذلك عن طريق الأفعال، من خلال توسيع سلسلة القيمة لدينا وإشراك الجميع لتعزيز تحول نظام الطاقة للاستدامة على نطاق كامل. ونحن نسعى لدعم مصر بأن تصبح رائدة في توليد الطاقة المستدامة والمتجددة، والبنى التحتية القائمة على الطاقة الذكية، ولتبين أن التحول نحو الاستدامة هو أمر ممكن ومجدٍ. ستهدف خطواتنا الأولية إلى تحسين حوكمة الاستدامة لضمان انتقال فعال وسلس.

كما سنعمل أيضاً على توظيف قوة الرقمنة والتكنولوجيا المبتكرة بشكل كامل لقيادة إزالة الكربون والكفاءة في استخدام الموارد، وفي الوقت نفسه دعم الموظفين والزبائن في اكتساب نمط حياة مستدام وصحي ومزدهر في عالم مشغول ومتسارع. إن النمو المالي المستدام المتماشي مع سيناريوهات منخفضة الكربون سيضمن للمساهمين والمستثمرين في شركتنا أنهم يسيرون مع ركب الأعمال الآخذة في التطور، مما يزيد التغطية والأثر الإيجابي محلياً وعالمياً.

بالنهاية، سنسعى إلى نشر ثقافة ابتكار وتنوع وشفافية وثقة، وهي أمور أساسية لإبقاء الجهود راسخة في الأمور ذات الأهمية لكافة المساهمين لدينا، وفي المستقبل المزدهر الذي نسعى لخلقه. تهدف الاستراتيجية إلى المساعدة في إنجاز رؤيتنا الاستراتيجية الأوسع والالتزامات طويلة المدى، والتي يمكن تلخيصها في أربع محاور أساسية: الكوكب والموارد، والتكنولوجيا والابتكار، والحوكمة والاقتصاد، والناس والمجتمعات. يوضح هذا الإجراءات الاستراتيجية التي سنتبناها على المدى القصير والمتوسط والطويل، بما يتماشى مع الالتزامات والأهداف العالمية.

أثرت جائحة كوفيد-19 على التصنيع، والصادرات، وحشد الموارد في العالم. إلى أي درجة تأثرت شركة السويدي اليكتريك، وماذا كانت استراتيجية استجابتكم لجائحة كوفيد-19؟ ما هي الدروس المستفادة، وكيف ساعدت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات شركتكم في تخفيف بعض من هذه الآثار؟

بالتأكيد، أثرت جائحة كوفيد-19 على عدة جوانب من عملنا. ولكن بكل فخر، قامت شركة السويدي بالتخفيف من الأخطار الكامنة وراءها، على الأقل فيما يتعلق بالحفاظ على أداء العمل لأطول مدة ممكنة. في وقت الانقطاع، حين كان كل شيء غير مؤكد وغير مستقر، عملنا جاهدين على الحفاظ على أعمالنا، وكانت استراتيجية الاستجابة تنطوي على التوافق مع كافة وحدات العمل والشركاء والمساهمين كي تبقى مرنة وسريعة في ضوء التقلب الكبير في ديناميكيات السوق. وبكل سرور، استطعنا أن ننجح في الحفاظ على عمليات أعمال التصدير فيما يتعلق بالقيمة خلال عام 2020 مقارنة بعام 2019، والتي تقارب 34% من إجمالي العائدات.

التخفيف من
مخاطر التنمية
في الفترة التي تعقب التعافي من الجائحة

المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار و إئتمان الصادرات | ICIEC

iciec.isdb.org iciec-communication@isdb.org (+966) 12 637 9755 (+966) 12 644 5666